الاثنين 3 شباط 2020
العدد 3971 السنة الرابعة عشرة
lundi 3 Fevrier 2020 no 3971 14ème année

32 صفحة
1000 ليرة

# الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

## رأس المال
### العقارات ليست ملاذاً آمناً

- **ابراهيم الأمين**
تنشيط الاقتصاد لا سداد الدّين
- **عبدالحليم فضل الله**
الحلّ الداخلي ممكن
- **محمد فاعور**
وضع اليد على المصارف

**محمد توفيق علاوي رئيساً للوزراء في العراق: توافق ينتج عبد المهدي آخر!** [14]

# البيان الوزاري: خصخصة ودعم المصارف [5]

# الحريرية أفولٌ بلا بديل
[4 ـ 2]

لم تشهد منظومات العائلات السياسية في لبنان انهياراً مُذهلاً كما حصل مع الحريرية (هيثم الموسوي)

## فلسطين

**فورة غضب عباس تنتهي**
«التنسيق» متواصل... حتى مع الأميركيين

16

## سوريا

**الجيش يصدّ هجوم غرب حلب**

16

## الحدث

**كورونا**
وباء التكاثر الفتّاك

18

على الغلاف

# في انتظار البديل!

**إبراهيم الأمين**

لم تشهد منظومات العائلات السياسية في لبنان انهياراً مُذهلاً كما حصل مع الحريرية. ما نشهده اليوم آخر الفصول من رحلة طبعت لبنان بحالات خاصة منذ عام 1982، تاريخ انخراط الراحل رفيق الحريري في المشهد اللبناني، مالياً وسياسياً ودينياً. وما سيبقى من الحالة، لن يتجاوز بعض العصبيات المندثرة في المشهد اللبناني التقليدي، أي تلك التي وانهارت المواسم وبقي فرعها المحلي فقط. وكل محاولة للإنعاش لن تفي بالغرض، بل ستكون أشبه بإطالة عمر ميّت سريرياً.

نقطة قوة هذه الحالة، اليوم، هي في كون الخصوم والبدائل ليسوا جاهزين بعد. ليس بينهم من يجرؤ على نقد تاريخ الحريرية. حتى اللحظة، لا يزال الحُرم الديني والسياسي والاجتماعي مانعاً لمراجعة نقدية فعلية لحقبة الحريرية التي أمعنت جروحاً عميقة في الجسم اللبناني. وهناك نقطة قوة إضافية، تتمثل في كون الحلفاء الحاليين للحريرية، وهم يملكون جذورهم القوية هنا، يعانون أيضاً عوارض الأفول. انتفاخهم كان مجرّد أورام في طريقها إلى الزوال. وهؤلاء ليسوا قوى أو شخصيات فقط، بل مؤسسات وجهات فاعلة في الاقتصاد وفي المؤسسة الدينية.

خصوم أو بدلاء. سعد الحريري، بوصفه الوريث الأول والأخير، يمرون في مرحلة فوضى كاملة. يرقصون حول بيت الرجل. لكنهم يقلّدونه كل ما قام ويقوم به. يعتقدون أنهم إن حفظوا التعليمة، حصلوا على الشعبية في لبنان وعلى الدعم من الخارج. غالبيتهم ترفض الإقرار بأن المشكلة في أصل الفكر السياسي الذي حملته الحريرية. معظم هؤلاء يتذرّعون، اليوم، بالوقائع المحلية، حتى لا يصرحوا داعين إلى خلع هذا الثوب الذي جعل من السنّة في لبنان طائفة صغيرة تعيش قلق الأقليات وخوفها. وهي متى أصبحت تشبه بقية أخواتها من طوائف هذا البلد، ستأخذ حجمها مقارنة بها. وهو حجم ظهر ضعيفاً جداً مقارنة بالآخرين.

في القابل من الأيام سنشهد مزيداً من الصراعات داخل بيت الحريرية. حشد هائل من الورثة يتزاحمون على باب السلطان طلباً للرضى والرعاية. وحشد من المنتفعين الذين يريدون الفرار من المحاسبة العامة والخاصة. وحشد من المتفرجين الذين لا يعرفون ماذا يفعلون. يقفون مثل المنتظرين لاختيار بابا جديد... وبين وقت وآخر، يقفزون في أمكنتهم، لكنهم يعودون إلى إحباطهم وسُباتهم. جُلّهم من ضحايا هذه التجربة، يبحثون في لحظة اليُتم عن كبير يقودهم. بينما هم يحطمون كل شيء من حولهم غضباً وسخطاً على الجميع. فيما

> **كلّ محاولة للإنعاش لن تفي بالغرض بل ستكون أشبه بإطالة عمر ميّت سريريًا**

المرض الطائفي في لبنان، يمنع أحداً من مدّ يد العون؛ لا الشيعية السياسية ولا المسيحية السياسية ولا الدرزية القبلية، ولا رجالات الدولة العميقة. كل هؤلاء، ليس بينهم من يتصرف بمسؤولية إزاء المساعدة على إيجاد حلّ لبناني للمسألة السُّنية. الطوائف الساعية إلى مكاسب إضافية تفرح لانهيار إحداها من دون أن تهتم بقواعدها، ولا حتى بورائثتها. هي مركّبات اجتماعية واقتصادية تهتم بترك الخصوم ينهارون، من دون اعتبار للتماسك الداخلي. وهذا هو، بالضبط، جوهر التفاهم الشيعي – الماروني الذي قام إثر اتفاق التيار الوطني الحر وحزب الله. هو التفاهم الذي قصد بناء سدّ مانع لتمدّد السُّنية السياسية بنسختها الحريرية. وهو التفاهم المهدّد الآن، ليس بسبب انتفاء السبب الرئيسي لقيامه، بل لكون إنقاذ البلاد يحتاج إلى قاعدة وطنية أوسع من التفاهمات الثنائية.

لكنّ الأسئلة المحرّمة في مواجهة الحالة الحريرية تتعلق بالهُوية العامة، وطنياً وعربياً. وما يتفرّع عنها، أسئلة حول النموذج الاقتصادي وحول فكرة الدولة، وحول الموقع من الأزمات القائمة في لبنان والإقليم، بعدما دفع سُنة لبنان ثمن أخطاء الآخرين في الإقليم.

اليوم، ربما يجدر بكل من يفترض نفسه بديلاً أو وريثاً أو طامحاً لاحتلال العرش، أن يفكر قليلاً في الأسباب التي أدّت إلى هذا الانهيار المريع للحريرية. وهي أسباب تتجاوز مقتل الأب المؤسّس، بل هي عميقة الصلة في كون خياراته كافّة لم تكن تحاكي حاجات الجمهور في لبنان وطموحاته. وهنا، يجدر عدم الخوف أو الهرب من الأسئلة الكبرى حول الموقف من قضية فلسطين، ومن التيار التكفيري السائد وسط المجموعات الإسلامية، والموقف من مبايعة عواصم القهر والتخلّف في ممالك الجزيرة، والموقف من استرضاء الغرب في تكرار لتجربة مسيحيي الشرق الذين دفعوا من وجودهم ثمن التحاقهم السياسي بالغرب.

لكن، هل يتصرف بقية اللبنانيين، على أن السؤال يخصّهم أيضاً، وأن العلاج لا يقتضي توزيعاً جديداً للحصص بين طوائف متهالكة وبُنى سياسية وحزبية متهرّئة ومتخلّفة، بل القفز فوق كلّ العلاجات التقليدية، نحو دولة مدنية تنشد علاقات قوية مع عمقها العربي، ومعبره سوريا!

# الحريريون سقطوا... ماذا عن الحريرية؟

**نجيب نصرالله**

لو لم تُفزِع اللحظة الحراكية المجيدة، أو تُشوِّه، لتغيرت الأحوال كثيراً أو قليلاً. ولأمكن إطلاق النقاش الممنوع حول ضرورة وواجب الإمساك بالمصير اللبناني، وتالياً العربي، بعيداً عن منظومة التبعية الغربية الصلبة وأثقالها الحاجزة والمانعة. ولو وُجدت القيادات الوطنية المسؤولة والواعية لتوازنات القوى، وتداخل أزمات المنطقة وترابطها الوريدي مع سياسات المركز الاستعماري الغربي، لأمكن كسر الأقفال الغربية وفتح الباب، ولو جزئياً، أمام إمكان تحويل المستحيل اللبناني إلى ممكن عربي تحرّري يكسر القيود المفروضة، ويقدّم مثالاً عن قدرة الجمع بين التطلّب الوطني - القومي والإمكان والديمقراطي الممنوع أميركياً.

عندما يتجرّأ مطرب «البلد ماشي» و«العبونك» (وأمثاله من أيتام الحريرية)، على ادعاء الانتساب إلى «الحراك»، ولا يتصدّى له أحد ولو بكلمة حتى لا نقول أكثر، فهذا يعني أن هناك مشكلة كبيرة، وعطباً أخلاقياً فادحاً، يُسأل عنهما «الحراك» وأهله قبل أن يُسأل عنها المطرب الذي تجمع الآراء المتنافرة على اعتباره واحداً من أفراد الجوقة، أو الحاشية «الإعلامية - الثقافية»، التي زيّنت لجرائم الحريرية، وأولاها جريمة مصادرة العاصمة بيروت وتشويه معالمها وسرقة قلبها وتدمير نسيجها وتهجير ناسها واسترهان مستقبلها...

الكلفة باهظة ولا شكّ. فالحطام يملأ الأرجاء، والبلد الصغير المحاصر، تكوينياً، بانفجار الأزمات الدورية وتعذّر الحلول، يكابد، اليوم، للخروج من جحيم الطاعون الحريري الذي ضرب قبل أكثر من ثلاثة عقود، وفتك بمفاصل الاجتماع، ونال من خلاياه الحيّة، وكاد لولا بقية من وطنية ومقاومة حرّرت الأرض وأقامت الردع، الذي لا يُقدر بثمن، أن يُقضى عليه قضاء مبرماً.

الكلفة باهظة ولا شكّ. فالخراب العميم الذي أورثتنا إياه الحريرية لم يترك ناحية وصل إليها إلا وسمّمها، من السياسة إلى الاقتصاد إلى الإعلام... وأحالها إلى يباب كامل. الغضب الذي فجّرته تظاهرات «17 تشرين»، وشمل مفاصل الخريطة كاد، لو وُجدت القوى الحيّة والمسؤولة، أن يفتح الباب على تحوّلات تاريخية تقطع، بهذه الصورة أو تلك، مع ذهنيات وممارسات، قبل أن نقول سياسات. إلا أنها نتيجة التردّد والمراوحة، وغيرها من الأفعال المقصودة أو «العفوية»، لم تفعل غير «شرعنة» الذهنيات والممارسات وحتى السياسات السابقة عليها وإعادة تكريسها. لكن، مع ذلك، يبقى أن لهذه الغضبة غير المسبوقة لبنانياً، ورغم كل ما اعتراها من صبيانية وخفّة وانعدام خيال... فوائد تبشّر - وهذا منجز يُبنى عليه - بسقوط الكثير من الأوهام ومعها الأكاذيب التي حكمت اجتماع البلد ولوّثت معاش أهله، بل ومكّنت لصوص العالم وبعض شذّاذ الآفاق من النفاذ والإمساك والسيطرة. ومع ذلك، يبقى أن المهم هو تجاوز الحريرية وطي صفحتها القاتمة. وهذا، رغم كل ما أحرز، لم يُنجز تماماً بعد، وتحقيقه بات مطلباً وحاجة لا إقلاع للبلد من دونها. بل إن كل تأخير في إنجاز هذه المهمة المقدّسة هو إمعانٌ في إضاعة الوقت الثمين، وتسهيل تدمير ما تبقّى من عناصر الحياة أو الحيوية الباقية. والتجاوز يعني، أساساً، قلباً كاملاً للطاولة يطاول الأفكار والمقاربات والرؤى والسياسات، وصولاً إلى إزاحة الأشخاص الذين يتابعون وظيفيّتهم الحريرية الكارثية.

إن تجاوز الحريرية مرهون بمدى جذرية قوى الاعتراض العابر لترسيمات السيطرة والاستتباع ومنظومتها المؤزّعة في ميادين السياسة والاقتصاد والإعلام والثقافة... وبمدى وضوح رؤيتها. وهو، للأسف، ما لم يتبلور حتى اللحظة، بدليل هذه المراوحة والغفلية والإصرار على تغييب العناوين الصحيحة المسؤولة عن الجريمة شبه الكاملة التي أطاحت بالبلد وأفقرت ناسه ورهنت مستقبله، الأمر الذي يهدّد بإطالة عمر الاحتضار وضياع ما تبقى من احتمالات تغيير اتجاه السير السياسي والاقتصادي، والذي من أولى بديهياته الإقلاع عن التعميم، وبلورة الهوية الطبقية - الوطنية، ورسم الأهداف والسبل الآيلة إلى تحقيقها ومن ثم تنقية الصفوف من طفيليات الـ «أن. جي أوز» وطفيليية، والعمل من بعدها على حشد القوى باتجاه التصويب، وتالياً النيل المادي الصريح والمباشر من الفاعل الحقيقي، وخصوصاً أن بعض غُنّاته - ومن دون أدنى خجل أو خشية - يتصدر الصفوف الأولى، بل وفي أحيان كثيرة يتصدّرها. هذا الرأي عمّ على نطاق واسع، وجرى تبنّيه من أكثر من جهة. إلا أن الوقائع التي تلت تلك العودة («المظفّرة» مذهبياً)، وسلوك الحريري التالي على العودة، كشفا سريعاً خطأ هذا الرأي ولا صوابيته، بل وأوضحا أنه لم يكن غير أكذوبة إضافية تلت وضع الحرب الأهلية لأوزارها وتصدّي للحريرية، غير مبالٍ لا بالتهميش ولا بالإقصاء اللذين شكّلا عماد التوجه الحريري في جوابه على المختلفين معه...

اليوم، رغم الإرباك العام المسيطر وافتقاد أكثرنا لليقين نتيجة اتساع وحدّة ومصيرية الصراع الدفاعي الذي تخوضه المنطقة، فضلاً عن تشابك الملفات وتداخلها الناجم عن اشتداد الهجمة علينا، والإعلان عن «صفقة القرن»، يمكن القول إن الاختراق الذي مثّله «الطائف» السياسي، الذي أتى برفيق الحريري حاكماً ملكياً، يعيش سكرات الموت. فالنظام اللصوصي الذي أقيم غداة «الانقلاب على الطائف» بلفظ، هذه الأيام، أنفاسه الأخيرة. فالحريرية، ومن مختلف جوانبها، لم تكن باقل من جائحة فتكت بالبشر والحجر وأدّت إلى تدمير نسيج العاصمة وإفراغها من أهلها، وإلى تجويف الاقتصاد وتدمير الزراعة وتسطيح الثقافة وغيرها من الموبقات التي أسّست لهذا الانهيار الذي يعيش البلد تداعياته الكارثية، وأوصلت بالنتيجة إلى وضع يمكن تسميته بتصحّر الزرع وإبادة الضرع.

■■■

في أعقاب «موقعة» الانتخابات النيابية التي جرت عام 2000، وطوال الفترة التي سبقت استعادة رفيق الحريري لموقعه في رئاسة الحكومة، وتالياً السراي الكبير، بطابقه المضاف، والمُخِل، عنوة وقسراً، راج رأي يقول إن الحريري قد أفاد من فترة إبعاده عن الضوء، وإنه عكف خلالها على مراجعة تجربته السابقة وخلص إلى استنتاجات عيّنت له أخطاء الماضي (السابق على «الإقالة») التي لن يكررها. هذا الرأي عمّ على نطاق واسع، وجرى تبنّيه من أكثر من جهة. إلا أن الوقائع التي تلت تلك العودة («المظفّرة» مذهبياً)، وسلوك الحريري التالي على العودة، كشفا سريعاً خطأ هذا الرأي ولا صوابيته، بل وأوضحا أنه لم يكن غير أكذوبة إضافية أعدّت في الغرفة ذاتها التي اعتادت تصدير القرارات الحريرية واستمرت حتى اليوم وإن بكفاءة تفرض على أصحابها الخجل.

لم يخف الحريري تعبيره عن الضيق من المخالفة والمساءلة، ولم يتورع في غالب المحطات عن الاستعانة بالعصا السورية (غازي كنعان ومن بعده رستم غزالي) في مواجهة الآراء المخالفة، وكان عند كل ضائقة سياسية أو أخلاقية يشهر أسلحته المستعارة. ويذكر الجميع إدمانه على سلاح بائس اختصره بعنوان أن الثقة (المقصود بها ثقة الخارج الغربي) هي أساس نجاح الاقتصاد والسياسة، والنيل من هذه الثقة هو الذي ينتقص من لبنان ومن دوره، وأن امتلاك الثقة أو الحفاظ عليها هو السبيل للخروج مما هو فيه من أزمات، محمّلاً، على ما اعتاد وألف، خصومه ومعارضيه مسؤولية كل رأي أو موقف مغاير وتصويره على أنه المسّ الأكبر بهذه الثقة! ولا حاجة للقول إن الثقة بمفهومها الحريري كانت في الكفّ والامتناع التامين عن تعيين الأخطاء الجوهرية التي حكمت سياساته وأوجبتها، معتبراً - كدأبه - أن النقد الذي يطاول هذه السياسات هو وحده الذي زعزع ويزعزع الثقة بلبنان، متغافلاً ومغيّباً لخلل الفكرة والمشروع ولدوره ومسؤولياته الواضحة في هذا المجال. والواقع، وهو ما تبدّى مع مرور الأيام وانقضاء المراحل، أن سعي الرجل كان يتمحور ويتلخص بتكريس الصمت المطبق (نجح لاحقاً في فرضه مستعيناً بالقبضة الكنعانية - الخدّامية)، وهو ما كان يحلم بفرضه على معارضيه، كل معارضيه.

ربما كانت مشكلة الحريري الفعلية تكمن في تضخّم أناه وتورّمها، وفي شغفه بصورته التي صاغها أو افترضها في نفسه، وهو ما ترجم نفسه حين راح يزرع ساحات المدينة وجدرانها وشرفات منازلها (لقاء أجر مجزٍ طبعاً). وكان اللافت في العام وزادت من ركاكته خلوها من أي تعليق أو كلمة باستثناء ابتسامة بلاستيكية أو مشروع ضحكة مفتعلة على خلفية مجسّمة لورشة أو أكثر من ورش «الوسط» الذي كان أنجز وضع اليد عليه مقابل حفنة من الأوراق والأسهم الهشّة. وبشيء من المبالغة يمكن القول إن هذه الصور هي التجسيد العملي الوحيد للمشروع الأصلي، وهي ملخّص المشروع، الذي وعد به، وجوهره الحقيقي.

وبالاتكاء على هذه الصور الخاوية من المعنى كان أن خاض معركة استعادة الموقع الذي تعامل معه بوصفه ملكية خاصة لا تقبل المشاركة. ومعركة الانتقام لإقصائه طيلة سنتين كاملتين قضاهما حائراً يضرب كفاً بكف قبل أن يبتسم له الحظ جراء متانة الحلف مع غازي كنعان ووليد جنبلاط، وتمكنه تالياً من تقويض المشروع البديل الذي حمل لواءه ثنائي الرئيسين إميل لحود - سليم الحص.

خلال العامين اللذين ابتعد فيهما عن الحكم، لم يتورّع عن شن الهجمات السياسية الشرسة وتحريض الخارج والداخل على مؤسسات الدولة اللبنانية، ولهذه الغاية استخدم، داخلياً، لغة مذهبية لم تكن مألوفة حتى في أقسى أيام الحرب الأهلية وأصعبها. وخارجياً استخدم علاقاته العربية والدولية التي أقامها له عزابه السعودي. الحريري هذا الذي لم يوفر فرصة للنيل من خصومه، في الحكم والحكومة، طوال فترة الإبعاد أو الإقصاء، ولم يتوانَ عن التعرض العنيف لهم (من غير أن يبالي بآثار الهجمات الشرسة التي استمرت حتى من بعد ظفره بالموقع اللبناني الثالث مجدداً، على الثقة المزعومة التي طالما تباكى عليها)، وكان يضيق (الأدق لا يطيق) بكل كلمة أو عبارة لا تكون وفق تصميم أذنيه، مبيحاً لنفسه ما حرّمه ويحرّمه على هؤلاء الخصوم والمعارضين.

وهنا، لا يمكن أن يغيب عن البال رفض الحريري الصارم وسلوكه المناهض للبروتوكول والأعراف التي درجت عليها العادات اللبنانية، وامتناعه عن زيارة الرئيس سليم الحص لقبوله التكليف النيابي والرئاسي بمهام الموقع الذي افترضه الحريري الأب أبدياً، بل ويدخل ضمن ممتلكاته من حجر وبشر على غرار ما كان اعتاده في مملكة المنشار. بل إن إصراره وقتها على رفض أداء الزيارة الشكلية برغم تدخّل المصلحين كشف عن حقيقة أن الرجل ممسوك بدروس تلك المشيخة في ما خصّ شؤون الحكم والسلطة، وهي الدروس التي كان قد أحسن تشرّبها هناك واستحقّ معها جنسية ممهورة بالطاعة والولاء لصاحب العرش السعودي.

والأرجح أن في طليعة ما كان يمنعه عن أداء واجب زيارة «غريمه»، الرئيس الحص، كان في احتمالات تأويلها على غير ما يشتهي ويتمنى. فهذه الزيارة لو تمت في حينه لكانت عنت بالنسبة إلى الرأي العام وإلى الآخرين إقراراً منه برسوخ صورة ما لتداول السلطة، وهو أمر مخالف للمعتقدات والمسلّمات التي فطر عليها ولا يستسيغه، فوق أنه يتناقض مع كل تلك الدروس والعادات التي اجتهد لحفظها والنهل منها في كل آن وحين. إضافة إلى تفصيل غير بسيط، فالرجل الذي اعتاد منذ توليته الموقع الثالث في الجمهورية تصدّر المشهدين العام والخاص، كان يدرك أن موقعه في الصورة المأخوذة عند الرئيس الحص لن يكون في الصدارة على ما اعتاد ودرج منذ وصوله على متن السوط الكنعاني - الخدّامي.

يمكن لمن لم يعايش تلك الفترة التأسيسية للكارثة التي يعيشها البلد هذه الأيام، والتي تتجلى في انهيار البنى واختراقها وتفلّت لصوص المصارف وحيسهم للودائع، كيفية الوصول وكيفية تحقيق الثروة وأسبابها في بلد كان قد خرج لتوّه من حرب طويلة ومدمرة. وهو من بعد الاستيلاء على «أسواق» المدينة التي كانت بمثابة القلب والرئة للجسد اللبناني، مستعيناً بالقوانين التي سنّها بنفسه ولنفسه ونيابة عمن أتى به وبالتوافق مع شركاء محليين وإقليميين، جعل وعزّزها بالسلطة زاد من عناده، وجذّر من تنبّئه لتقاليد المنع والإقصاء.

والأرجح، أيضاً وأيضاً، أن تقديره الرفيع للصورة دفعه لأن يجعل منها الفكر والإيديولوجيا اللذين حكم بهما البلاد، وفي بعض الأحيان أعلاها وقدّمها على الكثير من القيم المالوفة. كما حضّ، انطلاقاً من هذه العلاقة بالصورة المرغوبة، على الاهتمام بالمظهر وصورته، والأخذ به على حساب الواقع. فالبس فريق حمايته البزات والياقات. وجعل من الشراء السريع والفاحش والصرف غير المسؤول صورة تغذّيها المخيّلة العامة بقطع النظر عن الكيفية، كيفية الوصول وكيفية تحقيق الثروة وأسبابها في بلد كان قد خرج لتوّه من حرب طويلة ومدمرة. وهو من بعد الاستيلاء على «أسواق» المدينة التي كانت بمثابة القلب والرئة للجسد اللبناني، مستعيناً بالقوانين التي سنّها بنفسه ولنفسه ونيابة عمن أتى به وبالتوافق مع شركاء محليين وإقليميين، جعل من مشروع الإعمار المزعوم صورة عما كانت قد اختزنته ذاكرته خلال جوبانه في شوارع وأحياء عواصم الدول الأوروبية على ما أشارت إليه ملاحظة المهندس هنري إده في شرحه لطبيعة ونوعية التعديلات التي كان يقترح الحريري إدخالها على المخططات الافتراضية الأولى، وهي الملاحظة التي أوردها في كتابة الذي وضعه غداة انسحابه من المسؤولية الفنّية عن المشروع.

المؤسف أن «تقديس» الرجل للصورة لم تعالجه الميارات التي تكدّست في الخزائن ولا الأصفار التي زادت في الحسابات. والأرجح أن لا تفسير ممكناً لهذا السلوك ولهذا لحضور الهائل للصورة إلا باللجوء إلى مخبوءات الكتب التي صبّت اهتمامها على محاولة فهم السلوك الإنساني وتفسيره.

■■■

الاستفادة من الفرصة والتجارة بها غير صنعها. صنع الفرصة قد يتطلب العقل والإرادة والبذل والتفاني. أما الاستفادة منها والتجارة بها فيتطلبان التقيض التام من المواصفات المذكورة آنفاً. وما فعله رفيق الحريري أنه استفاد من فرصة ضيق اللبنانيين من الحرب ونفاد صبرهم من طول أمدها معطوفاً على انعدام ثقتهم بالقادة التقليديين.

أما الحديث عن قصة النجاح التي حملت اسم الحريري فلا تعدو أن تكون أوهاماً منسوجة في الظل لم تلبث أن تبدّدت مع أولى إشارات الضوء التي لاحت خيوطها مع انفجار 17 تشرين الأول.

قصة النجاح الحقيقية التي تملكها الحريرية هي قصة النجاح التي كبّدت البلد ونأسه الميارات وهجّرت شبابه، إثاثاً وذكوراً، وغيرها الكثير من الخسائر التي لا تُعوض. وهي قصة نجاح في تحقيق ما انطوت عليه من رغبة عميقة ودفينة بالانتقام من البلد ومن نسيجه المغاير للنسيج الصحراوي المقيت.

■■■

(هيثم الموسوي)

يمكن اختصار الحال المُزري الذي آلت إليه الحريرية بالتوقف عند الاحتفاء الحريري بالظاهرة التي حملت اسم «أم خالد» (الممثلة جوانا كركي)، وتقديمها بوصفها أحد التعبيرات الثقافية أو الفنية عن «المشروع» المستمر برعاية سعد الحريري، ويعكس شكل الاحتفاء ومستواه صورة بالغة الكثافة والتعبير عن مبلغ الانحطاط الذي وصلت إليه الأوضاع الحريرية بدءاً من مطربنا المذكور آنفاً وصولاً إلى ظاهرة «أم خالد».

وقيمة هذا الاحتفاء أنه أضاء على جوهر الحريرية الخاوي. وهو الجوهر الذي غاب عن البعض في زحمة الشعارات التي لا تقول شيئاً. بل إن وريدية الصلة التي تجمع بين المطرب و«أم خالد» أوضح من نار على علم. لكن الحق يوجب الاعتراف بأن ما أتيح للمطرب لم يتح مثله لـ«أم خالد». لذلك لم يقدّر للممثلة أن تتفوّق على المطرب والسبب أن الزمن قد تغير لصالح تراجع الإيرادات وخواء الخزائن.

■■■

يبقى أنه ومن قبيل الإنصاف المتأخر، يجب على اللبنانيين أن يسجلوا لنجاح واكيم تصدّيه المبكر للحريرية وفضح حقيقتها وكشف زيفها وكذبها بالرغم من كل ما اتسم به تصدّيه، أو شابه، من حماسة وقلة تدبير، ما أضعف من فعالية الأبعاد السياسية والأخلاقية للمواجهة، وجعلها ترتدي طابع الصراع مع شخص الرجل لا مشروعه.

**سليم الحص**

على أن الأهم من كل ما سبق هو الاعتراف بمسؤوليتنا جميعاً (وهي مسؤولية لا تسقط بمرور الزمن، ولا يمكن أن تُغتفر، لا بتقديم الأعذار ولا بغيرها) عن جريمة السماح، ومن ثم الصمت والتواطؤ، على استفراد رفيق الحريري أنه استفاد من فرصة ضيق اللبنانيين من الحرب ونفاد صبرهم من طول أمدها معطوفاً على انعدام ثقتهم بالقادة التقليديين.

أما الحديث عن قصة النجاح التي حملت اسم الحريري فلا تعدو أن تكون أوهاماً منسوجة في الظل لم تلبث أن تبدّدت مع أولى إشارات الضوء التي لاحت خيوطها مع انفجار 17 تشرين الأول.

قصة النجاح الحقيقية التي تملكها الحريرية هي قصة النجاح التي كبّدت البلد ونأسه الميارات وهجّرت شبابه، إثاثاً وذكوراً، وغيرها الكثير من الخسائر التي لا تُعوض. وهي قصة نجاح في تحقيق ما انطوت عليه من رغبة عميقة ودفينة بالانتقام من البلد ومن نسيجه المغاير للنسيج الصحراوي المقيت.

■■■

سليم الحص قيمة أخلاقية وبوصلة وطنية وقومية لكل من أضاعوا الطريق ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وهو حال كثيرين سيطرت عليهم الأوهام وأخذهم استعدادهم للسقوط وقابليتهم له يوم حلّ القحط الحريري أوائل تسعينيات القرن الماضي. وهو كان وسيبقى كما عهدته فلسطين منارة حق وعنوان نزاهة...

على الغلاف

# سعد «مش حبّة وحبتين»

# الدولة الحريرية العميقة

يتعامل الحريري مع بعض المؤسسات في الدولة كما لو أنها «ورثة» أبيه (مروان بو حيدر)

**مهما ادّعى سعد الحريري «نصرة الثورة»، لن يلغي حقيقة أنه جزء من منظومة الحكم الفاسدة. خرج رئيس تيار المستقبل من السلطة كرئيس حكومة، لكنه باقٍ من خلال «دولته العميقة» ووكلائه في كل الوزارات والإدارات**

ميسم رزق

فوز اندلاع «الهبّة التشرينية»، بأثر رئيس الحكومة السابق سعد الحريري استدارة نحو الشارع. بلغ في «الثورة» مبلغاً كاد معه البعض يُصدّق بأن «الشيخ سعد» ليس وريث «الحريرية»، في تهرّبه من مواجهة الانهيار المالي، أراد الإيحاء كما لو أنه من خارج الحُكم. ركب موجة التغيير ليأمّن على نفسه من الاتهامات. لكن التدقيق في حاله يكشف أن خروجه من رئاسة الحكومة لا يعني خروجه من الحكم. فهو لا يزال كما كان، في صُلب منظومة تحتلّ «دولته العميقة» مساحة يسيرة فيها. عبّر عن هذا الواقع أحسن تعبير بردّه على سؤال عن إمكان إقالة اللواء عماد عثمان من المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي إذ قال: «خَلّي حدا يحاول، شو حبّة وحبتين أنا». جملة ارتاها الحريري خير تعبير للإشارة إلى الحصانات المذهبية والطائفية والسياسية التي يمنحها لوكلائه، فيحمون نفوذه في الدولة.

زرعت الحقبة الحريرية الكثير من أمثال عثمان في الوزارات والإدارات، على هيئة موظفين، وحوّلتهم الى مفاتيح مُمسكة بالمفاصل الأساسية لبنية المؤسسات، بشكل يجعل تأثير الحريري طاغياً مهما تراجع حضوره المباشر. آبا يكُن لقبه – رئيساً سابقاً أو حالياً - يبقى مُحكماً قبضته على «مراكز القرار» من خلالهم. فالحالة الحريرية في الدولة ليست مجرّد نموذج اقتصادي اعتُمد بعد الطائف، بل هي بالدرجة الأولى مجموعة من الأفراد الموزّعين في مناصب عليا في إدارات الدولة، يعملون وفق منظومة متناسقة مع السياسة الحريرية. هذا الواقع يبدو جلياً لكل من عمل أو يعمل في الإدارات، حيث يُمكنه أن يتحدّث بسهولة عن هذه الحالة المتجذرة، التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى «مُحاصرة» أي شخص لا ينتمي إليها.

إلى جانب كتلة وازنة في مجلس النواب، يحضر الحريري في كلّ مكان. موجود في جمعية المصارف، كصاحب بنك. ثابت في حاكمية مصرف لبنان من خلال رياض سلامة. وللحريري أيضاً وديعته في المصرف المركزي هي نفسها وديعة الأميركيين: النائب السابق لحاكم المصرف محمد بعاصيري (إلى جانب كونه أمين سرّ هيئة التحقيق الخاصة لمكافحة تبييض الأموال)، الذي، رغم أنه أصبح «سابقاً» بعد انتهاء ولايته، عيّنه سلامة مُشرفاً على تصفية بنك «الجمّال».

يتعامل الحريري مع بعض المؤسسات في الدولة كما لو أنها «ورثة أبيه». السراي الحكومي خير مثال على ذلك. في قاموس «المستقبليين» هو ملك لآل الحريري. أي رئيس آخر من خارج الحريرية يدخل إليه غير مرضى عنه، ويُخرَج منه غير راضٍ لكثرة ما يشعر بأنه «ليس في مُلعبه». يصف أحد المستشارين الذين عملوا في الرئاسة الثالثة السراي بأنه «الدولة العميقة للحريري». جيش من العاملين بدأوا مع الرئيس الراحل رفيق الحريري، بعضهم لا يزال حتى الآن، وآخرون انضموا مع مجيء الحريري الابن..

> **موظفو الحريري في السراي دائماً يحكمون السيطرة على كل كبيرة وصغيرة**

هؤلاء يحكمون السيطرة على كل كبيرة وصغيرة في السراي. وهم عيون الحريري في غيابه (عهود نجيب ميقاتي وفؤاد السنيورة وتمام سلام) الى حدّ أنه «يُمكن أن يعلم بجدول أعمال الجلسات قبل الوزراء، فضلاً عن محاضر اجتماعات الرئيس مع الضيوف المحليين والأجانب». يمكن اختصار الواقع بمشهد «ثقة الحريري»، الأمين العام لمجلس الوزراء محمود مكية، حاضراً في كل اجتماعات الرئيس حسان دياب. وإلى جانب العاملين في السراي، يحكم الحريريون المؤسسات التابعة لرئاسة مجلس الوزراء، من الهيئة العليا للإغاثة ومجلس الإنماء والإعمار، الى عشرات المؤسسات الشبيهة.

وكما في السراي، كذلك في وزارات المال والاتصالات والداخلية. في هذه الوزارات موظفون لا يتأثرون بتعاقب أصحاب المعالي، لأي فريق انتموا. ففي المالية مثلاً، يقول العارفون إن أكثرهم (رُبع) على زمن السنيورة، بمساعدة من مستشاره نبيل بدّوت، وخاصة في «المعلوماتية»، حيث يُمكن الاطلاع على كل الداتا في «المالية»... وربما «العبث» بها. هذا المؤال يسري أيضاً في وزارة الداخلية. أبا يكُن الوزير الذي دخل «الصنائع» والفريق الذي أتى به، يبقى فريق الحريري «تالثهما»، وكل ما يحصل في الوزارة يحصل تحت إشرافهم، بينما تعتبر وزارة الاتصالات أهم معاقل الحريري في الإدارة العامة، بعدَ أن تحوّلت الى منجم للمال. صحيح أنه بعدَ سنوات من السطوة الحريرية على هذه الوزارة تغيّرت خلفية الوزير، مع مجيء حكومة «تكنوقراط»، إلا أن التعيينات التي حصلت قبل الانتخابات النيابية، كانَ للحريري حصّة وازنة فيها، إن كانَ على صعيد الوزارة او هيئة أوجيرو.

ويمثّل القضاء والأمن ركيزتين أساسيتين في دولة الحريري العميقة. بعد العام 2005، قرّر الحريري تحويل قوى الأمن الداخلي من مؤسسة شديدة التقليدية إلى مؤسسة بعديد كبير وجهاز أمني محترف، مع حصّة كبيرة من المساعدات الأميركية والأوروبية والعربية. ونجح في السنوات التالية في أن يحجز لنفسه مكاناً بين الأجهزة، وتقدّم عليها في أكثر من محطة. يجمع هذا الجهاز بين الأمن الجنائي، والأمن السياسي والعلاقات الدولية، ولا يزال مطوّباً للحريرية، بصرف النظر عن وزير الداخلية الذي يُحاذر الدخول في معركة مع المديرية. في الجيش، صحيح أن نفوذ الحريري أقل ممّا هو عليه في باقي المؤسسات، لكنه حاضر في المجلس العسكري، أي سلطة القرار العليا في المؤسسة العسكرية، من خلال منصب الأمين العام لمجلس الدفاع الأعلى.

وفي القضاء، استفاد الحريري من تجربة والده، مدركاً أهمية موقع المدعي العام التمييزي، كرأس النيابات العامة، وكعضو حكمي في مجلس القضاء الأعلى. وفضلاً عن نفوذه في العدلية وعلى صعيد التشكيلات القضائية، يمكن النائب العام لدى محكمة التمييز فتح أي ملف أو إقفاله. بناءً على ذلك، حرص الحريري منذ عام 2005 على ألا يشغل منصب المدعي العام التمييزي قاضٍ لا تربطه بالحريري علاقة جيدة. ولم يكتفِ الحريري بذلك في «العدلية» ولا بـ«احتكار» تعيين القضاة المنتمين إلى الطائفة «السنية»، بل غرس على مدى السنوات الماضية قضاة من طوائف أخرى يعملون لمصلحة سياسته، وصل بعضهم إلى عضوية مجلس القضاء الأعلى.



المشهد السياسي

# البيان الوزاري: الخصخصة ودعم المصارف

بحسب المسوّدة التي سُرّبت أمس، اعتبرت حكومة الرئيس حسان دياب في بيانها الوزاري أن النجاة من الانهيار في الأمن والاقتصاد وغضب الناس، واستعادة الثقة، تتحققان بالأفعال وليس بالوعود. لكن الواضح أن الحكومة وضعت بياناً «من كل وادي عصا» يحتاج الى نقاش جدي في شقّه المالي والاقتصادي يمنع تكرار السياسات القديمة

في ظل انتشار معلومات عن أن المصارف تنوي خفض المبالغ التي ستفرج عنها شهرياً لأصحاب الحسابات الجارية «الصغيرة» إلى حدود 600 دولار شهرياً، تسرّبت أمس مسودة مشروع البيان الوزاري لحكومة الرئيس حسان دياب، من دون أن تكشف سوى عن مزيد من الدعم للمصارف. تتحدّث المسودة عن الحفاظ على الودائع، ملمّحة إلى تشريع الإجراءات غير القانونية التي تتخذها المصارف بحق المودعين. في المقابل، تأكيد واضح لدعم رسملة المصارف، ما يعني منح أصحاب البنوك المزيد من الحظوة التي لطالما استفادوا منها لتضخيم ثرواتهم، وثروات كبار المودعين، على حساب المال العام. وإضافة إلى دعم المصارف، تبدو الخصخصة حلاً شبه وحيد في نظر حكومة دياب. الخصخصة لخفض الدين العام، والخصخصة لخفض كلفة القطاع العام، والخصخصة لخفض عجز ميزان المدفوعات!

وإضافة إلى ما تقدّم، وفي ظل الأزمة النقدية المفتوحة منذ ما قبل «17 تشرين»، لم تجد الحكومة نفسها معنية بالحديث عن سعر صرف الليرة، مكتفية بالسعي إلى «سلامة النقد»! وفضلاً عن ذلك، تثبّت مسودة البيان الوزاري «مؤتمر سيدر» كواحدة من المرجعيات التي ينبغي السهر على إرضائها، تماماً كخطة شركة «ماكنزي»، والورقة الإصلاحية التي وصفها الرئيس السابق للحكومة سعد الحريري بأنها تعبّر عن مطالبه هو لا مطالب الناس. باختصار، في مسودة البيان الوزاري لحكومة حسان دياب الكثير من سعد الحريري... ورياض سلامة وجمعية المصارف. ثمة من لا يزال يرى أن الازمات البنيوية للاقتصاد اللبناني تُعالج بالقليل من «الإصلاح»، وفق الطريقة نفسها المعتمدة منذ تسعينيات القرن الماضي، مروراً بمؤتمرات باريس، وصولاً إلى «سيدر».

بدا واضحاً من المسودة أن تحالفاً يعمل على تبرئة الفريق السياسي الاقتصادي المالي من كل ما ارتكبه على مدى العقود الماضية. وهذا التحالف يجمع قوى سياسية داخل الحكومة وخارجها، ويضم كتلة أصحاب المصارف وكبار المودعين والهيئات الاقتصادية ومعهم مصرف لبنان، وذلك بغية إعادة العمل بالسياسات السابقة. وهي سياسات تقود حتماً الى فرض خيارات اقتصادية خاطئة أساسها التقشف والنيل من القطاع العام والذهاب نحو الخصخصة. والظاهر من خلال المداولات أن وزير المالية غازي وزني يتماهى مع سياسات المصارف والمصرف المركزي، ومشجعاً بقوة لخيار العمل مع صندوق النقد والبنك الدوليين بحجة أن لا خيارات أخرى أمام لبنان. ويجري العمل ايضاً على «تقديس» سداد الدين في وقته، وعدم البحث في خيارات التوقف لأجل فرض جدولة الدين داخلياً وخارجياً بما يتناسب والوضع القائم. الشراكة الواضحة التي يظهرها وزني مع سلامة وجمعية المصارف، ستقود حتماً نحو سجال قوي داخل الحكومة حول مقترحاته لإدارة السياسات المالية العامة، وخاصة أن الرضوخ لسياسات سلامة من جديد سيُصعب مهام حكومة دياب.

الحكومة مساحة عريضة للأزمة المصيرية التي تستدعي «خطوات مؤلمة»، لمعالجتها ضمن خطة شاملة وسلة من الإصلاحات المحددة بسقوف زمنية، ملتزمة بمكافحة الفساد في أول 100 يوم واسترداد الأموال المنهوبة في أقل من سنة وتخفيض سقف التحويلات لمؤسسة كهرباء لبنان. وتدخل ضمن سلّة «الإصلاحات»، ورشة «إصلاح» قضائي وتشريعي، ترافقها إجراءات محددة كتخفيض الفائدة على القروض والودائع، مع التزام الحكومة التي «تعترف بأحقية مطالب الحراك» بتنفيذها عبر ثلاث مراحل تمتد من مئة يوم إلى ثلاث سنوات.

وتتضمن خطة المئة يوم من تاريخ نيل الحكومة الثقة الإصلاحات القضائية واستقلال القضاء، وإقرار استراتيجية مكافحة الفساد وحق الوصول إلى المعلومات، بينما خطة السنة تلتزم باسترداد الأموال المنهوبة وإقرار قوانين تحمي المرأة وحقوقها وإقرار قانون منح الجنسية لأولاد الأم اللبنانية، فيما تشمل الخطة التي حُددت ما بين سنة وثلاث سنوات إطلاق ورشة قانونية لتحديث القوانين وتحسين السجون وتطوير قصور العدل. وفي سياق وعده بتنفيذ الإصلاحات، تطرّق البيان الى مؤتمر «سيدر» الذي يشترط حصول لبنان على المساعدات بتنفيذ هذه الإصلاحات، كما يتضمن البيان خطة مالية متوسطة الأجل لضبط الاختلالات المالية ووضع العجز في الناتج المحلي في منحى تراجعي، من خلال تنفيذ إجراءات، منها مكافحة التهرب الضريبي وإصلاح النظام الضريبي، باعتماد الضريبة التصاعدية الموحدة على مجمل المداخيل، ومكافحة التهريب من المعابر الشرعية وغير الشرعية».

وقد التزم البيان بإعادة هيكلة القطاع العام عبر مكافحة الهدر ودمج وإلغاء عدد من المؤسسات العامة، إضافة إلى ضبط الدين العام وخدمته. وفي ظل المخاوف التي يعيشها المواطنون جرّاء الإجراءات التعسفية التي تعتمدها المصارف، لفت البيان الى أن الحكومة ستعمل على «معالجة الأزمة النقدية والمصرفية، ووضع الآليات المناسبة لحماية أموال المودعين، لا سيما الصغار منهم، والمحافظة على سلامة النقد واستعادة استقرار النظام المصرفي».

وجاء في البيان أن الخطة الإنقاذية تتضمن «خطوات مصيرية وأدوات علاج ستكون مؤلمة»، بحيث «لا يمكن لأي خطة إنقاذية أن تنجح ما لم نقم بتخفيض الفائدة على القروض والودائع وذلك لإنعاش الاقتصاد وتخفيض كلفة الدين». وتدعو هذه الخطة الى «التواصل مع كل المؤسسات والجهات المانحة أو الداعمة من أجل تأمين الحاجات الملحة والقروض الميسرة وتغطية الحاجات التمويلية للخزينة». وفيما تتعهد الحكومة بالعمل على حلول سريعة واتخاذ إجراءات ضرورية لتأمين التيار الكهربائي باستمرار وتصفير العجز وخفض الكلفة على المواطنين، وأشارت إلى أنها ستعتمد خطة الكهرباء التي كانت قد أقرّت في الحكومة السابقة ونصّت عليها الورقة الإصلاحية التي طرحها رئيس الحكومة السابق سعد الحريري بعد أيام على بدء التحركات الشعبية، أي تعيين الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء كجزء من إصلاح قطاع الكهرباء، كذلك الاسراع في إجراء دورة التراخيص الثانية في قطاعي النفط والغاز.

الخطة الإنقاذية تتضمن «خطوات مصيرية وأدوات علاج ستكون مؤلمة» (هيلم الموسوي)

> **يتماهى وزير المالية مع سياسات المصارف والمصرف المركزي**

وتطرق البيان الى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال إشارته الى إقرار الاستراتيجية الوطنية للنقل البري. وتضمن في صفحاته الـ 17 عناوين عريضة ترتبط بتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبنانيين، منها تقوية شبكات الأمان الاجتماعية عبر تأمين التعليم لكل فئات المجتمع وتعزيز التغطية الصحية وسلامة الغذاء، إضافة الى تطوير الاقتصاد الوطني من اقتصاد ريعي وخدماتي إلى إنتاجي، مع تقديم تسهيلات من مصرف لبنان وحثه على ضخ السيولة بالدولار لاستيراد المواد الأولية، وذلك في ظل الأزمة التي يعاني منها التجار في هذا الإطار مع الإجراءات المصرفية التي تحدّ من قدرتهم على تحويل الدولار لاستيراد المواد الأولية.

اللجنة الوزارية التي كتبت المسودة ستضع لمساتها الأخيرة عليها اليوم، تمهيداً لإقرارها في مجلس الوزراء، قبل إحالة البيان النهائي على المجلس النيابي الذي من المتوقع أن يعقد جلسة الثقة يوم الثلاثاء 11 شباط 2020. هذا البيان الذي يقول مُعدّوه إن استعادة الثقة تتحقق بالأفعال لا بالوعود، أكثر من الكلام الذي لا طائل منه، كمثل إعادة التمسّك بالمبادرة العربية للسلام التي تبنّتها قمة بيروت العربية عام 2002، وهي المبادرة التي سقطت بفعل التعنت الاسرائيلي أولاً، وبسبب التطبيع السري والعلني الذي تمارسه دول عربية، وعلى رأسها دول في الخليج العربي كالإمارات والبحرين وعُمان، وبرعاية سعودية.

(الأخبار)

تقرير

# أزمة بلديّة زحلة: حرب نفوذ سياسي أم هدر مالي؟

**شكاوى ضدّ رئيس بلدية زحلة. استقالة عضوين وتعليق آخرين عضويتهم. ادعاءات بهدر مالي وسوء إدارة وغياب المشاريع الإنمائية. فتح تحقيق لدى النيابة العامة المالية... هي باختصار الألغام المرمية بوجه بلدية زحلة. ملفات أساسها «مالي»، لكنّها لا تخلو من الدوافع السياسية. فيُحكى، زحلاويّاً، أنّ سليم جريصاتي هو مُطلق الرصاصة الأولى تجاه أسعد زغيب**

**ليا القزي**

زحلة هذه الأيام مشغولة ببلديتها. فالنار التي فُتحت بوجه رئيس البلدية، أسعد زغيب، لا يبدو أنّها ستخمد قريباً. ما يُغذيها، أنّ لها جذوراً مالية ـ إنمائية ـ إدارية، يستفيد منها المعترضون على الرجل، لإضفاء «شرعية اعتراضية» على موقفهم. التوافق السياسي الذي أتى بالمجلس بات اللّغم الذي يُهدّد استمرارية عمله. جميع الأحزاب قطعت مع تحالفاتها السابقة، ما يعني تلاشي الحاضنة الحامية للبلدية. يُضاف إلى ذلك، «مُناوشات» الأجنحة المُتعدّدة داخل الحزب الواحد، وشكّلت «زحلة ـ المعلقة» أحد مسارحها. والمقصود هو الصراعات «المكتومة» داخل التيار الوطني الحرّ حول من يُمسك بـ«الزعامة الكاثوليكية الزحلاوية».

يقول أحد المسؤولين المحليين في زحلة إنّ «الملفات ضدّ البلدية فُتحت بقرار سياسي، غداة الانتخابات النيابية التي دعم فيها أسعد زغيب المُرشّح ميشال ضاهر، ما أثار انزعاج الوزير السابق سليم جريصاتي». ولكن أليس التيار الوطني الحرّ مُمثّلاً داخل المجلس؟ «نعم، إلا أنّ الأعضاء العونيين مُقربون من النائب سليم عون، الذي تربطه علاقة جيدة بزغيب. والأخير يحظى أيضاً بدعم نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي والنائب ميشال الضاهر».

ردّ جريصاتي أتى «عبر مُدير مكتبه داني الرشيد، الذي بدأ يُهاجم زغيب عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ويتقدّم بشكاوى ضدّ البلدية، ويفتح الملفات، إلى أن وصل الملف إلى المدعي العام المالي القاضي علي ابراهيم الذي طلب من وزارة الداخلية والبلديات رفع الحصانة عن زغيب». ولأنّ زغيب كسب المعركة عام 2016 بفضل التوافق السياسي حوله، كان من الضروري أن يسعى إلى «ملاذ سياسي» جديد يقيه الإجراءات القضائية. زار رئيس الجمهورية ميشال عون، بحضور جريصاتي، «طالباً منه التدخل لدى علي إبراهيم بحجّة أنّ التحركات ضدّه مُسيّسة، فبادر وزير العدل السابق إلى القيام بهذه الخطوة». لماذا قد يفعل جريصاتي ذلك، إذا كان هو المُحرّك الرئيسي للمعركة ضدّ رئيس البلدية؟ «لأنّه بهذه الطريقة يُعيد زغيب إلى تحت جناحيه، ويُحجّم دوره في المدينة». يردّ المسؤول الزحلاوي، وللغاية «الحمائية» نفسها، توسّط رئيس أساقفة الفرزل وزحلة والبقاع للروم الملكيين الكاثوليك، المطران عصام درويش، «لزغيب لدى رئيس مجلس النواب نبيه برّي». هذه المعلومات ينفيها رئيس البلدية. «كلا، لم أزر عون لهذا السبب»، يقول في اتصال مع «الأخبار»، موضحاً أنّ المرجعيات السياسية والحزبية في زحلة «وقفوا معي اعتراضاً على محاكمتي. نحن كبلدية، يوجد جهات رقابية على عملنا، فلتقم هي بعملها وتُحيلنا إلى التحقيق إن وجدت داعياً لذلك».

مدير مكتب جريصاتي ينفي أيضاً أن يكون تحرّكه ضدّ زغيب بطلب من الوزير السابق: «خلال اللقاء في قصر بعبدا، أكد جريصاتي لرئيس البلدية أن لا أحد يفتري عليه. ولديّ تسجيلات صوتية يطلب مني (جريصاتي) فيها أن أترك زغيب بحاله، علماً بأنّني كنت أحد الأركان التي أتت به رئيساً للبلدية». يُصرّ الرشيد على أنّ دافع تحرّكاته وجود مستندات ووثائق حول هدر في المال العام، مُدّعماً موقفه باستقالة عضوَي البلدية (ينتميان إلى حزب الكتائب) غسان المرّ وشارل سابا «لرفضهما أن يكونا شهود زور، كما ذكرا في بيان استقالتهما». المخالفات التي قامت بها البلدية، ويذكرها الرشيد عديدة، منها إصدار زغيب تكليفاً خطياً يُجيز لأحد الأشخاص استخدام أرض تعود إلى وزارة الصحة كموقف وجبابة الأموال بطريقة مخالفة للقانون، وتقاضي أحد المتعهدين المسؤولين عن تزفيت طريق حوش الأمراء فاتورتين عن العمل نفسه، واحدة من وزارة الأشغال والثانية من البلدية، وملفّ الجمعيات الوهمية. وبعد استقالة المرّ وسابا، تقدّم الرشيد بإخبار إلى النيابة العامة المالية مُستنداً إلى بيان استقالتهما الذي يُشير إلى وجود «سلسلة مخالفات إدارية ومالية ارتكبها رئيس البلدية، إضافة إلى عدم خفض الإنفاق على مشاريع السفر والتمثيل والاستعاضة عن كلّ نفقات الهدر. ووجود مخالفات في طريقة التعامل مع جدول الأعمال. وعدم فتح المنافسة في دفاتر شروط التلزيمات لإتاحة المجال أمام أكبر عدد من المتعهدين للتقدم من المناقصات، خلافاً للمواقع السائد حيث المشاركة محصورة بالمحظوظين».

> **طلب زغيب من عون التدخل لدى علي إبراهيم**

طلب القاضي علي إبراهيم من وزارة الداخلية رفع الحصانة عن زغيب (هيثم الموسوي)

الثامنة والنصف صباح اليوم، يُقدّم غسان المرّ وشارل سابا إفاداتيهما إلى القاضي علي ابراهيم، بعدما ذكرا في كتاب استقالتهما، في 16 كانون الثاني، أنّ قرارهما أتى «بعدما عجزنا في مراحل متعددة عن تسريع عجلة البلدية الإنمائية وتصويب أولوياتها». قبل سنة، عقد زغيب لقاء مصارحة في منزله مع أعضاء البلدية، حيث أصرّ العضوان المستقيلان «على أمور ثلاثة: 1) تعديل طريقة توزيع جدول الأعمال لتُصبح قبل 48 ساعة من موعد الجلسة على الأقل، عوض توزيع العناوين فقط أو إمرار المواضيع الدسمة من خارج الجدول. وهذا ما حصل في ما خصّ قطع الحسابات، إذ لم يكن الأعضاء يحصلون على نسخة مُسبقاً. 2) فتح المنافسة في دفاتر الشروط. 3) تعزيز الإنماء المتوازن مناطقياً واجتماعياً، عقب حصر المشاريع واستملاكات نادي الضباط وإدارة السير وسوق الخضر والمسلخ ومحطة النقل والمعارض والملعب الرياضي في حوش الأمراء، وقد بلغت 10 مليارات ليرة، من دون أي استملاك في منطقة أخرى». ووجّها رسالة في تشرين الثاني 2019، لخفض الإنفاق على الأعياد والتمثيل والسفر، وتعزيز رعاية ذوي الدخل المحدود في الإنفاق الاجتماعي للبلدية، «إلا أنّ التصويت داخل المجلس أتى لمصلحة عدم خفض الإنفاق، بعدما ارتأى زغيب ذلك». خلال كلّ هذه المراحل، حاول المرّ وسابا إبقاء النقاش داخلياً مع إعطاء الفرصة للتغيير، وخاصة أنّهما «لم يرغبا أن يُدرج اعتراضهما في الخانة نفسها مع الحملة السياسية ضدّ زغيب»، بحسب المصادر. إلى أن أتت قصة إشغال الأرض المحاذية لقصر العدل في زحلة، وتبيّن إصدار زغيب في 6 تشرين الأول 2017 إفادة واقع حال تُجيز لسمير خوري استخدام العقارين 276 و277، التابعين لوزارة الصحة، كموقف للسيارات. استند زغيب إلى قرار حصل عليه خوري من بلدية زحلة سنة 1994، يُجيز له استثمار العقارين. ولكن بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019، حقّقت مديرية أمن الدولة مع سمير الخوري ونقولا سروجي (المتعهد الذي يحظى بمعظم مشاريع البلدية) بشبهة «احتلالهما أملاكاً عامة مجاورة لقصر العدل في زحلة وتعود ملكيتها لوزارة الصحة واستثمارها بصورة مخالفة للقانون وجباية أموال ناجمة عن تعرفة الوقوف عن كل سيارة تدخل إلى الموقف منذ الـ 1994». وقد تركت المديرية الخوري وسروجي إثر توقيعها على تعهد بإعادة جميع الأموال التي استوفوها جراء احتلالهما العقارين 276 و277 وإعادتها إلى خزينة الدولة.

بعد استقالة المرّ وسابا، اعتكف الأعضاء المُنتمون إلى القوات اللبنانية عن حضور الجلسات، مع إمكانية اتخاذهم قرار الاستقالة أيضاً، بما يُهدّد استمرارية المجلس. يقول المسؤول المحلي إنّ «زغيب قد يكون أقلّ رؤساء البلدية فساداً، لكن مشكلته في سوء الإدارة والتفرد بالرأي، ما أدّى إلى خلافات مع مختلف القوى الزحلاوية، ومنها لجنة تجار المدينة، وتغييبه الأولويات الإنمائية. فكيف يُمكن لبلدية موازنتها السنوية تبلغ قرابة الـ 10 ملايين دولار، أن تكون إنجازاتها في أربع سنوات تزفيت طريق وتغيير إنارة وتشييد حائطين؟».

## زغيب: القصة شخصية

يقول رئيس بلدية زحلة أسعد زغيب، لـ«الأخبار»، إنّ كلّ ما يُساق ضدّه «غير واقعي وتنظير. فنحن في المجلس البلدي 24 عضواً، استقال اثنان فقط. أعتقد أنّ القصة شخصية». فبحسب المعلومات، يتهم زغيب عضوي البلدية غسان المرّ وشارل سابا بأنّهما باستقالتهما «يُسايران رئيسة الكتلة الشعبية ميريام سكاف، ويُحضّران للتحالف معها مُستقبلاً». يصف بلديته بأنّها «نظيفة والأولى في الشفافية. أما بخصوص جدول الأعمال، فأوزعه مُسبقاً، ولكن ممكن من خارجه». بما خصّ مخصصات السفر، «فلا تتعدّى الـ 12 مليون ليرة، وهي مُخصصة لسفرتين في السنة، أولاً لأننا أعضاء في شبكة المدن المبدعة ــ اليونسكو، والثانية الرابطة الدولية للفرنكوفونية لرؤساء البلديات». يتحاشى زغيب توجيه أي اتهام لأحد، ولا سيّما حول دقّة المعلومات التي تتحدث عن وجود «تصفية حسابات كاثوليكية» معه، «فأنا لا أشتغل سياسة ولا أحد يُمكن أن يضعنا تحت جناحيه».

تقرير

# الادعاء على رئيس بلدية بصاليم منجم المولّدات يدر الملايين

**في بلدية بصاليم ومزهر والمجذوب، تتجاوز القضية مسألة هدر الأموال لتصل الى المسّ بأموال المواطنين. الأسبوع الماضي، ادّعت النائبة العامة الاستئنافية في جبل لبنان القاضية غادة عون على رئيس بلدية بصاليم ومزهر والمجذوب جورج سمعان، وفقاً للمادة 363 من قانون العقوبات التي تصل عقوبتها إلى ثلاث سنوات سجناً، في الدعوى المقامة من المحامي رياض مزهر على خلفية «التلاعب بتسعيرة المولدات الكهربائية». وأحالت عون الملف إلى قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان.**

**رلى ابراهيم**

التلاعب بتسعيرة المولدات يقود حتماً الى مافيا المولدات التي تعمل بالتضامن والتكافل مع رؤساء البلديات. وذلك فساد من نوع آخر، يسلب الاف الدولارات من جيوب المواطنين سنوياً، ولكن عبر فواتير رسمية، لم يصدر بعد أي قرار ظني بحق رئيس البلدية، لكن التحقيقات التفصيلية التي قامت بها شعبة المعلومات بإشراف النيابة العامة، دفعت بمحافظ جبل لبنان محمود مكاوي الى اعطاء الاذن بملاحقة رئيس البلدية منذ نحو شهرين.

وفي تفاصيل الدعوى، كان فرق تسعيرة فاتورة الاشتراك بين بصاليم والمناطق المجاورة يتراوح بين 30 الف ليرة و50 الفاً للاشتراك الواحد. ورئيس البلدية شريك في ملكية المولدات التي «تحتكر نحو 90 في المئة من المشتركين في البلدة، أي نحو 6 آلاف وحدة سكنية».

بعد استحصال المدّعي على عدد ساعات انقطاع الكهرباء في بصاليم، وإجرائه مقارنة بين الأسعار في بصاليم من جهة وانطلياس وجل الديب المجاورتين لها من جهة ثانية، تبيّن ان سعر الاشتراك في الأولى أعلى بعشرين دولاراً على الأقل (لكل 5 أمبير). ويشمل ذلك الاحياء التي تتغذى من خط الكهرباء نفسه. وبحسب تقديرات المدّعي، فإن الربح الإضافي لرئيس البلدية وأصحاب المولدات التي تغذي البلدة يبلغ نحو 300 ألف دولار شهريا أي 3 ملايين و600 الف دولار سنويا، أي 21 مليون و600 الف دولار على مدى 6 سنوات تراس فيها سمعان البلدية.

> **متوسط الفارق بين فاتورتين في الحيّ نفسه يعادل عشرين دولاراً شهريا عن كل 5 امبير**

«مافيا المولدات» تعمل بالطريقة نفسها، في غالبية المناطق، وليس في بصاليم وحدها. وعمل المافيا كان يتم بالتواطؤ بين المؤسسات المعنية ورؤساء البلديات والقائمقام وصولا الى المحافظ. ففي المتن الشمالي مثلا، تصدر تسعيرة المولدات الكهربائية عن كل شهر من القائمقامية بالتعاون مع مراقب المولدات في محافظة جبل لبنان دائي أوديشو (آنذاك)، علما أن الأخير صاحب مولدات في مناطق عدة في القضاء. «الأخبار» اتصلت بمحافظ جبل لبنان لسؤاله عن السبب وراء تعيين أوديشو لهذه المهمة وما تحمله من تضارب في المصالح، فأكد أنه فور تسلمه مهامه لم يجدّد للاخير. أما عن التأخير في رفع الحصانة عن رئيس بلدية بصاليم، فقال إن التحقيق الأول الذي وصله لم يكن جديا ولا مقنعا، في حين أن تحقيق فرع المعلومات تضمن معلومات تستحق اعطاء الاذن لملاحقة رئيس البلدية، ولكن لا يمكن كف يده الا بعد صدور قرار ظني بتهمه.

بدوره، رئيس بلدية بصاليم قال لـ«الأخبار» إنه تحت سقف القانون ويلتزم بقرارات القضاء، نافياً أن يكون «هناك تلاعب في التسعيرة التي هي خارج صلاحياتنا»، مؤكداً أن في حوزته المستندات التي تدعم موقفه.

وجهة نظر

# مجلس الشيوخ مأزق أم حل؟

**جهاد اسماعيل ***

ثمة إرتباط جوهري بين نشأة مجلس الشيوخ ونشأة الجمهورية اللبنانية ووضع دستورها، لأن الظروف التي أدت الى اقرار الدستور، عام 1926، هي نفسها التي آلت الى اعتماد نظام المجلسين في لبنان قبل الغائه بموجب القانون الدستوري الصادر عام 1927 بإيعاز من سلطات الانتداب، وضم اعضاء مجلس الشيوخ الى مجلس النواب، بعدما تبين، ظاهراً، أنه يعرقل الحياة النيابية ولا يخدم الهدف السياسي المرجو منه.

أعيد إحياء المجلس، بموجب اتفاق الطائف، من خلال القانون الدستوري رقم 18 عام 1990، في المادة 22 من الدستور، للخروج من الطائفية السياسية، بحسب النص الدستوري، على اعتبار أن النظام السياسي في أي بلد، بمعزل عن الأسباب الاخرى، يعكس التركيبة الاجتماعية للمجتمع الذي يسوده، خصوصاً أن التركيبة المجتمعية اللبنانية تقوم على اعتبارات طائفية تطغى، واقعاً، وفي مكان ما، على الاعتبارات القانونية والمؤسساتية.

إلا أن المادة 22 لم تحدد كيفية إنشاء المجلس وعدد اعضائه وآلية اختيارهم وصلاحياتهم بشكل دقيق، ما خلا عبارة «القضايا المصيرية». وأمام الحال هذه، يسأل السائل: هل استحداث مجلس شيوخ في بلد كلبنان مأزق أم حل؟ وما هو مدى فعاليته على الصعيدين السياسي والدستوري؟

لما كان قياس فعالية أي نظام أو طريقة للحكم يتحدد بمدى انطباق الواقع والممارسة على النصوص، لا بد من درس السلبيات والايجابيات التي تحكم النص والواقع على حد سواء، على ضوء رأينا، والآراء الفقهية الخلافية، انسجاما مع منهجية البحث العلمي والقانوني، وبالتالي البناء على الفكرة وتطويرها بهدف تطبيقها، وتحقيق الهدف المنشود.

السلبيات:

- قد يرى البعض أن دون فكرة الثنائية البرلمانية مشاكل قانونية وسياسية ناجمة عن عدم تحديد المشترع، بدقة، للصلاحيات والدور والآليات، بسبب الاشكاليات المترتبة عنها، مثل: هل سيعتمد الانتخاب ام التعيين في تشكيله؟ ماذا سيكون اساس تكوينه: طائفي أو جغرافي أو مختلط؟ ما هي مدة الولاية وعدد الاعضاء وكيفية التوزيع بين الطوائف والمناطق؟ ألن يؤدي ذلك الى تفاقم المخاوف بشأن التعايش وتقاسم السلطة؟ لمن ستؤول رئاسة المجلس؟ وهل يمكن لمجلس النواب نقض سلطة مجلس الشيوخ؟ كيف يمكن رسم الصلاحيات بين المجلسين من جهة، وبين مجلس الشيوخ والسلطة التنفيذية من جهة اخرى؟ وغيرها من التساؤلات التي يمكن أن تزيد من الصراع السياسي، وتؤدي الى تفاقم الامور الخلافية.

- قد يرى البعض ايضاً ان تلازم المطالبة بإلغاء الطائفية السياسية، وفق المادة 22، مع انشاء مجلس الشيوخ، من شأنه أن يبقي الطائفية السياسية مظهراً اساسياً في النظام السياسي - الدستوري اللبناني، وبالتالي بدل أن يكون المجلس إطاراً دستورياً لحل بعض المشكلات، يصبح مع الوقت سبباً في تكريس الطائفية، والمزيد من الأزمات الوطنية الحادة.

- يسوّق البعض، في اطار رفض فكرة «نظام المجلسين»، بأن الطرح يأتي في إطار غير دستوري. فلا موضوعية، كما يزعم، في الطرح، بل يظهر كجائزة ترضية تطرح بين الحين والآخر، ويعتبر، في الوقت ذاته، أن الطرح يتعارض مع وحدة الأمة، لأن مبدأ «سيادة الامة» لا يتجزأ، وكل محاولة على هذا الصعيد من شأنها أن تقوّض الارادة الشعبية من جهة، وتؤدي الى الشلل التشريعي من جهة ثانية.

غير أن هذه الإشكالات أو المخاوف، وإن كان قد فرضها الواقع السياسي اللبناني المعقد تبعا للممارسة الزبائنية والطائفية المرضية، والتي تجسدت على صورة تهديد يلاحق المؤسسات الدستورية وكل اللبنانيين، الا انه يمكن تحويل هذا التهديد الى فرصة، فيما لو توافرت إرادة التغيير عند اهل الحكم، على وقع الحراك المطلبي، وذلك بالاستفادة من النصوص الدستورية، لا سيما نص المادة 22 والمادة 95 من الدستور، والعمل، جدياً، الى حلول اصلاحية للتركيبة الراهنة، تبدأ باستحداث مجلس الشيوخ للبناء على مقومات وايجابيات الفكرة لا بأجندة بعض السياسيين، وفق الآتي:

- لما كان مجلس الشيوخ، بطبيعته، انعكاساً واضحاً لتمثيل الجماعات التقليدية، وللمحافظة على فكرة التعددية داخل المجتمع الواحد، فيما مجلس النواب يمثل، نظرياً، الفئات الشعبية التي غالبا ما تنزع نحو التغيير والتطوير، فإن تطبيق الفكرة على الواقع السياسي اللبناني، من شأنه أن يؤدي الى الفصل بين التمثيل الشعبي الذي يجد اساسه في إطار حقوقي وهو المجلس النيابي، وبين التمثيل الطائفي الذي يتجسد في مجلس الشيوخ.

- تنص المادة 22 من الدستور: «مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحية في القضايا المصيرية». ما يؤكد، بحسب النص، أن الهدف من إنشاء مجلس الشيوخ هو تجاوز الطائفية السياسية في المجلس النيابي، وهو، في الوقت نفسه، جزء من الخطة الواردة في المادة 95، وبالتالي فإن تحرير مجلس النواب من القيد الطائفي قابله تثبيت الطائفية في مجلس الشيوخ، لأنه لا يمكن الغاء الطائفية السياسية من دون الغاء الطائفية المجتمعية، وهذا ما يصعب تحقيقه، على اعتبار ان الفصل بين النظام السياسي والمجتمع يعني السماح بأن يكون النظام غريبا عن المجتمع، وهذا ما لم يقصده المشرّع الدستوري قط، ذلك أن العقلية الطائفية راسخة، حتى لو ألغينا التمثيل الطائفي. وما فكرة «مجلس الشيوخ» بهدف تمثيل العائلات الروحية، الا من أجل الحفاظ على التعددية وتطلعات الطوائف في مؤسسة دستورية لا تنتقص من إرادة ووحدانية الأمة جمعاء. ولا ضير، والحال هذه، من الجمع بين مبدأين: السيادة الشعبية وسيادة الأمة، انسجاما مع فكرة التوفيق بين الطوائف كجماعات بشرية، وبين الشعب كمجموعة من الافراد..

- من الثابت والواضح أن مجالس الشيوخ قد عالجت بعض القضايا الحساسة في العديد من الانظمة الدستورية للدول. وبالتالي، لا شيء يمنع من انطباق الامر نفسه في لبنان، والاستفادة من التجارب الدستورية المقارنة بما ينسجم مع خصوصية التركيبة اللبنانية، لأن المشرّع الدستوري اللبناني، في نهاية المطاف، يدعو في المادة 95 كل المؤسسات الدستورية الى العمل على الغاء الطائفية السياسية، واعتبار هذا الالغاء، وفق مقدمة الدستور، هدفاً وطنياً يقتضي العمل به ضمن خطة مرحلية. ومن قال إن تطبيق مواد دستورية تلزم رؤساء المؤسسات الدستورية بمعالجة المرض المشكو منه، ولو تدريجياً، يضر ولا ينفع؟!

كما أن اعتماد الأساس الوطني لا الطائفي في انتخاب مجلس النواب ليس بالأمر الصعب. اذ بمقدور القوى السياسية الاتفاق على قانون انتخابي وفق النسبية على دائرة واحدة، ومن خارج القيد الطائفي، بالتوازي مع تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية عملا بالمادة 95 من الدستور، حينئذ يصبح تطبيق المادة 22 من الدستور من مقتضيات الضرورة الوطنية.

- إن تقويض فكرة «نظام المجلسين»، من زاوية النتائج، وغياب تحديد دقيق للصلاحيات، لا يبرر تجاوز النص الدستوري على اطلاقه، ولا يجيز الانقلاب على الفكرة بذريعة الممارسة السياسية، لأن مجلس الشيوخ، في الاساس، هو حل لمشكلة نعانيها لا العكس، لا سيما أن المشرع الدستوري كان قد أكد تضييق الصلاحيات التي يتمتع بها المجلس، عندما أدخلها في عبارة «القضايا المصيرية».

فالقضايا المصيرية، برأينا، وخلافا لكل الاراء المغايرة، لا تعني تماماً كل المواضيع الأساسية الواردة في المادة 65 من الدستور. فثمة فوارق بين الأساسية والمصيرية، لأن من شأن هذا التفريق أن يزيل هواجس بعض الطوائف والمكوّنات لجهة أن المواضيع الاساسية من صلاحية مجلس الوزراء، حيث يتخذها بأغلبية موصوفة.

ثم على فرض أن القضايا المصيرية هي تلك المواضيع الأساسية الواردة في المادة 65، فإن، كما هو معلوم، من يرسم التشكيلة الحكومية والسياسات العامة للدولة هي الطوائف التي تتمثل بالأحزاب السياسية، وبالتالي، إن إقامة أي تعديل، لن يغير في الأمر شيئا، بحيث لو جرى نقل صلاحية تقرير القضايا المصيرية، الأساسية، من مجلس الوزراء، المنبثق عن الأحزاب السياسية، الى مجلس الشيوخ المنبثق عن الطوائف والاحزاب نفسها، فما الذي سيتغير؟!

علاوة على أن المطروح، اليوم، وفي الدستور، تمثيل الطوائف وتجاوز الطائفية السياسية، على خلاف ما هو قائم في بعض الدول (الولايات المتحدة، سويسرا، الجزائر ..الخ)، ما يلبي تطلعات الطوائف والأحزاب من جهة، ويؤدي الى تطبيق قواعد دستورية ينشدها كل لبناني يتوق الى التمثيل الوطني ومبدأ المواطنية من جهة اخرى!

لذلك، إن انشاء مجلس الشيوخ، قد لا يؤدي الى انتظام كامل للمؤسسات الدستورية، انما يحتضن الكيان اللبناني وخصوصية تركيبته المجتمعية، ويجمع بين التوازن الطائفي في الحياة السياسية، وبين إرادة التغيير عن كل الممارسات النمطية التي أرهقت الوطن، وباتت ذات اكلاف عالية يدفعها كل المواطنين من دون استثناء. وهذا من شأنه أن يؤدي الى الاستقرار الاجتماعي والمؤسساتي، وهو، أحد الأسباب الرئيسية والموجبة لاستحداث مجالس الشيوخ في العالم، شريطة أن لا يتم تحويل المجلس الثاني الى صورة مطابقة عن مجلس النواب، لأن ما ننشده هو تجاوز المعضلات التي يعتريها الواقع، بالاحتكام الى المبادئ الدستورية لا الى الطائفية والزبائنية السياسية.

* باحث في القانون الدستوري

الكرة اللبنانية

# صدمة في النجمة: فريق الشباب ينسحب لفقدان النصاب القانوني!

أُسدِل الستار على بطولتي لبنان لفئتي الشباب والأشبال في كرة القدم. فتُوّج العهد بطلاً للشباب على ملعب صور، والسلام زغرتا بطلاً للأشبال على ملعبه في المرداشية. لكنّ الحدث كان في طرابلس وتحديداً مع شباب النجمة في حادثة تحصل للمرة الأولى في تاريخ النادي

فريق العهد مع كاس الشباب (عدنان الحاج علي)

عبد القادر سعد

من الجنوب إلى الشمال كان الاتحاد اللبناني لكرة القدم يختتم بطولتي الشباب والأشبال. ختام احتفالي في الأسبوع العاشر والأخير بعيداً عن المنافسة بعد أن حسم العهد لقب الشباب في الأسبوع الماضي، وكذلك فعل السلام زغرتا على صعيد بطولة الأشبال. حسمُ حوَل لقاءي العهد مع التضامن صور الوصيف أمس على ملعب صور إلى لقاء هامشي انتهى بفوز العهد 4-1 ليُتوّج بعدها العهد باللقب السابع على صعيد بطولة الشباب. واللافت أن هذا الرقم يلازم النادي في ثلاث من أصل أربع بطولات موجودة. ففريق الرجال بطل للدوري سبع مرات، وهو العدد ذاته الذي يحمله فريق الناشئين الذي يملك أيضاً سبع بطولات، في حين أن رصيد العهد في الأشبال توقّف عند خمسة ألقاب.

في زغرتا، أحرز فريق السلام لقب الأشبال للمرة الأولى في تاريخه. حسم اللقب في الأسبوع الماضي فتحوّل لقاؤه مع النجمة الوصيف إلى شكلي وانتهى بالتعادل 2-2.

كان من المفترض أن يخطف ملعبا صور والمرداشية الأنظار كونهما يحتضنان تتويجي بطولتي الشباب والأشبال. لكن الأنظار توجّهت إلى ملعب احتياط طرابلس الذي جمع فريقي طرابلس والنجمة ضمن الأسبوع العاشر من بطولة الشباب. مباراة هامشية بعد أن حُسم اللقب لصالح العهد، وكان من المفترض أن تمرّ بشكل عادي. لكن الدقيقة الخمسين من المباراة شهدت حدثاً يحدث للمرة الأولى في تاريخ النجمة. كانت النتيجة تشير إلى تقدّم طرابلس 4-0، ينسحب فريق النجمة فجأة بسبب فقدان النصاب القانوني. نادي النجمة بعراقته يحضر إلى مباراة في دوري الشباب بـ11 لاعباً فقط أي من دون أي لاعب احتياط. يبدأ «مسلسل» الإصابات وبعد أن أصبحت النتيجة ثقيلة يلجأ القيّمون على الفريق إلى «حيلة» فقدان النصاب، فيخرج لاعبٌ بعد آخر حتى أصبح نصاب فريق النجمة غير قانوني ويوقف حكم المباراة ماهر العلي اللقاء.

بدأت الأخبار تتواتر من ملعب احتياط طرابلس، وما لبث أن انتشرت مقاطع فيديو عمّا حصل. واحدٌ من لاعب من طرابلس يأسف لما قام به فريق النجمة، وآخر للحظة فقدان النصاب في الفريق ووقوف المباراة مع كلام مخِل بحق النادي. حدثَ شكل صدمة واستياءً لدى جمهور النجمة وبدأ يتفاعل على مواقع التواصل الاجتماعي، فصدر بيانٌ عن إدارة النادي يتحدث ما حصل. جاء في البيان «هنّأت إدارة نادي النجمة الرياضي فريق الأشبال على النتائج المميّزة والروح العالية التي خاض بها بطولة الدوري العام لهذا الموسم والتي حلّ بها في المركز الثاني بعدما شهدت البطولة منافسة قوية».

ومع نهاية المنافسات تشكر الإدارة الجهاز الفني واللاعبين ومسؤول الفئات العمرية السيد موسى عاشور على جهودهم التي بذلوها هذا الموسم بالرغم من كل الصعوبات.

وتوقفت إدارة النادي إزاء ما حصل وما رافق مباراة النجمة وطرابلس في فئة الشباب بعد المعطيات التي وصلتها، وإثر قيام الجهاز الفني باستدعاء 25 لاعباً للالتحاق بالمباراة، التحق 5 لاعبين فقط، ما اضطر مسؤول الفئات العمرية إلى تدارك الصدمة التي حصلت، بحيث استدعى بعض لاعبي فريق الناشئين ولاعباً من مرياطة في الشمال غير جاهز بدنياً لإكمال العدد.

وحيث إنه بدأ الفريق المباراة بـ 11 لاعباً فقط من دون وجود أي لاعب احتياط. وخلال سير المباراة تعرّض لاعبان اثنان للإصابة استمر الفريق بثمانية لاعبين وحارس وهذا ما أدى إلى الانسحاب الاضطراري لعدم تكافؤ الفرص بقرار من الجهاز الفني، وهذا ما لا تقبله الإدارة لأنه لا يليق بسمعة وتاريخ نادي النجمة.

ونتيجة لصون اسم النادي بعدما بلغ الاستهتار والتخاذل أعلى مستوياتهما، قررت إدارة نادي النجمة ما يلي:

1- تشكيل لجنة للتحقيق في كل ما حصل وفقاً للمعلومات الواردة عن حصول تخاذل أدى إلى هذه النتيجة.

2- التأكد من المعطيات الواردة التي تشير إلى وجود أشخاص ساهموا بحصول هذه الفضيحة على علاقة وثيقة سابقة مع اللاعبين.

3 - حل الجهاز الفني لفريق الشباب.

4 - توقيف جميع لاعبي فريق الشباب واتخاذ أقصى العقوبات بحق كل من تثبت إدانته وقد تصل العقوبة إلى الإيقاف مدى الحياة».

بيانٌ يمكن التوقف عنده طويلاً وخصوصاً من قبل عاشور نفسه الذي لا يمكن لومه على ما حصل، بل حتى يستحق وساماً على الجهود التي قام بها على صعيد الفئات العمرية بحسب العديد من المراقبين. لكنّ بدأ واحدة لا تصفّق ولا يمكن لأي مسؤول أن ينجح إذا لم يتأمّن له المال، حتى لو كان يدفع الوفاً من جيبه الخاص.

تحدّث البيان عن استدعاء 25 لاعباً لم يلتحق منهم سوى خمسة، والسبب بحسب مصادر متقاطعة (الأمر لم يعد سراً) أن العشرين الآخرين كانوا يطالبون بالمال كي يتمكنوا من المجيء إلى بيروت والتوجه إلى طرابلس. كما أن فريق الشباب لم يتدرّب خلال الأسبوع الماضي أي تمرينة، ومدرب الفريق وسام عبدالله قرر اللعب بالتشكيلة الاحتياطية وهو أبلغ اللاعبين الأساسيين بذلك.

واللافت في البيان وتحديداً في بنده الثاني الغمز من قناة مسؤولية أشخاص سابقين عملوا في النادي في ما يتعلّق بما حصل وعدم التحاق اللاعبين.

وحتى تتم تسمية الأمور بأسمائها، فإن اسمَي المدربين جمال الحاج ومحمد إبراهيم وتحديداً الأخير لطالما كانا «الشماعة» التي يتم تعليق عليها أي فشل حتى بعد خروجهما من النادي، انطلاقاً من كلام عن سعيهما لعرقلة مسيرة النادي على صعيد الفئات العمرية بعد أن أصبحا خارج أسوار النجمة.

لكن المعلومات المتوافرة تدحض هذه التحليلات، وتحديداً في مباراة الأمس. فهناك ثلاثة لاعبين يُعتبرون محسوبين على جمال الحاج ومحمد إبراهيم والذين هم فقط الباقون من فريق الشباب السابق، وهم: طارق مسرة ومحمد سعادة ووسيم عياش. فمسرة وسعادة كانا حاضرين في اللقاء أمس، أما عياش فهو هدّاف فريق النجمة في بطولة الشباب، ولو كانت هناك أي نوايا سيئة لما كان عياش قد سجّل كل هذه الأهداف ولما حضر سعادة ومسرّة إلى المباراة.

أما الكلام عن حل الجهاز الفني وتوقيف اللاعبين، فهو أقرب إلى ذرّ الرماد في العيون كون البطولة انتهت وخسر الفريق لقبه لصالح العهد، وظهر من خلال المنافسات الضعف الفني الكبير الذي يعاني منه.

القصة بحسب بعض الجهات لا تتعلق بغياب لاعبين أو بلجنة تحقيق، فالمسؤولون عن الفئات العمرية بشكل خاص والنادي بشكل عام يعلمون بالضبط مكمن الخلل، وكل ما يحتاج إليه الموضوع هو أن يكونوا صادقين مع أنفسهم بالدرجة الأولى ومع جمهورهم بالدرجة الثانية وعدم تقاذف المسؤوليات بدلاً من تحملها، كما يقول أحد النجماويين المخضرمين لـ«الأخبار».

> أحرز فريق العهد لقب بطولة الشباب للمرة السابعة، ونال السلام زغرتا لقب الأشبال للمرة الأولى

... وكاس الاشبال مع لاعبي السلام زغرتا

السلة اللبنانية

# وجوه جديدة وتشكيلة شابّة المنتخب يبدأ تحضيراته لتصفيات آسيا

يدخل المنتخب اللبناني لكرة السلة اليوم معسكراً مغلقاً تحضيراً لتصفيات كاس اسيا 2021 التي تنطلق نافذتها الاولى في 21 من الشهر الجاري. التحضيرات ستكون مكثّفة خاصّة ان النشاط السلوي متوقف في البلاد منذ اكثر من 100 يوم بسبب التطوّرات الاخيرة

يدخل منتخب لبنان معسكرا تحضيريا اليوم (عدنان الحاج علي)

عمل كبير ينتظر الجهاز الفنيّ لمنتخب لبنان لكرة السلة تحضيراً لتصفيات كاس آسيا. المنتخب سيجتمع اليوم ليبدأ تدريباته تحت إشراف المدرب جو مجاعص ومساعده جاد الحاج. اللاعبون الذين كانوا يشاركون مع أنديتهم في دورة دبي الودية عادوا إلى بيروت، كما سيلتحق بالمنتخب اللاعبون الذين كانوا خارج البلاد وعلى رأسهم كريم عز الدين وجوزيف الشرتوني، بحسب ما أكد المدرب جو مجاعص يوم السبت في حديث تلفزيوني.

تحضيرات المنتخب لن تتم على مرحلة واحدة، فستكون هناك محطة مهمّة في الأردن بين 10 و14 من الشهر الجاري، حيث سيشارك منتخب لبنان في دورة مصغرة «كاس الملك عبد الله لكرة السلة»، تشارك فيها منتخبات الأردن، سوريا، العراق، البحرين إضافة إلى لبنان. وكشف مدرب المنتخب أن الجهاز الفني والاتحاد اللبناني فضّلا المشاركة في هذه البطولة، بدلاً من خوض مباريات ودية في تركيا مع أندية أو منتخبات لا يعرفان مستواها وطريقة لعبها، وبالتالي فإنّ دورة الأردن ستكون أفضل للوقوف على جاهزية المنتخب واختيار الأسماء الـ12 الأكثر تميّزاً للمشاركة في النافذة الأولى من التصفيات. (سيلعب المنتخب 4 مباريات في 5 أيام في الأردن)

وبعد الأردن سيدخل المنتخب في معسكر مغلق قبل أن يستضيف العراق والبحرين في 21 و24 شباط على أرضية ملعب نهاد نوفل في ذوق مكايل.

أمّا اللاعبون الذين انضموا إلى المنتخب اليوم فهم وائل عراقجي، علي منصور، أمير سعود، كريم زينون، إيلي رستم، إيلي شمعون، علي حيدر، باتريك بو عبود، باسل بوجي، أحمد ابراهيم، شارل تابت، جوزيف الشرتوني، كريم عز الدين، غبريال صليبي علي مزهر، دانيال فارس وسيكون مجلس المنتخب هو آتر ماجوك.

واستفاد عدد من اللاعبين جرّاء مشاركتهم في دورة دبي، ليعودوا إلى أجواء الملاعب بعد توقّف النشاط في لبنان. وتُعتبر الاستفادة الأكبر للاعب المتألق علي حيدر الذي شارك مع نادي الوحدات الأردني في بطولة الأردن، وقاده إلى الفوز في أول لقب له في البطولة المحلّية، قبل أن يلتحق بالنادي الرياضي في دبي وبخوض معه المباراتين النصف نهائية والنهائية.

وبعد اعتزال فادي الخطيب (2017) وجان عبد النور أخيراً، سيعطي كلّ من علي منصور وكريم عز الدين إضافة كبيرة إلى منتخب لبنان نظراً للمستوى الكبير الذي يقدمانه، خاصة منصور الذي كان نجماً فوق العادة في بطولة دبي الودّية. وستكون خبرة كلّ من علي حيدر وإيلي رستم وآتر ماجوك عاملاً مساعداً أيضاً.

وكان مجاعص واضحاً أخيراً، حين أكد أنه من الصعب تحضير منتخب خلال فترة قصيرة، خاصة أن النشاط كان متوقّفاً لفترة طويلة في لبنان، إلا أنه شدّد على أن العمل سيكون كبيراً على العامل النفسي والذهني للاعبين. وتُعتبر محطتا البحرين والعراق سهلتَين نسبياً مقارنة مع المباريات التي خاضها المنتخب في تصفيات كاس العالم الأخيرة، حين واجه كوريا الجنوبية ونيوزيلاندا والصين... وغيرها من المنتخبات الكبيرة في قارة آسيا.

إذاً هي مرحلة مهمة وحاسمة في إطار التحضيرات لتصفيات آسيا، على اعتبار أن المنتخب يضم وجوهاً جديدة تشارك للمرة الأولى، ومن المتوقّع أن تكون هي الأساس في المستقبل القريب. وسيكون دور الجهاز الفني كبيراً خاصّة المدرب جو مجاعص ومساعده جاد الحاج الذي قدّم أداء مميّزاً في بطولة دبي الأخيرة، وبات يُعتبر رقماً صعباً في التدريب اللبناني.

(الأخبار)

## مباريات لبنان

وقع لبنان في مجموعة سهلة ضمن تصفيات كاس آسيا، هي المجموعة الرابعة إلى جانب البحرين والهند والعراق. وسيخوض لبنان مباراتين على أرضه في 21 و24 شباط الجاري ضد العراق والبحرين وتوالياً، قبل أن يواجه الهند على أرض الأخيرة في 26 تشرين الثاني المقبل، ثم العراق مجدداً في 29 تشرين الثاني المقبل، و22 شباط 2021 توالياً.

يذكر أن المنتخب اللبناني هو الأول في مجموعته على مستوى التصنيف، فيحتل لبنان حالياً المركز 55 عالمياً والتاسع آسيوياً، بينما الهند في المركز 74 عالمياً و13 آسيوياً، أما العراق ففي المركز 79 عالمياً و15 آسيوياً، فيما تأتي البحرين في المركز 113 عالمياً و24 آسيوياً.

ومن خلال هذه التصنيفات من المتوقع أن يكون مشوار لبنان سهلاً خلال التصفيات، على أمل أن تكون مشاركته في بطولة آسيا 2021 أفضل من مشاركته في النسخة التي استضافها في عام 2017 على أرضه وخرج فيها من ربع النهائي.

## التأجيل وارد

ذكرت مصادر عدّة أن الاتّحاد الآسيوي لكرة السلة يدرس إمكانية تأجيل النافذة الأولى من التصفيات المؤهلة إلى بطولة آسيا بكرة السلة 2021 بسبب تهديدات فيروس كورونا. وأكدت المصادر أن الاتّحاد الآسيوي يجري اتّصالات مكثفة في هذا الإطار قبل اتّخاذ موقفه النهائي. يذكر أن الصين وقعت في المجموعة الثانية من التصفيات إلى جانب الصين تايبيه، اليابان وماليزيا.

أخبار محلية

## معسكر لاتحاد الكيوكوشنكاي

أقام الاتحاد اللبناني للكيوكوشنكاي ـ كاراتيه يوم أمس الأحد معسكراً تدريبياً مع الخبير والبطل الدولي، الأوكراني الشيهان شميلنكو، بحضور عدد كبير من اللاعبين والمدربين، وبإشراف الأمين العام للاتحاد اللبناني للعبة الشيهان علي فواز. المعسكر الذي أقيم في القاعة المقفلة للمدينة الرياضية في بيروت، حاضر خلاله شميلنكو في تقنيات القتال، والأسلوب الروسي في التدريب والقتال. كما شرح تقنيات حديثة في الدفاع عن النفس. يذكر أن الاتحاد اللبناني للكيوكوشنكاي ـ كاراتيه أكمل جميع بطولاته على مستوى لبنان للعام 2019 قبل نهاية العام، وبدأ برزنامة العام 2020، كما يواصل مشاركاته الخارجية في البطولات الإقليمية والدولية.

## دنش نائباً لرئيس الاتحاد الآسيوي للميني فوتبول

انتخب رئيس الاتحاد اللبناني للميني فوتبول أحمد دنش نائباً لرئيس الاتحاد الآسيوي للعبة خلال الجمعية العمومية التي عُقدت في كوالالمبور. كما انتخب السعودي محمد الدوسري رئيساً للمكتب التنفيذي لأربع سنوات، وتشكيل المكتب التنفيذي للاتحاد من أربعة أعضاء من باكستان وسنغافورة والهند وإندونيسيا، وتعيين الدكتور محمد بن جويعد من السعودية أميناً عاماً.

ووافقت الجمعية العمومية المنعقدة في كوالالمبور على عضوية الدول الثماني التي سبق لها الانضمام الى الاتحاد الدولي وهي: السعودية ولبنان واليابان وتايوان وتايلاند وسنغافورة وباكستان وإندونيسيا، بالإضافة إلى العراق والهند المؤسسين للاتحاد.

كما وافقت الجمعية العمومية على تأسيس اتحادات وطنية في خمس دول أخرى هي: البحرين والأردن واليمن وماليزيا وفيتنام. وعلى حضورهم الجمعية كمؤسسين مراقبين، وكلفت أشخاصاً لتنفيذ هذه المهمة.

ووافقت الجمعية العمومية على اعتماد النظام الأساسي للاتحاد، واستضافة السعودية لبطولة آسيا الأولى 2020 في شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر بمشاركة 12 إلى 16 دولة، وإقامة دورتين للحكام والمدربين في العام الجاري، وتدشين موقع الاتحاد الآسيوي على شبكات التواصل الاجتماعي.

وعلّق دنش، نائب رئيس الاتحاد الآسيوي ورئيس الاتحاد اللبناني على ما حدث قائلاً «في نهاية العام الفائت، اختار الاتحاد الدولي اتحادنا اللبناني كأفضل اتحاد متطور في العالم، وهذا الواقع وسرعة انتشار اللعبة في بلدنا ساعدنا في تعزيز وتطوير علاقاتنا الدولية، في ظل تحسن أداء منتخبنا في كأس العالم الأخيرة في أوستراليا، الأمر الذي جعلنا ننتخب بالإجماع في مركز نيابة الرئيس، وهو شرف وثقة في آن، ونأمل أن نتمكن يداً بيد مع الصديق العزيز الدكتور محمد الدوسري من الدفع باللعبة في آسيا قدماً إلى الأمام».

ميركاتو

إعداد حسن رمضان

# صفقات الشتاء... الأندية ترتدي حلّتها الجديدة

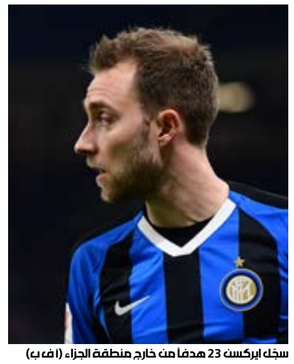
سجّله إيركسن 23 هدفاً من خارج منطقة الجزاء (أ ف ب)

بصفقة النجم الدنماركي ولاعب توتنهام الإنكليزي السابق كريستيان إيركسن المنتقل حديثاً إلى إنتر ميلانو الإيطالي، أسدل الستار على سوق الانتقالات الشتوي. سوق، مليء بالصفقات، بينها التي يمكن وصفها بالناجحة، وتلك التي يمكن اعتبارها خاسرة منذ الآن، بحسب المبالغ التي دفعتها إدارات الأندية الأوروبية إضافة إلى المنفعة التي ستعود على هذه الأندية من اللاعبين المنتدبين. لا شكّ في أن الدنماركي إيركسن يتصدّر قائمة أفضل اللاعبين وأعلاهم جودة، بين الذين تم انتدابهم من قبل أبرز الأندية الأوروبية التي شاركت في الميركاتو لتعزيز صفوفها.

أنطونيو كونتي، مدرب نادي إنتر، استقدم لاعباً من بين أفضل خمسة لاعبين في الدوري الإنكليزي خلال العقد الأخير. لطالما كانت الأندية الكبيرة تهتم بإيركسن، لكنها بقيت مكتوفة الأيدي بسبب سعر اللاعب المرتفع نظراً إلى قيمته الفنية الكبيرة التي كان قد ظهر بها في «البريميرليغ». 20 مليون يورو هي قيمة صفقة انتقال أفضل صانع العاب في الدوري الإنكليزي منذ قدومه إلى «مدينة الضباب» (يملك إيركسن 62 تمريرة حاسمة في الدوري منذ قدومه إلى توتنهام وتحديداً في عام 2013، أكثر من أي لاعب آخر). إيركسن قرّر الذهاب إلى النادي الذي يرى من خلاله مشروعاً مميزاً بقيادة كونتي، إضافة إلى كونه من بين الأندية القليلة التي سيستطيع المشاركة أساسياً معها. أمّا في ما يخص قيمة الصفقة القليلة، فهذا يعود إلى تراجع مستوى اللاعب الدنماركي المميز في الموسم الحالي (حصلت خلافات كبيرة بينه وبين الإدارة أخيراً)، إضافة إلى اقتراب انتهاء عقده رفقة النادي اللندني توتنهام (صيف عام 2020) وخوف النادي من أن يرحل بالمجان.

> يُعتبر إيركسن أكثر من صنع فرصاً في الدوري الانكليزي منذ عام 2013 بواقع 571

إيركسن من بين أفضل اللاعبين صناعة للأهداف في العالم، يملك رؤية مميزة تجعلة متفوّقاً على المدافعين بتمريراته الحاسمة وخلقه للكثير من الفرص السانحة للتسجيل. بالأرقام، يعتبر إيركسن أكثر من صنع فرصاً في «البريميرليغ» منذ عام 2013 بواقع 571، إضافة إلى كونه الأكثر تسجيلاً من خارج منطقة الجزاء في الدوري الإنكليزي من خلال تسجيله لـ23 هدفاً. هو أكثر من سجّل ركلات حرّة مباشرة (8 مناسبات). أرقام كبيرة للاعب كبير، قدّم نفسه للعالم من خلال توتنهام وفي السابق من بوابة «مصنع المواهب الهولندي» أياكس أمستردام. هي «ضربة معلّم» من الإنتر، سيستفيد من خلالها كثيراً كونتي، اللاعبون، وحتى الجماهير التي انتظرت منذ زمن صفقة من هذا العيار لتحلم باللقب الغائب منذ سنوات.

## إيرلينغ هالاند

«لم أصل بعد إلى الـ100% من لياقتي البدنية»، هي كلمات النجم النروجيي الشاب (19 عاماً) إيرلينغ هالاند وإحدى أهم الصفقات التي حدثت في سوق الانتقالات الشتوي الحالي. كلمات قالها بعد أن سجّل ثنائية أمام نادي يونيون برلين في مباراة دورتموند الأخيرة. خلال مشاركته الأولى أمام نادي ماينز، دخل هالاند بديلاً في الشوط الثاني وسجّل ثلاثية (هاتريك) في 25 دقيقة، قدّم بها نفسه إلى جماهير بوروسيا دورتموند. 136 دقيقة حتى الآن لهالاند مع «المارد الأصفر»، 8 تسديدات على المرمى، 7 منها تُرجمت إلى أهداف. في الموسم الحالي، سجّل 35 هدفاً وقدّم 8 تمريرات حاسمة لزملائه ما بين ريد بول سالزبورغ ودورتموند خلال 25 مباراة فقط. أرقام استثنائية للاعب ريد بول سالزبورغ النمساوي السابق، تبشر بأن موهبة تهديفية قادمة وبقوة إلى عالم كرة القدم الأوروبية.

## برونو فرناندیس

أخيراً. وبعد انتظار طال كثيراً بالنسبة إلى جماهير مانشستر يونايتد، تعاقدت إدارة النادي الأفضل على الصعيد المحلي في إنكلترا مع النجم البرتغالي ولاعب سبورتينغ لشبونة السابق برونو فرناندیس مقابل 55 مليون يورو. خلال فترة الانتقالات الصيفية الماضية، حاولت إدارتا كل من توتنهام ومانشستر يونايتد التعاقد مع برونو، إلاّ أن الأخير اختار البقاء في سبورتينغ لكسب خبرة إضافية قبل الانتقال إلى أحد الأندية الكبرى. هذا ما حدث فعلاً، وقبل يومين اثنين فقط على إغلاق سوق الانتقالات الشتوي، تعاقد «الشياطين الحمر» مع برونو، النجم الذي سيكون له تأثير كبير في أداء الفريق في قادم المباريات. في الموسم الحالي، خاض اللاعب البرتغالي 29 مباراة مع فريقه السابق، سجّل 15 هدفاً وصنع 14 هدفاً آخر لزملائه، ليؤكّد من جديد على جهوزيته لخوض التجربة الأكبر والأصعب خلال مسيرته الكروية حتى الآن.

## باكو ألكاسير

من بين الصفقات التي استفاد منها اللاعب والفريق خلال سوق الانتقالات، هي صفقة انتقال المهاجم الإسباني باكو ألكاسير من بوروسيا دورتموند الألماني إلى نادي «الفرّاصات الصفراء» فياريال الإسباني. 23 مليون يورو هي قيمة الصفقة ما بين الناديين الألماني والإسباني. باكو، من بين اللاعبين الذين قدّموا موسماً مميزاً رفقة فريق «المارد الأصفر» في السنة الماضية. كانت لباكو تجربة مع نادي برشلونة الإسباني، لكنها لم تتكلّل بالنجاح نظراً إلى وجود المهاجم الأوروغوياني لويس سواريز. الأجواء الإسبانية ليست بغريبة على صاحب الـ26 عاماً، إذ شارك وبصورة منتظمة في السابق عندما كان لا يزال لاعباً في صفوف نادي «الخفافيش» فالنسيا. صفقة جيدة لكل من باكو وفياريال، ولم تكلف خزائن النادي الكثير.

## يانيك كاراسكو

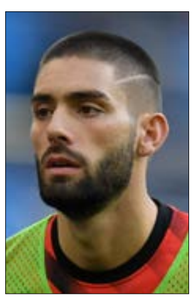

بعد تجربته التي يمكن وصفها بالـ«غريبة» رفقة نادي دالیان الصيني في عام 2018 إثر رحيله المفاجئ عن أتلتيكو مدريد الإسباني، ها هو النجم البلجيكي المميّز يانيك كاراسكو يعود من جديد إلى الأتليتي ولكن هذه المرّة على سبيل الإعارة. خاض كاراسكو 50 مباراة مع فريقه الصيني، سجّل 24 هدفاً. كاراسكو من بين اللاعبين الذين كانت لهم بصمتهم في تشكيلة المدرب الأرجنتيني دييغو سيميوني في السابق، فهو من سجّل هدف التعادل في مرمى ريال مدريد في نهائي دوري الأبطال في عام 2016. سيعود البلجيكي صاحب الـ26 عاماً بالإضافة الكبيرة إلى ناديه السابق أتلتيكو، نظراً إلى العائدة الكبيرة التي يمر بها النادي الثاني في العاصمة الإسبانية مدريد هذا الموسم.

## ستيفن برغوين

إلى جانب كثيرين ممّن سبقوه، انضم الشاب الهولندي ستيفن برغوين إلى ركب الهولنديين الشباب الذين خرجوا من هولندا في سن صغيرة. ممفيس ديباي، فرنكي دي يونغ، ماتياس دي ليخت، جورجينيو فاينالدوم وغيرهم الكثير من المواهب الهولندية الذين رحلوا باكراً عن بلاد «الطواحين» الهولندية لخوض تجربة احترافية قد تنقلهم إلى أبعد ما هو متوقّع. مقابل 30 مليون يورو، تعاقدت إدارة النادي اللندني توتنهام مع الموهبة برغوين، الذي يُعد من بين أبرز اللاعبين الهولنديين الحاليين، والذي قدّم الكثير من العطاءات لمنتخب بلاده هولندا خلال المحافل والبطولات الأوروبية. هي صفقة جيدة لتوتنهام، نظراً إلى قيمتها وإلى سعر اللاعب الذي لم يكن باهظاً كما اعتادت الأندية الهولندية أن تطلب.

## داني أولمو

نشأ اللاعب الإسباني الشاب داني أولمو في أكاديمية شباب برشلونة (لا ماسيا) في عام 2007، من ثم انتقل إلى فريق دينامو زغرب الكرواتي في صيف 2014. محطتان تشكلان حتى الآن مسيرة الشاب الإسباني لاعب لايبزغ الألماني الحالي. شارك لاعب خط الوسط المهاجم في الدوري الأوروبي (يوروبا ليغ) وفي دوري أبطال أوروبا، كما فاز في الدوري الكرواتي أربع مرات وكأس كرواتيا ثلاث مرات، الأمر الذي خوّله ليلعب مع منتخب إسبانيا لأول مرة أمام مالطا ضمن تصفيات يورو 2020. داني أولمو، صاحب الـ21 عاماً، كان من بين اللاعبين الذين اهتمت بهم إدارة النادي الكاتالوني برشلونة، إلاّ أن النهاية كانت في ألمانيا، وتحديداً في أحد أبرز الأندية صقلاً للمواهب، نادي لايبزغ.

## كريستوف بيونتك

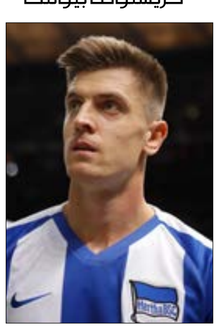

لم يكن «المسدّس البولندي» كما يلقّب، كريستوف بيونتك كما عهدته جماهير نادي ميلان في النصف الثاني من الموسم الماضي. عوامل عدة وقفت سداً في وجه تقدّم وتطوّر الشاب البولندي صاحب الـ23 عاماً مع فريقه «الروسونيري»، أبرزها أن عدد الأهداف التي يسجلها انخفض بشكل ملحوظ، إضافة الى عدم انسجامه مع غيره من اللاعبين، لتأتي في النهاية الضربة القاضية بتعاقد إدارة ميلان مع المهاجم السويدي المخضرم زلاتان إبراهيموفيتش. بعد كل ما مرّ به، قرّرت إدارة نادي ميلان بيعه لأحد الأندية الألمانية، حتى وقع الخيار على هيرتا برلين، النادي الذي سيجد ربما فيه بيونتيك نفسه من جديد، في ظل ضمان مشاركته بصورة أساسية في غالبية المباريات.

خسر فريق الرياضي لقب دورة دبي الدولية لكرة السلة بعد خساراته أمام فريق مايتي سبورت الفيليبيني (81-92). وحلّ نادي سلا المغربي في المركز الثالث بعد الفوز على هوبس اللبناني بنتيجة (84 ـ 63). وحصل وائل عرقجي على جائزة أفضل صانع العاب في البطولة، فيما حصل فادي الخطيب الذي لعب لمصلحة منتخب الإمارات على جائزة أفضل لاعب جناح، ولاعب مايتي سبورت، أندريه بلاتش، على جائزة أفضل لاعب ارتكاز. أما أفضل هداف فكان لاعب هوبس طوني ميتشل وأفضل مسجل عن الثلاثيات كان لاعب الرياضي مايك إيفيبرا وأفضل لاعب شامل كان نجم مايتي سبورت رينالدو بارتمان وأفضل مدرب كان تشارلز تو مدرب مايتي سبورت.

## استراحة

### كلمات متقاطعة 3370

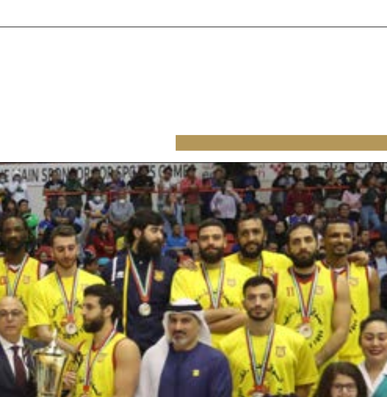

**أفقيا**

1- عاصمة هاواي – 2- أحد أنهر بنجاب الخمسة في الهند – شركة خطوط جوّية بلجيكية مفلسة – 3- حرف عطف – أرض واسعة خضراء – سكن الماء – 4- عاصمة أوروبية – ثار الهواء – نعم بالأجنبية – 5- بلدة لبنانية بقضاء بعبدا – قرا الكتاب – 6- ضرب من الجراد وتسمّيه العامة قنّوط – موسيقي ألماني راحل – 7- مختصر الإسم الأول للكاتب الروسي الكبير تولستوي – جبل لبناني شمالي يُعرف بالقرن – 8- مصّ الماء بشفتيه أو شرب القهوة – آلة يُعرف بها الوقت – 9- وشى – كنية شخص – مثل ونظير – 10- سلالة وأسرة حكمت مصر عبر التاريخ

**عمودياً**

1- كتلة صخرية في الأردن بين اليرموك ووادي الزرقاء والغور – 2- نسبة الى مواطن من بلد أوروبي – إسم موصول – 3- حرّك سرير الطفل – موضع في البحر بجيش ماؤه ويسبب أحياناً في غرق أشخاص – 4- عائلة ممثلة مصرية كوميدية راحلة – قضيب من الحديد بالعامّية – 5- من الطيور الكاسرة – مغارة لبنانية يتدفق منها نهر إبراهيم – 6- قابل الشخص وجهاً لوجه – حرف جر – من الطيور – 7- قلب الثمرة – من النشويّات – 8- ابن بالأجنبية – ضللني وأغراني – 9- مدينة أميركية عاصمة نبراسكا – خصم لدود – 10- وادٍ يمتد بين البحر الميت وخليج العقبة تكتنفه جبال صخرية

**حلول الشبكة السابقة**

**أفقيا**

1- جوهانسبورغ – 2- بديل – بركار – 3- رشديين – 4- شروال – تارن – 5- عاهة – أوتيل – 6- ي ي – حبر – فن – 7- باتون – يريد – 8- توق – رأمي – 9- سن – ريب – سرب – 10- كاب تاون – ان

**عمودياً**

1- جبل شعيب – سلّ – 2- ود – رايانتا – 3- هيروهيتو – 4- الشاة – وقزت – 5- دلّ – حنّ – يا – 6- سبب – آب – ربو – 7- بريتوريا – 8- وكنات – رمس – 9- را – ريفيبرا – 10- غرونلند – بن

### 3370 sudoku

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 6 | | | 7 | | | | | 2 |
| | | 7 | | | | 9 | | 4 |
| | | 1 | 2 | 5 | 3 | | | |
| | 4 | | 5 | 1 | | | 7 | |
| 1 | 3 | | | | | | 8 | 6 |
| | 7 | | | 2 | 8 | | 5 | |
| | | | 6 | 7 | 9 | 8 | | |
| 2 | | 8 | | | | 1 | | |
| 7 | | | | | 2 | | | 3 |

**شروط اللعبة**

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

**حل الشبكة 3369**

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 8 | 5 | 7 | 4 | 1 | 9 | 2 | 6 | 3 |
| 2 | 4 | 3 | 6 | 5 | 7 | 9 | 1 | 8 |
| 9 | 6 | 1 | 8 | 3 | 2 | 4 | 7 | 5 |
| 5 | 2 | 6 | 1 | 7 | 8 | 3 | 9 | 4 |
| 7 | 9 | 4 | 2 | 6 | 3 | 5 | 8 | 1 |
| 3 | 1 | 8 | 5 | 9 | 4 | 7 | 2 | 6 |
| 1 | 8 | 9 | 7 | 4 | 5 | 6 | 3 | 2 |
| 4 | 7 | 2 | 3 | 8 | 6 | 1 | 5 | 9 |
| 6 | 3 | 5 | 9 | 2 | 1 | 8 | 4 | 7 |

**مشاهير 3370**

| 11 | 10 | 9 | 8 | 7 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | |

كاتبة وشاعرة لبنانية عملت في الحقل التربوي مدة طويلة. كتبت في عدد من الصحف والمجلات اللبنانية والعربية. من مؤلفاتها «رسائل العبور»

5+6+3+4+1 = الغزال الأبيض ■ 8+9+10+11 = خلاف شتوي ■ 7+2+10 = حرف أبجدي

حل الشبكة الماضية: **نيكولاي يجوف**

إعداد
**نعوم مسعود**

غرانڈ سلام

# ديوكوفيتش يكتب التاريخ

عانى الصربي نوفاك ديوكوفيتش الأمرّين واحتاج إلى خمس مجموعات في نهائي بطولة أستراليا المفتوحة لكرة المضرب، أولى البطولات الأربع الكبرى في الغراند سلام، ليفوز على النمسوي دومينيك تيم 6-4 و4-6 و6-2 و6-3 و6-4 محرزاً لقبه الثامن في البطولة (رقم قياسي) والسابع عشر الكبير في مسيرته.

وضرب ديوكوفيتش (32 عاماً) عصفورين بحجر واحد لأنه سيستعيد أيضاً المركز الأول في التصنيف العالمي على حساب الإسباني رافايل نادال الذي خرج من الدور ربع النهائي في هذه البطولة على يد تيم بالذات. وبإحرازه لقبه الكبير السابع عشر نجح الصربي في تضييق الخناق على نادال (19 لقباً) والسويسري روجيه فيدرر حامل الرقم القياسي (20 لقباً)، علماً بأنه أقصى الأخير بثلاث مجموعات نظيفة في نصف النهائي في ظلّ معاناة فيدرر من آلام في الفخذ والظهر. كما بات نوفاك ثالث لاعب في التاريخ يحقّق أقله ثمانية ألقاب في بطولة كبرى واحدة بعد نادال (12 في رولان غاروس) وفيدرر (8 في ويمبلدون). وللمفارقة فإنّ ديوكوفيتش حسم المباريات النهائية الثماني التي خاضها في ملبورن.

وقال ديوكوفيتش الذي رفع اللقب العام الماضي أيضاً بفوزه على نادال بعد تتويجه: «إنها بلا شك البطولة المفضّلة لديّ وأنا سعيد لأنني توّجت بلقبها للمرة الثامنة». وتوجه إلى تيم بالقول: «حظّ عاثر. كنت قاب قوسين أو أدنى من الفوز اليوم. لكني واثق من أنك تملك وقتاً كافياً لتحرز ليس فقط لقباً كبيراً واحد بل أكثر».

ورفع ديوكوفيتش رصيده من الانتصارات المتتالية إلى 13 منذ مطلع العام الحالي، علماً بأنه قاد منتخب صربيا إلى التتويج بلقب أول لبطولة لكأس رابطة للمحترفين بالفوز على إسبانيا ونجمها نادال في النهائي. وهي المرة الأولى التي ينجح فيها ديوكوفيتش في إحراز لقب بطولة كبيرة بعد أن يكون قد تخلّف بمجموعتين مقابل واحدة، وقد واجه مقاومة كبيرة من تيم العنيد لكن خبرته تكملت في النهاية.

وضرب ديوكوفيتش بقوة في مطلع المباراة

حيث تقدّم 3-صفر بعد أن كسر الإرسال في الشوط الثاني لمنافسه الذي بدا حذراً. لكن النمسوي دخل أجواء المباراة تدريجياً ووجد إيقاعه ونجح في كسر إرسال ديوكوفيتش في الشوط السابع قبل أن يرتكب خطأ مزدوجاً في الإرسال في الشوط العاشر ليمنح المجموعة الأولى لديوكوفيتش.

وبعد أن التقط أنفاسه نجح تيم في مجاراة منافسه وكسر إرساله في الشوط الثالث والتاسع في هذه المجموعة مقابل مرة واحدة لديوكوفيتش في الثامن ليفوز بها النمسوي ويعادل النتيجة. بقيت الأفضلية في المجموعة الثالثة لتيم وسط مرور منافسه بفترة انعدام وزن فكسر إرسال ديوكوفيتش مرتين ليتقدّم بمجموعتين مقابل واحدة.

وظلّت الكفة متوازية في المجموعة الرابعة حيث احتاج ديوكوفيتش إلى خبرته الكبيرة في المباريات النهائية للبقاء، وكان كسر إرسال منافسه مرة واحدة في الشوط الثامن كافياً ليحسم المجموعة في صالحه ويعادل الأرقام.

وكانت اللحظة الحاسمة في المجموعة الحاسمة في الشوط الثالث عندما نجح ديوكوفيتش في كسر إرسال تيم، وسنحت فرصتان أمام الأخير ليردّ التحية مباشرة لكن ديوكوفيتش أنقذ الموقف في المرتين محافظاً على إرساله وأفضليته في الإرسال ليفوز في المباراة التي استمرت قرابة الأربع ساعات.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق إيلي حنا امل الاندري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 ـ 01 /666314 03 / 823881
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

# مَن المُحاصَر؟

علي القادري*

غالباً ما يتردّد على أسماعنا أن أميركا تحاصر هذا البلد أو ذاك، أو هذه الشركة الكبرى أو حتى شخصيات رسمية وغير رسمية. تردّد، أخيراً، الكلام عن تزايد الحصارات. أميركا فعلياً تحاصر الاتحاد الروسي وحتى الصين. كبرى شركات الصين «هواوي» محاصرة، دع عنك سوريا وفنزويلا وكوبا وإيران، وأخيراً إعادة تهديد العراق بحصار جديد. وفي حربها التجارية مع الصين، عطّلت الولايات المتحدة أعمال منظمة التجارة العالمية بإبطالها تعيين قضاة جدد فيها. وبما أن الولايات المتحدة تهدّد بالحصار أو تحاصر كلّ من يتعامل مع مَن تحاصره اقتصادياً، فهي فعلياً تحاصر الشطر الأكبر من الاقتصادات الدولية، إن بتضييق الخناق أو بالانتهاك. هذه الإجراءات لا هي عقلانية ولا هي معوّلة على سوابق تاريخية مثيلة. عادة ما تحاصر قوة عظمى دولاً صغيرة تقتنص منها بالحصار مبتغاها، لكن أن تحاصر الشطر الأكبر من النشاط الاقتصادي الدولي بدرجات متفاوتة من القسوة طبعاً، فما هذا بحصار، إنّما هو تمظهر لحرب كونية غير قادرة على أخذ مجراها الطبيعي ربما لأسباب تعود إلى الردع النووي.

لسنا في وارد استشراف الحرب الكبرى في زمن محفوف بالمآزق، لكننا على إدراك بأنّ أزمة التراكم الدولي تتفاقم ولا تجد سبلاً للحل إلّا بتفاقم العلاقات الدولية التناحرية. آخر الدراسات الجدية في هذا الموضوع، تعود إلى المفكر الثوري توركل لوسن (Torkil Lauesen) في كتابه الأخير «المشهد العالمي: تأملات في الإمبريالية والمقاومة»، حيث يجادل بأن أهمّ التناقضات الدولية انتقلت إلى تناقض بين صين معولمة ومفتتة على الأسواق العالمية، وبين ولايات متّحدة منغلقة على ذاتها تمارس كلّ الضغوط لإفقار الآخرين وإثراء نفسها. لكن بين هذا و ذاك، نفّذ ما لم يكن في الحسبان والتحقت الصين في ركاب التنمية بجهودها الذاتية. كان الترقي بالتنمية حكراً على الدول التي تمثّل المعسكرات المتقدّمة لأميركا، كتايوان والكيان الصهيوني، وقلّة هي الدول التي ارتقت إلى صفوف الأثرياء، تكاد تحتسب على أصابع يد واحدة، وكلّها على أي حال تنتمي إلى المعسكر الأميركي أو تشكل قواعد عسكرية إمبريالية، تكمن ماهيتها في كونها حرّاساً وقائماً لكبح تمدّد القوى المناهضة لمنظومة رأس المال الأوروـ أميركية.

نحن إذاً أمام ثقل مختلف، فمن حيث الحجم الحقيقي بحسب أسعار تعادل القوة الشرائية، تتخطّى الصين الولايات المتحدة، وبحسب حجم السوق التبادلية تتخطّى الصين الولايات المتحدة (15 إلى 20 في المئة). بالطبع، بالأسعار الاسمية تأتي الصين بالمرتبة الثانية، لكننا إذا أخذنا في الحسبان حجم السوق الآسيوية المرتبطة بالاقتصاد الصيني، نصبح أسيا أكثر من نصف الاقتصاد الدولي بحسب ما أوضح دايفيد هارفي (David Harvey) في عام 2019[1]. للتذكير، أصبح لدى الصين أكبر مخزون للذهب، وبنكها الدولي للتنمية، ومركزها المقابل لمنظومة «سويفت» (SWIFT)، وكذلك أكبر أربعة بنوك من حيث الأصول. تغيّر العالم؛ صارت أميركا تختبئ والصين تتقدّم. لم يبقَ لأميركا إلا دولارها، فصارت تهاجمه بيساراً ويميناً. لكن دولارها هنا ليس ذا شأن ضئيل. فقبل أن يكون عملة التداول الدولية، فهو حافظٌ للمدّخرات أو العالقة، سواء دنّئي أو ارتفع، وسواء هبطت معدلات الثراء الدولية أو ارتفعت. إذا ما انخفض الدولار مقابل العملات الأخرى انخفضت القوة الشرائية لكل حاملي الدولار أو العملات المثبتة مقابل الدولار. كما تنخفض قيمة كلّ الأصول المدولرة إذا لم تُقيَّم بعملات سيادية أخرى مستقلة عن الدولار. والدولار، كذلك، حزام ناقل للقيمة بشكلها النقدي، أي أنه الآلية الرئيسة للربح الإمبريالي. يستند الدولار إلى قدرات الإمبراطورية الأميركية على التحكّم في مصادر السلع الاستراتيجية، أولها النفط. قصة النقد القانوني (Fiat Money) هذه، المبنيّة على الثقة بقدرات الدولة على الدفع بالوعد ليست إلا هراءً. الوعد هنا ليس إلا قدرة الدولة على التحكم والتنكيل، وقدرات أميركا في هذين المجالين هما بونيةٌ[2].

إذاً، الدولار ينكل بأفقاره للمُحاصَرين ويستقوي بالتنكيل وبقدرته على التحكم في السلع الاستراتيجية. وبما أن معدّل الأرباح صار مرتبطاً أكثر بالشركات المالية التي تثْرى بتوسع النقد، وبما أن المؤسسات المالية هي التي تنتج النقد بتحكّمها في الإرادة السياسية والمصارف المركزية، بضع التوسعُ غيرُ المُحكم اجتماعياً للنقد الإمبراطورية أمام خيار واحد أساسي، ألا وهو التوسّع بالعسكرة والهدر، بما في ذلك هدر البيئة والإنسان. الفائض النقدي يُمتصّ بائتمان أميركي جديد، وعملية العسكرة والهدر تعيد جدولة القاعدة التي تنبثق منها القيمة. والهدر هذا سلعة مستهلكة تُباع وتُتبادل في السوق، مثلها مثل السلع الأخرى. وهي كذلك بمدى تمظهر الحرب والتنلوج أكثر السلع تداولاً في السوق. الهدر هو المقرّر الرئيس في علاقة رأس المال، لكن العلم يعتني بدراسة درجات التغيير، ونحن هنا أمام موالّة تزيد من نهم رأس المال للهدر؛ وللتنويه، العسكرة هي الهدر الصافي.

التنكيل هنا هو وسيلة الإنتاج وغرضها في آن معاً. هو عملية إنتاجية تكمل وتتكامل مع عمليات الإنتاج الأخرى، أي هو أداة تحديد الاتجاه (Gyroscope) لسيرورة التاريخ الرأسمالي وليس بمفردة مجازية. وللتنكيل بالدولار حسابان:

الحساب الأول والأهم، هو الاضطهاد الذي يفرزه ويتماثل به قانون القيمة من أجل إنتاج فائض القيمة. على سبيل المثال، كصنم لقوة رأس المال تفرض الديونية بالدولار، أو توزيعُ الدخل من خلال التحكم في سعر الصرف بالدولار، مستويات معيشية أدنى، أي تكلفةُ أقل لإعادة إنتاج الطبقة العاملة. حينئذ ينخفض العمل الضروري، أي حصص الأجور لما تحت خطوط الكفاف، ويزيد العمل الفائض، القاعدة التي يُبنى عليها، فائض القيمة؛ ومن خلال توسيط القوى في السوق وفي زمن اجتماعي، على عكس كرونولوجية تزيد الأرباح؛ فالأرباح تتزايد مع عملية نقل التكاليف الإنتاجية إلى كاهل المجتمع. كلما ضعفت قدرة المجتمع على إنتاج ذاته، زادت الأرباح. من الخطأ أن يُختزل التاريخ الذي يمثل تاريخ القيمة التي تعيد إنتاج المجتمع إلى لحظة شراء وبيع.

أما عن التنكيل الأكثر عنفاً، لَما كان ليوبولد الثاني يقطع أيادي العاملين في الكونغو، وبحسب حجم السوق التبادلية تتخطّى الصين الولايات المتحدة، وأوائل القرن، كانت فرنسا وبريطانيا صامتتين عنه لأنه سمح لهما بالتجارة الحرة، فقتله لعشرة ملايين كونغولي كان ثمناً لبقاء الكونغو تحت سيطرة البلجيك؛ هكذا رواها إيمانويل أرغيري في كتابه التبادل غير المتكافئ: دراسة في إمبريالية التجارة؛ فتكوين القيمة بأبخس الأسعار لا يعني فقط دفع أقل تكلفة لمكونات القيمة في لحظة بيع وشراء، إنما يعني إنفاقاً أقل على إعادة إنتاج المجتمع في دورته الحياتية، بما في ذلك خفض فائض العمل بسياسة إفراغ سكاني. الاضطهاد مقرون بالاستغلال والمحو الاجتماعي لفائض القيمة[3]. وفائض القيمة فئة اجتماعية تختلف عن القيمة المضافة أو الفئة الحسابية. القيمة هذه علاقة اجتماعية لذات بغرض، علاقة قوى، علاقة تاريخية، علاقة تناقض بين العمل الضروري والقيمة الاستعمالية، وعلاقة تناقض بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية موسّطة بالقيمة الكونية، أي النقد. هي كل هذه سوية، وهي الحاكم الأمر بتطور الحياة الاجتماعية، لأنها السلعة، والسلعة هذه بموضوعيتها هي رأس المال، كلما ضعُف العملُ مقابل رأس المال في الذات المتحكمة في السلعة حَكم عقلُ السلعة المتوسعة من ذاتها المجتمع. السلعة في البرهة هذه، برهة انهيار العمل كبديل تاريخي، «تُمدّي» (Reification) رأس المال، أي يصبح الرأسمالي مادةً أو شيئاً. إنتاج فائض القيمة يتخذ حينئذ أشكالاً هدرية أكثر أو يمتثل للتراكم بالعسكرة وبهدر الإنسان والبيئة بأقل التكاليف.

أما الحساب الثاني فهو حساب اقتناص القيمة من خلال الدولرة، لكون الدولار هو العملة المتداولة في التجارة الدولية. حسابنا الأول كان حساب خلْق القيمة، وحسابنا الثاني الاستعمالية، أي دورة إنتاج وتبادل السلع، والأخيرة أكثر بالشركات المالية التي منوط بالقوة المتأتية من ممارسة الاضطهاد أو حروب الانتهاك. على سبيل المثال، خلال الأزمة الكبرى عامي 2007 ـ 2008 هرعت رؤوس الأموال الدولية إلى المرتع الأميركي رغم أن أميركا هي التي أسست للأزمة بخلْقها فائضاً ائتمانياً أو نقدياً من دون ضمانات، تم تعويضه لاحقاً بأصول الاحتياطي الفدرالي المغطاة بدورها بالضرائب المفروضة على الطبقة العاملة الأميركية، أو بقدرة أميركا على البطش بثروات بلدان العالم النامي. حين تكون قوياً تفعل ما تشاء إلى أن تحكم الضرورة التاريخية بغير ذلك.

منذ عام 2008 إلى تاريخ كتابة هذا النص، في بداية عام 2020، مضت أكثر العشرة أثباتاً في تاريخ الرأسمالية الحديثة من دون أزمة. الأزمة دورية آتية لا محالة. ما من صحيفة أو مصدر اقتصادي إلا ويتكلم عن انتهاء حقبة الرخاء والإقبال على الانتكاس، حتى إن المحاسبين المُقربين الأغنياء في الوطن العربي يتبجّحون في استشراف ما هو مؤكد؛ كبصارات القرى يتبّوقون عن أزمة مالية في الغرب بينما الأزمة الاجتماعية في العالم الثالث، أزمة الجوع والحرب، لا تبرح المكان والزمان. أزمة العالم الثالث لا تُحلّ برخاء العالم الأول، فما مساعدات العالم الأول في العالم الثالث، إلا استثمار في هدر البيئة الاجتماعية. لكن منذ أن خرجت الصين غير مأثورة بالأزمة الكبرى، عام 2008، تغيّر العالم ولم تتغير عملة العالم، وعملة العالم هذه (الدولار) تقبع ككابوس على رؤوس كثر، فإلى متى؟

والسؤال اليوم، هو ماذا سيحصل إذا ما حلّت الأزمة الاقتصادية المنتظرة وذهبت الفقاعات؟ إلى أيّ سوق مالية ستلجأ رؤوس الأموال، فهل ستكون أميركا المرجع الآمن مرة أخرى؟ الفائض من رأس المال النقدي، وبما أن الإنفاق الحربي يتطلّب الحروب، فإن الحروب تُفتعل لامتصاص رأس المال الخيالي، وكعملية هدر غير منتجة اجتماعياً، وهي كذلك عملية صناعية مرتبطة بمستوى عالٍ من فائض القيمة؛ فالقتل الصناعي (Industrial Scale Killing) هو صناعة. إنّ منتوج صناعة الحرب هو الدمار والموت طبعاً. وحلقة الدمار في الدورة الاقتصادية هي ما تهيئ له السلعة بعقلها ذي النزعة التوسعية. والسلعة هذه تتحكم بمقدار ما يتقمصها عقل الرأسمالي المسيَّر، في ظل الأزمة الإشتراكية وأزمة العمل المرحلية تحكمه السلعة التاريخ، وإلا ما الذي يفسر الأزمة الوجودية، فما من عقل إنساني يأتي على وجوده بهذه الهمجية. السلعة تبحث عن حرب أو حرب استنزاف جديدة كي تسلخ العام من الخاص، وكي تخصّص الموارد وتَسيّلها أي تُنقدها. لذا التخبط في دور الإمبراطورية والهجوم بالدولار ما هما إلا عارضان لأزمة التراكمية الاجتماعية. استعمال الدولار في إركاع الدول هو التجلّي لمنطق السلعة عندما تمثّل القوة المطلقة. منطق السلعة هذا المبني على العنف، لأن العام لا يُسلخ إلا بإخضاع الطبقة العاملة إلى حدود خارجة عن السيطرة كما في حالة الاستلاب الشاملة المتمثلة بالأزمة البيئية والاجتماعية، فهذه الظاهرة الكارثة ما هي إلّا الدليل على تلقائية المنظومة الرأسمالية، أي أنها الدليل على أن المنظومة عبر قادرة على إصلاح نفسها بنفسها من دون فعل ثوري.

وبما أنّ عقل السلعة هذه هو عقل التاريخ، أي المُحصّل لموازين القوى الاجتماعية والسياسية التي تمثل الأولوية في علاقة التراكم، وبما أن القوة سبّاقة على سيرورة التراكم، تبحث الإمبراطورية عن حروب تنهك الصين، القوة العظمى الصاعدة، فهي تُكثّف حصارها لمنطقتين، المنطقة الموازية للصين أي كوريا الشمالية، ومنطقتنا العربية. وللتذكير، بالرغم من طغيان النمط الصناعي على الإنتاجية في الطور الرأسمالي، فإنّ «مركنتيليا»، أي مُحفّز بجمع الفائض المالي، وعودة إلى الحسابين، فما بين خلق القيمة بالصناعة أو اقتناص القيمة بالدولرة والحرب، الإمبريالية تفضل الأخيرة.

هاتان المنطقتان هما الأكثر محاصرة رغم أن الحصار يصيب الشطر الأكبر من الاقتصاد الدولي. هذه الحصارات تبدّد القدرات الوطنية وتهدرها؛ ففي العراق آخر هذه الحصارات حصد أرواح مئات الآلاف، فكانت كسلاح دمار شامل تدور ببطء سينمائي. لكننا، كما ذكرت في مطلع هذه المقدمة، نواجه اليوم إمبراطورية أفلة تحاصر كلّ شيء حتى ذاتها؛ فاخر تقارير الفقر في أميركا تشير إلى أن ما يقارب نصف السكان يعيشون دون خط الفقر الوطني. إن سياسة إفقار الآخر لإثراء الذات تُفقر السواد الأعظم لاستخراج القيمة المضافة عن طريق تسليع الموارد وتخصيصها وتنقيدها وتسييلها. هذه السياسة ليست بحديثه أو مستحدثة، إنما هي على درجة أعلى من الحدة في المرحلة النيوليبرالية أو مرحلة غياب البديل الأيديولوجي. فبدلاً من ناتج إضافي ذي صيغة استعمالية مفيدة، تتصاعد سياسة الإفقار لحكم السلعة فتُسيّل الأصول، بما في ذلك الموارد البشرية، في عملية صناعية مسَعّرة، أي أنها موسّطة في السوق وتخضع لإملاءات قانون القيمة[6]. وهي بذلك، أي صناعة التسييل والتنديد هذه، تخلق فائض القيمة، فهي كذلك عملية إنتاجية صناعية تكثف ساعات العمل الضروري في إنتاج سلع ليست ذات فائدة اجتماعية، لكنها مركبة أيديولوجياً وكأنها ذات فائدة. ولكن رغم إفقار الكل بالتسييل، ورغم تدني القيمة المضافة، وبالذات تلك التي ترسُملُ الطبقة العاملة والتي تنعكس في معدلات نمو أقل، تزداد حصة رأس المال من الناتج الاجتماعي وتزداد أرباحه. إن سياسة إفقار الآخر لا تفقر الكل، بل تثري بصفة استثنائية الشريحة المالكة للأصول والمتحكمة بالموارد. نحن إذاً أمام درجة أعلى من التراكم وربما حالة نوعية جديدة من التراكم: حصة أكبر للطبقة الموالّة من الناتج الاجتماعي الكوني ومنتوج هدري أكبر يتجلى بتبديد الإنسان والبيئة. النقطة الجديدة في هذا الطرح هي فهم اقتصادي سياسي لمفهوم القيمة، على أنها علاقة تناقض بين الخاص والعام مفترضة مسبقاً بتمظهرها الفيزيائي؛ وهي بذلك لا ينطلي عليها الإسقاط الإتيقي؛ معنى القيمة هنا لا هو شيء ولا شخص ذو قيمة أو قيّم، إنما معناها منتوج من ساعات العمل الضروري يعيد إنتاج أو استهلاك المجتمع في زمن اجتماعي[7] ما. القيمة هنا هي المنتج فقط، والمنتج هذا يُقرّر هدراً؛ بما أن الآزمة البيئية الاجتماعية اكتسبت شكل المسألة الوجودية تصبح هذه القيمة بشكلها الفيزيولوجي بالضرورة سمّاً اجتماعياً وبيئياً مقرراً مسبقاً بضعف العمل مقابل رأس المال في الذات أو الفاعل في علاقة إنتاج القيمة. وضعف العمل هذا موازٍ للهزيمة الأيديولوجية الاشتراكية. طبعاً كان من الممكن أن نصل إلى هذه النتيجة بقراءة ظواهر الواقع كما هي، لكن قراءة الظواهر من دون البعد النظري غالباً ما تنتقص للعلمية من الطرح، فلا تفسير للظاهرة بالظاهرة.

عملية صد الحصار الأميركي هي عملية بناء قدرات الشعب من أجل تمكين الأسس التي تُبنى عليها حرب الشعب. قالها لين بياو (Lin Biao) في عام 1965: قدرات الأعداء ليست بقنابلها الذرية إنما بوعي شعوبها. تأكيداً لذلك، استطاعت دولتان صغيرتان أن تصدّا أصعب الحصارات، هما كوبا وكوريا الشمالية، ما هذا إلا الدليل القاطع على قدرة الشعوب، إذا ما اصطفت خلف قيادة سليمة، على أن تتخطى الحصار وتبني قدرات إنتاجية ذاتية ذات شأن. تجربة العراق في إعادة بناء البنية التحتية عقب حرب الخليج الثانية هي بدورها مثال آخر ما زال في الذاكرة لحداثته. أينما بُنيَت القدرات الإنتاجية بفك ارتباط مع الدورة الاقتصادية الرأسمالية ودورتها المالية، فهي تؤمّن السلع الأساسية للطبقة العاملة وأمنها المعيشي. هذا بدوره مرتبط بتركيبة العلاقات الطبقية الوطنية، فكلّما تمولّت الطبقات الحاكمة مالت المنظومة الاجتماعية إلى الارتباط بالمحيط الدولي. كل هذا ليس غريباً عن أدبيات اليسار، لكن المُغيّب هو التكوين الجديد لماكينة الفرم التي تُسمى رأس المال. فكما ذكرت سابقاً، القتل الصناعي صناعة. هذه العلاقة التجريدية غير المتشخصنة القابعة ما وراء الخير والشر، التي لا تبقي على شيء، حتى على فلذات أكبادها والموالين لها من الطبقات الحاكمة في الدول المكشوفة أمنياً، لا تفعل ما تفعل لسبب هو شرّ مطلق يكمن في جوهرها، وإنما تفعل ذلك لأن عملية الإنتاج الاجتماعي، اجتماعية عضوية أولاً، أي أن عملية التراكم الأبضية تتطلب استهلال مداخيل بشرية وبيئية على نحو تصاعدي لتكوين فائض القيمة. وكما ذكرت، فائض القيمة علاقة اجتماعية بينما القيمة المضافة فئة حسابية. القيمة المضافة، أي كم السلع المنتجة، تكثر بالمكننة لكن المكننة تؤسس للربحية من خلال علاقة تاريخية يُختزل فيها العمل الحي بالعمل الميت. وهذا الاختزال ليس صورياً، إنما هو في صلب العلاقة الاجتماعية التي سميناها فائض القيمة. والعلاقة هذه هي الذات بالجوهر، Subject in Substance. الأشياء بذاتها تُفهم بالعلاقات الاجتماعية التي كوّنتها. تتحيز الأمور وتمديتها يبسّط التفكير لكنه يلغي التاريخ، وبذا يلغي الواقع المُعطى في الظاهرة «Actuality». أسس الربحية تكمن في قدرة رأس المال على تشييء العمل، وهذه قدرة بأولوية سياسية تعني التوحش في تنفيذ قرارات السلعة المصنّعة والمتبادلة في السوق. الإشارات السلعية المنبثقة من الأسعار الكلية، أسعار الصرف، أسعار الفائدة، أسعار الأجور، كل هذه هي لغة السلعة المُصنّعة، وكلها ليست بمؤنسنة. كلها تُخفض العمل الضروري أو حصة الشعب من الناتج القومي كي يعيد إنتاج نفسه بأوضاع أسوأ مما سبق.

الحصار والخنق والحرب هي كذلك من إشارات وتعليمات السلعة المصنّعة، كما أنها ممارسات إنتاجية تخضع لقانون القيمة وفائض القيمة التاريخي. تخيّل هنا إنتاجية عكسية أو سلبية لها سوقها وتدرّ الربحية بصناعة التبديد، لكن في الواقع علاقة القيمة هي أولياً علاقة تبديد. دورة رأس المال هي اقتصادية في ظاهرها فقط، أما في مضمونها فهي اجتماعية، وهي منوطة بقدرة رأس المال الدورية على إلغاء الذات بالعمل (De-Subjectification). وفي ظلّ أزمات فائض الإنتاج الدائمة يعني إلغاء الموارد الإضافية حرفياً حذف الإنسان في متوسط عمر متوقع أقل.

الحرب والحصار والخنق هي هذه العلاقة نظرياً. أما سياسياً، فالحلول مستباحة من التجارب وناضجة في الظروف. تمثل كوبا وكوريا الشمالية أنموذجين للتكيف مع الحصارات، بما في ذلك سياسات الاكتفاء الذاتي والانفصال عن دورة الدولار. الأزمة الأيديولوجية لن تطول، ليس فقط لمصلحة العمل باستبطان الوعي الثوري بل كذلك لمصلحة رأس المال؛ لكن عن غير قصد، وذلك بزرعه البذور لإنتاج وعي ثوري من خلال تلقائيته وتحكم السلعة فيه. ترتكز دورة رأس المال على دورة إلغاء الذات في العمل، وهذه الدورة تقتضي إعادة بناء الفكر الثوري كي يُهدم. إلغاء الذات في العمل هو المُفعل لدورة إنتاج فائض القيمة.

لقد حالفنا الحظ نحن العالمثالثيين بأن شراهة رأس المال أتت على العالم في خضرته وبياسه، وبات من المحالة استمرار الحياة البيئية والاجتماعية من دون دحر قانون القيمة والقيمة وفائضها التاريخي الذي يعيد إنتاج علاقة رأس المال ليعيد إنتاج التدهور. لمدة خمسة قرون، كانت أوروبا البنية الممثلة لرأس المال والمسلحة بفائض القيمة التاريخي، بما في ذلك تراكمها العلمي والأيديولوجي في آن، الذي أودى بالبيئة والبشر. منذ القرن السادس عشر، أتت أوروبا على حياة ما يقارب المليار نسمة. خلال خمسمائة سنة، اقتات رأس مالها على تبديد البيئة كي يبدد الإنسان في دورة إنتاجية يُرمز لها ببرجية مُسعّرة يحددها الإنسان الاجتماعي الذي يعيش في عالم رمزي. أي أن البيئة تُدمّر لتدمير الإنسان. إلى أن أتت أوروبا على البيئة وبدأ الرجل الأبيض يقتات من نفسه بتلويثه هوائه. هذه النقطة الوجودية التي نعيشها اليوم هي العامل المؤثر في قلب الأيديولوجيا الغربية. لم يعد في إمكان أوروبا أن تبعث السم والتلوث للعالم الثالث من دون أن تتأذى هي. وبالرغم من قدرة أوروبا على نقل ثقل الأعباء الإنتاجية إلى العالم الثالث وأن يكون تضرُّرها أقل من تضرُّر العالم الثالث، فهي اليوم تدرك أن الإخلال بالتوازن البيئي يعني أزمة وجودية.

التلوث البيئي لا يعترف بالحدود الجغرافية السياسية، والنضال ضد رأس المال يجب ألّا يعترف بهذه الحدود أيضاً. الية الهوية في الصراع الطبقي تتطابق مع التصدي للدمار البيئي والاجتماعي بمدى تصديها للإمبريالية؛ فالإمبريالية تهتك البيئة لتهتك الإنسان. هويات مشبوهة في العالم الثالث تنظر إلى القومية كغاية في ذاتها وتحتمي بأميركا، هي عدو طبقي كما الإمبريالية.

إضافة إلى الأزمة الوجودية، العامل الآخر غير الوجودي المؤثر في التحول الأيديولوجي المُرتقب، هو الصين. الصين شكلت الردع بفعل زخمها وعظمتها، فحتى لو لم تشع الصين شيئاً عن نموذجها، فهي فقط لأنها كبرت، أصبحت اليوم دعامة رئيسية في العلاقات الدولية، فهي التي كسرت الحصار عن روسيا أولاً ثم عن فنزويلا وإيران.

مع هذا من دون الحرب النظرية تخسر الطبقة العاملة الحرب. حرب الفكر المعادي للمنظومة الرأسمالية هي حجر الأساس في الحرب الطبقية. من دون إعادة التاريخ إلى العلوم الإجتماعية وسلخ التشييء والتصنيم لا تُنفَض الغبيوية. كلما زُكّر على فاعلية الآلة خارج تاريخ الآلة الاجتماعي انتصرت النيوليبرالية. الآلات ليست بفاعل تاريخي، وكلما قامت الأنجزة الليبرالية بالتحكم في انتفاضات الشعوب ووضعت نصب عينيها تقليد ديمقراطية غربية تستلب إرادة الشعوب العاملة. الموالّه درجة أعلى من دورة الريع، وربحيتها تُحفّز سرعة تراد التداول (Speeds Up the Frequency of Exchange) لتختصر المكان بالزمان. اجتنابها للإنتاج هو كذلك عامل في الحصارات التي تقزم الإنتاج في المحيط، فالحصار يحاصر القدرات الإنتاجية التي تفرضها آزمة فائض الإنتاج كما سبق الذكر.

السببية التاريخية واضحة، لكن زمننا اجتماعي. الزمن الاجتماعي في المجرد، هو الزمن الذي يُكثّف به العمل الاجتماعي الضروري. التحكم في الزمن أهم من التحكم في المكان، لأنه نتاج الصراع الأيديولوجي بأولوية.

حربا تحرير الزمن والمكان متوازيتان، لكن حرب تحرير الزمن هي حرب تحرير الإنسان من المفاهيم السائدة، فهي حرب على الأنا الغربية المنتفخة التي تجرّد الإنسان من بيئته. وبهذا، أي بانتصار الحرب على التحكم في الزمن، يعود الإنسان إلى مجتمعه، وتُدحض التمدية التي كوّنت فكفرة ثم أخذت شكلاً بشرياً بقوة رأس المال.

ولفك الحصارات لنا في فلسطين عدة دروس. كانت فلسطين ولا تزال تعاني نكبة وتخوض حرب وجود، صار العالم كله يعاني نكبة وبخوض حرفياً حرب وجود. العلاقة الاجتماعية نفسها التي كونت الفاعل التاريخي لنكبتنا هي التي كونت نكبة الكون برؤوس متعددة، بما في ذلك رؤوس الرجعية العربية. العلاقة الاجتماعية هذه هي رأس المال؛ وكأي علاقة اجتماعية هي تاريخية، غير مشخصنة، موضوعية، تمتلك لموازين قوى، وتُمثل الثقل الأيديولوجي المتوارث لإعادة إنتاج موازين القوى. وليست مصادفة أن الموالة وشركات الموالة تحظى اليوم بأكثر من نصف مستوى الأرباح الدولية، وتتنكر لكل ما هو له علاقة بعمليات إنتاجية تُرسمل الطبقة العاملة. الموالّه درجة أعلى من دورة الريع، وربحيتها تُحفّز سرعة تراد التداول (Speeds Up the Frequency of Exchange) لتختصر المكان بالزمان. اجتنابها للإنتاج هو كذلك عامل في الحصارات التي تقزم الإنتاج في المحيط، فالحصار يحاصر القدرات الإنتاجية التي تفرضها آزمة فائض الإنتاج كما سبق الذكر.

السببية التاريخية واضحة، لكن زمننا اجتماعي. الزمن الاجتماعي في المجرد، هو الزمن الذي يُكثّف به العمل الاجتماعي الضروري. التحكم في الزمن أهم من التحكم في المكان، لأنه نتاج الصراع الأيديولوجي بأولوية.

حربا تحرير الزمن والمكان متوازيتان، لكن حرب تحرير الزمن هي حرب تحرير الإنسان من المفاهيم السائدة، فهي حرب على الأنا الغربية المنتفخة التي تجرّد الإنسان من بيئته. وبهذا، أي بانتصار الحرب على التحكم في الزمن، يعود الإنسان إلى مجتمعه، وتُدحض التمدية التي كوّنت فكفرة ثم أخذت شكلاً بشرياً بقوة رأس المال.

للعالم اليوم أن يتعلم من تجربة فلسطين في الإخفاق والنجاح، كما قالها جورج حبش، وأن ينطلقوا بوعي ثوري وأن يحاصروا حصارهم، كما أتى بها محمود درويش. كانت حرب الوجود عربية. صارت حرب الوجود كونية تتطلب إعادة ترسيخ أسس حرب الشعب التي لا تعني أولاً بالسلاح الحربي إنما بالسلاح الأيديولوجي. لدينا من قرائن الأزمة قرائن ما بعد الحدث، أي الأدلة المعطاة في الظاهرة. لذا بما أن الفاعل التاريخي المُكون لفائض القيمة التاريخي هو أيديولوجي الأرضية، وبما أن الأيديولوجيا هي المُفعّل للعلوم، فإن كل المفاهيم التي بنت الظاهرة مغلوطة بحجم الأزمة الوجودية. الحرب الطبقية حرب فك الحصار هي حرب ضد المفاهيم السائدة ومناهج التفكير السائدة، بما في ذلك المعارضة الزائفة التي بينها رأس المال ليستقطبها، فلا يزال السلاح منذ لين بياو هو الوعي الثوري.

في هذا المُفترق التاريخي مع الأزمة الوجودية، وصعود الصين، تصبح الهجمة على زيف الأيديولوجيا الغربية هي المدخل إلى تكوين وعي ثوري يحاصر الحصار. لو لم تكن أفكار الغرب خاطئة لأنها مُفرزة أيديولوجياً لخدمة رأس المال، لما آلت الكرة الأرضية إلى هذه الأزمة.

في العودة إلى سؤالنا الأولي، من المُحاصَر؟ عادة ما يكون المُحاصَر منغلقاً على نفسه يرفع رسومه الجمركية يتلاعب بسعر عملته ويفعّل استثماراته الوطنية ليذود عن نفسه. ها هي أميركا اليوم تُفعّل هذه الإجراءات. قانون الصين الاستثماري الجديد (دخل قيد التنفيذ في كانون الثاني/يناير 2020) إجراء استباقي يحضر للتحول إلى سوق مالية مستقلة عن الدولار، أي كي لا تهرع رؤوس الأموال إلى السوق الأميركية بكثافة في حال الأزمة الدولية المرتقبة. تاريخياً كانت نزعة الدولار إلى الانخفاض ترمز إلى معدلات انخفاض الثراء الكوني بمدى هبوط الدولار. كلما هبط الدولار يستملك حاملو الدولار باقي من ذي قبل. هذه النزعة لها أسسها السياسية والاقتصادية، انحسار أميركا واضمحلال مضارباتها الصناعية، وها هما يتبلوران اليوم.

الحصارات لا تنفع لولا ميل الطبقات العاملة في الدول الرأسمالية إلى الفاشية، تلك التي كانت تصوت لأوباما كي يقصف ويبكي على ضحاياه، تصوت اليوم للذي يشمت بضحايا الجوع والحصار. هذه الطبقة «الشيء» هي الهم الأعظم والهول الأكبر الذي لا يُهزم إلا بإخلال موازين القوى كمثيلاتها في الكيان الصهيوني وجنوب أفريقيا البيضاء. حرب فك الحصار تترابط مع حرب الوجود الكونية والانتصار فيها متعلق بتفعيل سبل النضال الكونية كذلك.

**الدولار ينكل بأفقاره للمُحاصَرين ويستقوي بالتنكيل وبقدرته على التحكّم في السلع الاستراتيجية**

**ماذا سيحصل إذا ما حلّت الأزمة الاقتصادية المنتظرة وذهبت الفقاعات؟ إلى أيّ سوق مالية ستلجأ رؤوس الأموال، فهل ستكون أميركا المرجع الآمن مرة أخرى؟**

## المصادر:

[1] انظر نقاش دايفيد هارفي مع جون سميث على موقع Review of African Political Economy

[2] انظر: Prabhat Patnaik, The Value of Money (New Delhi: Tulika Books: New York: Columbia University Press, 2008). يناقش باتنايك بهذا الكتاب انهدام الثوابت لنظرية النقد القانوني. ويتوصل إلى نتيجة فحواها أن النقد لم يتحلّل أبداً عن أسسه وضماناته السلعية.

[3] الاضطهاد فئة اجتماعية تشكل الحالة الأولية لعملية التراكم المبنية على الاستغلال. الاستغلال هو الفئة الاقتصادية، التي تعني معدلات فائض العمل من رأس المال الاجتماعي الإجمالي.

[4] Mark Carney, «The Growing Challenges for Monetary Policy in the Current International Monetary and Financial System,» (Speech by Governor of the bank of England at Jackson Hole Symposium 23 August 2019).

[5] انظر: المصدر نفسه.

[6] الحيز الذي نذكره هنا في قانون القيمة هو التهذيب الاجتماعي غالباً بالعنف الذي يكثف العمل الضروري لإملاءات الزمن الاجتماعي.

[7] في العلاقة الجدلية المُحدّد هو النوع الاجتماعي المنوط بقوانين اجتماعية - والهدر مؤسس لعلاقة رأس المال.

*باحث في جامعة سنغافورة الوطنية. أعدّ المادة ونُشرت في مجلة المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية) عدد شباط 2020.

العراق

بعد تكليف حسان دياب رئيساً لوزراء لبنان، كُلّف محمد توفيق علّاوي رئيساً لوزراء العراق. ثمة من يقول إن «الساحتين» اللبنانية والعراقية «ساحةٌ واحدةٌ»، وفق منظور رعاة العملية السياسية في الشرق الاوسط. في الكواليس، لم يعد المؤثرون الإقليميون والدوليون في المنطقة يؤمنون بـ«احادية» الساحات، بل بتشابكها، ويتأثر بعضها بظروف بعض.

تكليف علّاوي يُعدّ استكمالاً لمسار «التوافق» الحاكم على العملية السياسية لـ«بلاد الرافدين». مقتدى الصدر وهادي العامري، عزّابا هذا المسار، ارادا استكمال جهود عادل عبد المهدي، الاستراتيجية، والمتعلّقة بإخراج العراق من السيطرة الاميركية على مفاصله، وذلك بتنفيذ قرار البرلماني القاضي بإخراج القوات الاجنبية اولاً، وتنفيذ الاتفاقيات العراقية ـ الصينية. في موازاة ذلك، منح المسار «التسووي» الصدر فرصة ذهبية لتعزيز حضوره وحصد المزيد من المكاسب، مقابل تخطّ خصومه وضياع رؤيتهم.

علّاوي، ابن «الدعوة» السابق، يفتقد اليوم دعم «رفاق السلاح». يحظى بدعم الجميع، وفق حسابات كلّ واحدٍ منهم، امامه أيامٌ معدودة لتأليف حكومته، والمفترض ان تكون «انتقالية» تُعدّ لانتخاباتٍ تشريعيةٍ مبكرة، وفق تطلّعات «المرجعية الدينية». الايام القليلة المقبلة ستكون حُبلى بالاحداث، بدءاً من حديث التأليف وشياطين تفاصيله، وصولاً إلى المنهاج الوزاري ورؤية الحكومة المرتقبة، وما بينهما من قدرتها على ضبط الامن واستعادة هيبة دولةٍ فقدت، على مدى الاشهر الاربعة الماضية

# محمد توفيق علّاوي رئيساً للوزراء
# توافقٌ يُنتج عبد المهدي ثاني

**نور أيوب**

عودةً إلى «المربّع الأوّل»، بتكليف محمد توفيق علّاوي، رئيساً لوزراء العراق، ثمة من يقول إن «الساحتين» اللبنانية والعراقية «ساحةٌ واحدةٌ»، وفق منظور رعاة العملية السياسية في الشرق الاوسط. في الكواليس، لم يعد المؤثرون الإقليميون والدوليون في المنطقة يؤمنون بـ«احادية» الساحات، بل بتشابكها، ويتأثر بعضها بظروف بعض.

تكليف علّاوي يُعدّ استكمالاً لمسار «التوافق» الحاكم على العملية السياسية لـ«بلاد الرافدين». مقتدى الصدر وهادي العامري، عزّابا هذا المسار، ارادا استكمال جهود عادل عبد المهدي، الاستراتيجية، والمتعلّقة بإخراج العراق من السيطرة الاميركية على مفاصله، وذلك بتنفيذ قرار البرلماني القاضي بإخراج القوات الاجنبية اولاً، وتنفيذ الاتفاقيات العراقية ـ الصينية. في موازاة ذلك، منح المسار «التسووي» الصدر فرصة ذهبية لتعزيز حضوره وحصد المزيد من المكاسب، مقابل تخطّ خصومه وضياع رؤيتهم.

علّاوي، ابن «الدعوة» السابق، يفتقد اليوم دعم «رفاق السلاح». يحظى بدعم الجميع، وفق حسابات كلّ واحدٍ منهم، امامه أيامٌ معدودة لتأليف حكومته، والمفترض ان تكون «انتقالية» تُعدّ لانتخاباتٍ تشريعيةٍ مبكرة، وفق تطلّعات «المرجعية الدينية». الايام القليلة المقبلة ستكون حُبلى بالاحداث، بدءاً من حديث التأليف وشياطين تفاصيله، وصولاً إلى المنهاج الوزاري ورؤية الحكومة المرتقبة، وما بينهما من قدرتها على ضبط الامن واستعادة هيبة دولةٍ فقدت، على مدى الاشهر الاربعة الماضية.

أما في المضمون، ثمة من يقول أيضاً إنّ الترشيح مخالفٌ للدستور. ما من «كتلةٍ نيابيّةٍ أكبر» تبنّت هذا الطرح بشكلٍ رسمي. فالأسابيع الماضية شهدت «مناورات» لتحديد هويّة

> **ثمة من علّق ان علّاوي ليس مرشّح احد بعينه بل مرشّح الجميع**

(ائتلافٌ برلمانيٌّ واسع يضم العامري ونوري المالكي وفالح الفيّاض وخميس الخنجر)، فقد كان لافتاً جداً رفض بعض «صقور البناء» هذا الخيار، وعلى رأسهم المالكي، وسط دعم مشروطٍ وحتّى تحفّظ، من قبل بعض الأحزاب والقوى السياسية من المكوّنات الأخرى، وترحيبٍ إقليميّ ودوليّ بهذه الخطوة.

هنا، ثمة من علّق أن علّاوي ليس مرشّح أحد بعينه، بل مرشّح الجميع. هذه «الضبابيّة» تسهّل على طارحيه التخلّي عنه في «لحظة إحراج ما»، أو الضغط عليه لتحقيق مكاسب ما. هذا التعليق سرى في الأوساط السياسية خلال الساعات الماضية، تحسّباً لتكرار سيناريو عبد المهدي، وفشل فريقه في إدارة الأزمة السياسية، التي عصفت بالبلاد منذ 1 تشرين الأوّل/ أكتوبر الماضي. ثمّة تحدياتٍ عديدة سيواجهها الرئيس العتيد، تتعلّق بمسارين: الأزمة السياسية المستمرة أوّلاً، والية تكليفه ثانياً. ثمة من يوسّع هامش «وصف» التحديات، للتمييز في ما بينها، واعتبار المسار الأوّل «استراتيجي» والثاني «تكتيكي».

في المسار الأوّل، أي الاستراتيجي، تبرز الوثيقة الموقّعة من قبل قادة «الفتح»، والتي اشترطت لدعم علّاوي التزامه بتنفيذ «جدول أعمال»، كان سبباً رئيساً في إشعال الأزمة:

1- الحفاظ على وحدة العراق
2- استعادة هيبة الدولة وفرض القانون
3- الالتزام بالقرار البرلماني، والقاضي بإخراج القوات الأجنبية
4- تنفيذ الاتفاقيات الموقّعة بين بغداد وبكين

أما في المسار الثاني، أي التكتيكي، فيبرز الأداء السياسي للصدر، والذي سهّل عملية التسمية، من خلال:

1- استيعاب ساحات التظاهرات
2- تفريغها من الثقل الجماهيري
3- رفع الغطاء عن المخرّبين، وجعلهم في مواجهة القوات الأمنيّة
4- العودة إلى الشارع، والتحكّم في مفاصله والسيطرة على ساحات التظاهرات

هذان المساران المتوازيان، سيمنحان علّاوي فرصة كبيرة لاستعادة «هيبة الدولة» في مختلف المحافظات، وتحديداً الجنوبيّة منها، والحدّ من الفوضى والتخريب والاستهتار، بمساعدة أصحاب «القبعات الزرقاء» («التيّار الصدري»)، وبرضىً إقليمي ودولي. أولى تلك «الإشارات» كانت سيطرة «القبعات الزرقاء» على «المطعم التركي» (ساحة التحرير، وسط بغداد)، أوّل من أمس، بعد الإعلان عن تكليف علّاوي، باتفاق الصدر والعامري والحلبوسي، ورئيس الجمهورية برهم صالح، وزعيم «الحزب الديموقراطي الكردستاني» مسعود البرزاني، وسط حديثٍ موارٍ عن «ضوء أخضر» منحته النجف إزاء أي توافقٍ سياسي من شأنه إخراج البلاد من الأزمة.

لكن، ثمّة من يسأل لماذا يروّج لرفض الشارع لعلّاوي، علماً بأن متظاهري «التحرير» سبق أن رفعوا اسمه كخيار يمثّلهم لتسنّم المنصب العتيد. ثمّة من يجيب عن هذا السؤال بالإشارة إلى أنّه في كانون الأوّل/ ديسمبر الماضي، طرح اسم الرجل على منصّة «المطعم التركي». ثمة من يقول إن المتظاهرين «الصدريين» أعدّوا قائمة من خمسة مرشّحين بينهم علّاوي. يتابع هؤلاء أن المسار «التكتيكي» يكشف عن «تخطيط» مسبق لإسناد المهمة إلى علّاوي، لكن تنفيذها كان مرهوناً بعامل الوقت، ليختموا حديثهم بالقول إن «الصدر استطاع بخطواته تلك وتكتيكاته، أن يطرح مرشّحاً يريده هو، ويبتلع الشارع، مستفيداً من ضبابية الرؤية لدى خصومه».

وإن صحّت ادعاءات «سائرون» و«الفتح» بإطلاق يد رئيس الوزراء المكلّف في تأليف حكومته المرتقبة، وشروعها في تنفيذ «المسار الاستراتيجي» المتفق عليه، فإن التحدّي الحالي يكمن في تأليف الحكومة، وفق المهلة الدستورية، والتي نصّت عليها «المادة 76/ ثانياً» منه، أي يتولى رئيس مجلس الوزراء المكلّف تسمية أعضاء وزارته خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ التكليف، بدأ العدّ التنازلي، والمدّة الممنوحة تنتهي في 1 آذار/ مارس. ثمة من يقول إن عمليّة التأليف «تحصيل حاصل»، والرهان الآن على «جديّة علّاوي في تنفيذ برنامجه».

رفع الصدر الغطاء عن المخرّبين، وجعلهم في مواجهة القوات الأمنية (أ ف ب)

## بورتريه

# «الدعوي» المشاكس

**بغداد ـ أشرف كريم**

محمد توفيق حسين علّاوي، رئيس الوزراء المكلّف والبديل لعادل عبد المهدي. ولد في منطقة الكرادة وسط العاصمة بغداد في 1 تموز/ يوليو 1954، ويحمل الجنسيتين العراقية والبريطانية، وهو أول وزير تجارة ودفاع ومالية في حكومات «عراق ما بعد 2003»، فضلاً عن قرابته من إياد علّاوي، رئيس الوزراء الأسبق ورئيس «ائتلاف الوطنية».

درس في «جامعة بغداد» في كلية الهندسة المعمارية، وفي السنة الأخيرة اضطر إلى مغادرة العراق والتوجّه إلى لبنان، حيث التحق بالجامعة الأميركية في بيروت، ونال شهادة البكالوريوس في هندسة العمارة عام 1980. كان عضواً فاعلاً في أحد تشكيلات الأمم المتحدة في مدينة جنيف، حيث انضمّ إلى «منظمة الحوار بين الأديان»، والتي تحمل الصفة الاستشارية لـ«الدفاع عن حقوق الإنسان» ـ وتحديداً الإنسان العراقي ـ خلال فترة الحصار والاضطهاد من قِبَل النظام السابق برئاسة صدام حسين. بعدها، أسّس منظمة «نداء كوسوفو» لإغاثة الأقلية المضطهدة في يوغوسلافيا في تسعينيات القرن الماضي.

يُعدّ الرجل واحداً من الوجوه الإسلامية، لقربه من الأب الروحي لـ«حزب الدعوة الإسلامية» محمد باقر الصدر، منذ أن كان طالباً جامعياً. مبكراً، انتمى إلى الحزب، ثمّ تركه بعدما اعترض كثيرون على قربه من إياد علّاوي، واختلافه مع الأحزاب الإسلامية. تبنّى محمد علّاوي مفهوم «الدولة المدنية» في التفريق بين السياسة والدين، وقد دخل المعترك السياسي ضمن قائمة ابن عمّه الليبرالية، «القائمة العراقية»، منذ عام 2005. في «عراق ما بعد 2003»، انتُخب نائباً عام 2006، ثم عُيّن وزيراً للاتصالات في أواسط العام عينه حتى نهاية عام 2007. بعد انتخابات 2010، عُيّن وزيراً للاتصالات مجدّداً في الحكومة الثانية التي ترأّسها نوري المالكي. لاحقاً، قدّم استقالته من الوزارة بسبب خلافه مع الأخير في نهاية عام 2012، وقد بيّن أسباب استقالته في رسالة طويلة، تحدث فيها عن عقد شركة «نوروز تيل»، والذي قال إنه يتعلّق بـ«مشروع ترانزيت إلكتروني» يوفر للعراق ما بين 5 و15 مليون دولار شهرياً، لكنه حورب بحسبه «وأوقف من قِبَل المالكي، الذي عاد ووافق عليه بعد خروج علّاوي من الوزارة. ومما زاد حدّة الخلاف بين الرجلين، مشاركة علّاوي أواسط عام 2012 في اجتماعَي أربيل والنجف لسحب الثقة من حكومة المالكي. وكان من نتائج تلك الخلافات تشكيل لجان تحقيقية عدّة بحق علّاوي، اتخذ القضاء على إثر خلاصاتها حكماً بحقّه في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2013، يقضي بحبسه مدّة سبع سنوات بتهمة «هدر المال العام». لكن الرجل عاد إلى العراق في عام 2014، مواجهاً التهم القضائية، ليكون قرار المحكمة النهائي إسقاط جميع الأحكام الصادرة بحقّه لعدم صحة التهم الموجّهة إليه، وذلك في 31 آذار/ مارس 2014.

رُفع اسم علّاوي في «ساحة التحرير» كخيار يرتضيه المتظاهرون بديلاً من عادل عبد المهدي. وفي 1 شباط/ فبراير، كلّفه رئيس الجمهورية، برهم صالح، بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، المتوقّع أن تكون انتقالية، وأن يكون إجراء انتخابات نيابية مبكرة على رأس جدول أعمالها.

(أ ف ب)

## وجهة نظر

# الساحات وعنادها الطفولي

**بغداد ـ مازن الزيدي**

تنازع تيّاران السيطرة على موجة الاحتجاجات التي يشهدها العراق منذ مطلع تشرين الأول/ أكتوبر الماضي؛ اتّسم الأول بالتطرف، وسعى إلى تحويل الحراك إلى أداة لمواجهة «النفوذ الإيراني»، وتحديداً حلفاء طهران من فصائل المقاومة و«الحشد الشعبي»، والتي شكّلت أذرعها السياسية «تحالف الفتح» إبّان الانتخابات التشريعية الأخيرة في أيار/ مايو 2018. كانت لهذا التيار أدواته الشرسة في صناعة سردية خاصة، تلقى قبولاً بين عامة الناس، الذين يسهل انجرافهم بسهولة مع «الموجة» الأقوى. تمحّكَ بدايةً على تغطية إعلامية واسعة وممنهجة، سعت إلى تظهير الهدف الأبرز من الحراك على أنه مواجهة إيران وحلفائها، وصولاً إلى المطالبة بعزل كلّ الطبقة المحسوبة عليها. كذلك لم يتردّد في المطالبة بإنهاء «الحشد» بعد شيطنة الأخير، واتهامه بالتورّط في القنص وأعمال القتل التي تعرّض لها مئات المتظاهرين والمحتجّين في العاصمة بغداد وذي قار والبصرة والنجف وكربلاء. وقد منح التخبّط الأمني لحكومة عادل عبد المهدي، وارتباكها في مواجهة التظاهرات، دفعة قوية للتيار المذكور، الذي استطاع تكوين شبكة متعاطفين معه، مستعيناً بمظلّة بعثة الأمم المتحدة وسفارات الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى سفارة الولايات المتحدة التي لعبت دوراً بارزاً في التأجيج تحت غطاء «حماية المتظاهرين». ذروة الدعم الناعم للتيار الأول تمثّلت في احتفاء الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بمشاهد حرق القنصلية الإيرانية في كربلاء مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، ولاحقاً احتفال وزير خارجيته، مايك بومبيو، بتعابير الفرح التي أطلقها بعض المحتجين في «ساحة التحرير» عقب اغتيال قائد «قوة القدس» في الحرس الثوري الإيراني الفريق قاسم سليماني، ونائب رئيس «هيئة الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس، ورفاقهما، مطلع الشهر الماضي.

على الضفّة الأخرى، سعى التيّار المعتدل إلى إبعاد ساحات التظاهر عن الاستقطابات الداخلية والخارجية، والتركيز على رفع شعارات من صميم المطالب الشعبية الرامية إلى إطلاق عجلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ابتداءً باستقالة رئيس الحكومة، وانتهاءً

> **لا يبدو رفض المتظاهرين لعلّاوي مفهوماً، إذ إنه أحد الأسماء التي رفعتها الساحات**

بإقرار قانون انتخابي عادل، وإجراء انتخابات مبكرة على أساسه. مثّل هذا التيار الطيف الأوسع والأكثر حضوراً في ساحات الوسط والجنوب، لكنه - للأسف - افتقر إلى التنظيم والتغطية الإعلامية. عانى من تشتّت في الخطاب الذي تماهى في أحيان كثيرة مع خطاب الطرف الأول، وهو ما حال دون حدوث فرز بينه وبين الأخير الذي وقف وراء كلّ أشكال الاحتجاج العنيف. في جردة حساب لأشهر التظاهر الثلاثة، يبدو أن تيار الاحتجاج الوطني المعتدل فشل في احتواء التيار المقابل، بل إنه يتحمّل جزءاً من النزوع إلى العنف والتصعيد غير المدروس، على رغم نجاحه في فرض خارطة طريق عقلانية لإنهاء الأزمة، وأيضاً تمكّنه - ولو جزئياً - من تطويق أعمال العنف التي شهدتها الساحات.

في لحظة تكليف محمد توفيق علّاوي بتأليف حكومة انتقالية، يكون التحالف المرحلي بين التيارين قد انتهى. فالأول يريد استمرار الاحتجاج بوتائر أعنف، لأنه فشل في فرض سقوف عالية على الجميع. أما الثاني، فيريد إنهاء الاحتجاج الفوضوي، ومواصلة مراقبته لأداء المرحلة الانتقالية، خاصة أنه كان طرح قبل ذلك حزمة من الحلول لعقلنة احتجاج الساحات، ومنها إنهاء قطع الطرق والجسور، وجدولة إضراب المدارس والجامعات، لكنها واجهت تعنّت الطرف المقابل وتصعيده. على ضوء الفراق المتوقع بين التيارين، يلاحظ المراقب حالة العناد الطفولي المستبدّ بالخطاب الرافض لجميع الخيارات التي تُطرح لإخراج العراق من أزمته، وهو ما يعزّز الانطباع بوجود محرّكات فاعلة وقوية تقوم بإدارة التصعيد لأهداف معينة. فبمنطق أصحاب هذا الخطاب، لا يبدو رفض المتظاهرين لعلّاوي مفهوماً البتة؛ إذ إنه أحد الأسماء التي رفعتها الساحات لتولّي المرحلة الانتقالية، ثمّ إن رئيس الحكومة المكلّف حظي بقبول رئيس الجمهورية، الذي خوّلته الساحات مهمة اختيار «البديل الوطني»، بعيداً عن قواعد اللعبة التي ينصّ عليها الدستور العراقي. ويترسّخ انطباع العناد الطفولي الذي تعيشه الساحات منذ تكليف علّاوي، لدى مشاهدة قيام المتظاهرين بإحراق أعلام الأمم المتحدة، التي كانوا رفعوها قبل يومين فقط للمطالبة بالحماية الدولية، إضافة إلى دعوة طيف واسع منهم عبر منصّات التواصل الاجتماعي إلى اختيار محافظة ذي قار كعاصمة جديدة للاحتجاج، وإعلان حكومة مستقلّة من هناك.

# ردود فعل متباينة

**بغداد ـ سعد المحمود**

تباينت ردود الفعل السياسية والشعبية إزاء تكليف محمد توفيق علّاوي برئاسة الحكومة المقبلة. داخلياً، رحّب الأطراف المنتمون إلى «البيت الشيعي» بهذه الخطوة، باستثناء «رفاق السلاح» من «حزب الدعوة الإسلامية». أما قوى «البيت السنّي» فتوزّعت مواقفها بين دعم التكليف، والتريّث في شأنه في انتظار مآلاته، في حين حدّدت القوى الكردية ثلاثة شروط لدعم الرجل. أما خارجياً، فقد برز الترحيب الإيراني والأميركي - على السواء - بالتكليف، على طريق «تشكيل حكومة عراقية مستقلّة وقوية».

ويقول المحلّل السياسي فاضل أبو رغيف إن «تكليف علّاوي ستكون له ارتدادات في الشارع، والجميع ينتظر خطبة المرجعية الدينية العليا (آية الله علي السيستاني) وإعلانها موقفها منه». يرى أبو رغيف، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «الأكراد سيكونون أكبر الرابحين، لامتلاكهم الحنكة والكياسة اللازمة»، أما القوى «السنّية» فمنقسمة بين «متفرّج منتفع، ومتفحّص للنتائج والمآلات»، بحسبه. بدورها، ترى القيادية في «الاتحاد الوطني الكردستاني»، ريزان الشيخ دلير، أن «مسار اختيار رئيس الوزراء جاء مخالفاً تماماً للشروط التي وضعها المتظاهرون»، فهو من «نفس المدرسة السياسية لعراق ما بعد 2003، ومن مزدوجي الجنسية، وسبق أن تمّ استبزاره». وفي حديثها إلى «الأخبار»، تربط دعم «البيت الكردي» للحكومة المقبلة بتنفيذ علّاوي لمطالب ثلاثة هي: صرف رواتب موظفي «إقليم كردستان»، صرف مستحقات الفلّاحين (للأعوام 2014 و2015 و2016)، والتي امتنعت الحكومة برئاسة حيدر العبادي - يومها - عن صرفها نتيجة الحرب على «تنظيم داعش»، واعتبار «قوات البيشمركة» جزءاً من المنظومة الدفاعية الاتحادية. أما الناشط المدني محمود القدسي، فيرى أن تكليف رئيس الجمهورية برهم صالح لعلّاوي جاء بعد ضغوط داخلية وخارجية مورست عليه «وخضع لها مجبراً»، معتبراً في تصريح إلى «الأخبار» أن «نجاح حكومة علّاوي مرتبط بتنفيذ مطالب المتظاهرين وليس قمعهم». ويضيف أن «الوضع الحالي يسير نحو الحلّ، وعلى رئيس الوزراء المكلّف أن يبرهن للشعب العراقي قدرته على تنفيذ وعوده وتعهّداته للمتظاهرين».

تكليف علّاوي جاء قبيل انتهاء المهلة التي حدّدها صالح للكتل السياسية لاختيار بديلٍ من عبد المهدي، قبل أن يتّخذ هو قراراً أحادي الجانب. وفي أعقاب تكليفه، قال علّاوي، في كلمة مصوّرة نُشرت عبر صفحته على «فايسبوك»، توجّه فيها إلى المحتجين: «الآن أنا موظف عندكم، وأحمل أمانة كبيرة... وإذا لم أحقق مطالبكم، فلا أستحق هذا التكليف»، مضيفاً أنه «وبعد أن كلّفني رئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة، قرّرت أن أتكلم معكم قبل أن أتكلم مع أيّ أحد، لأن سلطتي منكم».

فلسطين

لم يخالف وزراء الخارجية العرب، في اجتماعهم أول من أمس، التوقعات في شأن مواقفهم. أكبر ما صدر عنهم رفض لـ«صفقة القرن» التي «لا تلبّي الحدّ الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني». رفضٌ يستهدف تمويه شراكة دول وجهات عربية في نسج خيوط الصفقة والضغط على الفلسطينيين من أجل قبولها. بدا الأمر أشبه بـ«فزعة» كلامية لمحمود عباس، الذي يبدو أن تهديداته هو الآخر لن تغادر مرتع الكلام أيضاً. فما يقوله الرجل شيء، وما يحدث على الأرض شيء آخر، حتى ليظهر وكأن صراخه في الأيام الماضية، منذ إعلان «صفقة القرن»، لا يتجاوز حدود الاعتراض على شروط الوظيفة التي تسمى رئاسة السلطة، هو الأسلوب القديم نفسه. يكرّره «أبو مازن»، أملاً بإخافة الأميركيين والإسرائيليين، الذين يواصل رجاله في المقابل التنسيق معهم منعاً لأيّ تطوّرات غير محسوبة في الضفة المحتلة

# فورة غضب عباس تنتهي «التنسيق» متواصل... حتى مع الأميركيين

زارت مديرة المخابرات الأميركية رام الله سرّاً الخميس الماضي من دون أن تلتقي عباس (أ ف ب)

في الأيام الأولى لإعلان «صفقة القرن»، تبنّى رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، سقفاً عالياً، على الأقلّ خطابياً. ومع أن الفصائل سبق أن جرّبت الرجل وتهديداته، إلا أنها لم تمانع منحه فرصة جديدة يكون فيها «قائد المرحلة». لكن، كما كان متوقّعاً، لم يحدث شيء؛ إذ ظلّت أساليب السلطة على حالها، من دون أن تمنع أيضاً تواصل الدعوات الفصائلية الموجّهة إلى عباس من أجل عقد اجتماع لـ«الإطار القيادي الموقت لمنظمة التحرير» و«تطبيق قرارات المجلسين الوطني والمركزي بقطع العلاقات مع إسرائيل». وبينما طالبت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» بـ«عقد الاجتماع من أجل صياغة استراتيجية وطنية لمواجهة الهجمة الإسرائيلية، ولطيّ صفقة الانقسام»، انتقدت حركة «الجهاد الإسلامي في فلسطين» سلوك الأجهزة الأمنية في الضفة المحتلة، والتي لا تزال تعمل مع أجهزة الأمن الأميركية والإسرائيلية، بل إنّ ممثّليها عقدوا لقاءً الخميس الماضي مع مديرة وكالة المخابرات المركزية الأميركية، جينا هاسبل.

وكان «أبو مازن» قد لوّح، في كلمته أول من أمس خلال الاجتماع الطارئ لـ«وزراء الخارجية العرب»، بوقف «التنسيق الأمني» الذي لم يتردّد في الحديث عمّا أسداه من فوائد للاحتلال بقوله: «كنت أعطيه (للإسرائيلي) معلومات لم يكن يحلم بها، أما الآن، فليتحمل المسؤولية وحده». وأعلن عباس رفضه الخطة الأميركية أو أن «يُسجَّل في تاريخه أنه تنازل عن مدينة القدس، حتى لو اضطرّ إلى حلّ السلطة». واعترف بفشل مسار المفاوضات منذ الثمانينيات، قائلاً: «اعترفنا بإسرائيل عام 1988، وفي المقابل اعترف رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين بأن منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، لكن الأميركان لم يعترفوا بوجود الشعب الفلسطيني خلال المفاوضات». وأضاف: «وجّهنا رسالة إلى إسرائيل وأميركا أبلغناهما فيها بقطع العلاقات معهما، بما فيها الأمنية»، الأمر الذي تنفيه الوقائع كافة. أما وزراء الخارجية العرب، فاكتفوا ببيان شكلي أعلنوا فيه رفضهم الإجماع الخطة الأميركية «لأنها لا تلبّي الحدّ الأدنى من حقوق وطموحات الشعب الفلسطيني، وتخالف مرجعيات عملية السلام».

> تقديرات إسرائيلية بجولة «أيام قتالية» قريبة مع غزة

**ما قاصمة الوفد؟**

استحالت قصة الوفد الذي ينوي زيارة غزة قضية شكلية بأهداف ليس لها علاقة بمواجهة «صفقة القرن». وعلمت «الأخبار» أنه اتُّفق على تشكيلة الوفد الذي سيرأسه القيادي الفتحاوي عزام الأحمد، وإضمّ للمرة الأولى الوزير السابق أحمد مجدلاني، إضافة إلى عشرين شخصية منهم مصطفى البرغوثي وبسام الصالحي وأركان سالم (رغم أهمية اللقاء المرتقب، نشدّد على ضرورة أن يُرتّب من خلاله لقاء عاجل مقرّر على مستوى الأمناء العامين من أجل اعتماد برنامج عمل جدي).

## معادلة جديدة في غزة

بعد أيام من القصف المتقطّع والمتبادل بين المقاومة والعدو الإسرائيلي، برزت معادلة جديدة في قواعد الاشتباك تسعى المقاومة إلى كسرها وترسيخ أخرى لمصلحتها، بعدما حاول العدو رفع مستوى الردّ على البالونات المتفجّرة بقصفه المواقع العسكرية للفصائل. ويقول مصدر في المقاومة، لـ«الأخبار»، إنه منذ منتصف الأسبوع الماضي «ارتفعت وتيرة التصعيد، بعدما عمد الاحتلال إلى قصف مواقع المقاومة ردّاً على البالونات، الأمر الذي رفضته المقاومة وردّت عليه بإطلاق قذائف هاون على مواقع المراقبة الحدودية»، بلغت 14 قذيفة وصاروخاً وفق المتحدث باسم جيش العدو. جراء ذلك، فرض الاحتلال عقوبات جديدة عبر منع إدخال الاسمنت، وإيقاف تصاريح عمل 500 تاجر يعبرون من غزة إلى الضفة والأراضي المحتلة عبر حاجز «بيت حانون - إيريز»، وهو ما حذّر المصدر من أنه سيواجَه عبر الميدان، مشيراً إلى «تواصل حثيث» مع الوسطاء في هذا الشأن. مع هذا، قالت قنوات تلفزة عبرية إن «النظام الأمني يستعدّ لاحتمال توتر الأوضاع مع غزة، وقد تكون هناك أيام من القتال بعد إطلاق الصواريخ والبالونات المفخخة لليوم الرابع على التوالي».

وعلى رغم القصف الإسرائيلي لمواقع المقاومة، يتواصل إطلاق البالونات المفخخة تجاه الأراضي المحتلة، فيما أفادت مصادر عبرية بالعثور على بالونات في مناطق في «غلاف غزة» ومناطق بعيدة جداً، منها «متسبيه رمون» التي تبعد عن قطاع غزة مسافة 90 كلم. أيضاً، اعترف العدو بأن المقاومة أطلقت النار تجاه برج مراقبة قبالة مستوطنة «نتيف هعسرا» شمال القطاع «دون إصابات». وما يدفع إلى الردّ الإسرائيلي، وفق تقديرات، أن المقاومة وجّهت ليلة أول من أمس إهانة جديدة إلى القيادة الإسرائيلية، لكن هذه المرة إلى زعيم تحالف «أزرق أبيض»، بيني غانتس، بقصفها مستوطنة «نحال عوز» بعدد من قذائف الهاون أثناء زيارته لها، الأمر الذي دفعه إلى دخول الملاجئ. وعلى خلفية ذلك، توجّه حزبه أمس إلى «الكنيست» لتقديم طلب بتوقيع 33 عضواً من أجل «عقد جلسة طارئة بشأن التصعيد على جبهة غزة».

(الأخبار)

سوريا

# الجيش يصدّ هجوم غرب حلب: حواجز تركية حول سراقب

تمكّن الجيش السوري من صدّ الهجوم الذي شنّته «جبهة النصرة» وفصائل مسلحة أخرى على غرب مدينة حلب، فيما وسّع من سيطرته في ريف حلب الجنوبي الغربي وريف إدلب الجنوبي الشرقي، من دون التقدّم نحو مدينة سراقب. في هذا الوقت، تدفع أنقرة بمزيد من قواتها إلى منطقة العمليات، حيث تعمل على نصب حواجز جديدة ونقاط مراقبة

تابع الجيش السوري وحلفاؤه عملياتهم في أرياف إدلب وحلب. وفي اليومين السابقين، احتلّت الأطراف الغربية لمدينة حلب مع ريفها الجنوبي الغربي الصدارة في عمليات التقدّم والسيطرة، وأيضاً في الدفاع عن المناطق المحرّرة. وتمكّن الجيش، أول من أمس، من السيطرة على قرية خلصة جنوبي قرية حميرة، التي كان سيطر عليها في وقت سابق، في ريف حلب الجنوبي الغربي. وكانت بلدة خلصة قد شهدت في السنوات السابقة معارك عنيفة، تمكّن خلالها المسلحون من السيطرة عليها بعدما انسحب منها الجيش. وفي المنطقة عينها، بسط الجيش سيطرته على بلدة زيتان جنوبي قرية القلعجية في الريف الحلبي الجنوبي الغربي، إضافة إلى قرية القرّاصي غربي الحويز، ومزارع القرّاصي جنوبي خان طومان، وتلول حزّم وحرج خان طومان.

وبعد عمليات التوسّع التي قام بها في ريف حلب الجنوبي الغربي، شنّت الفصائل المسلحة، وعلى رأسها «هيئة تحرير الشام»، مساء أول من أمس، هجوماً عنيفاً باتجاه نقاط انتشار الجيش على محور جمعية الزهراء غرب مدينة حلب، مستخدمة 4 آليات مفخّخة وعشرات الانغماسيين. وانطلق الهجوم بتخطيط وإشراف مباشر من قِبَل أمير «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة)، أبو محمد الجولاني، مترافقاً مع حملة إعلامية تولّتها تنسيقيات المسلحين وقنواتهم الإعلامية. لكن الجيش تمكّن من تفجير الآليات الأربع قبل وصولها إلى محيط نقاطه، كما نفّذ قصفاً صاروخياً ومدفعياً دقيقاً استهدف نقاط انتشار المسلحين وتحرّكاتهم على امتداد محاور الهجوم، دافعاً

> وسّع الجيش السوري سيطرته شمال مدينة معرّة النعمان، انطلاقاً من الطريف الدولي «M5»

إيّاهم إلى الانسحاب من المنطقة، على عكس ما حاولوا هم الترويج له من تقدّم. بالتوازي مع ذلك، استمرّ المسلحون في قصف أحياء مدينة حلب، حيث سُجّل سقوط قذائف صاروخية في أحياء حلب الجديدة، والحمدانية، والشهباء الجديدة، والفرقان، وشارع النيل، وصلاح الدين، إضافة إلى حيّ جمعية الزهراء.

أما في ريف إدلب الجنوبي، فقد وسّع الجيش السوري سيطرته شمالي مدينة معرّة النعمان، انطلاقاً من الطريق الدولي «M5»، الذي يستهدف توسيع طوق الأمان حوله. ويوم أمس، سيطرت وحدات من الجيش على قرى أنقراتي وكفربطيخ وكفر داديخ في ريف إدلب الجنوبي الشرقي، بعدما كانت أول من أمس قد سيطرت على بلدة لوف جنوب شرق مدينة سراقب. وسجّل «المرصد السوري» المعارض مقتل 82 مسلحاً من الفصائل المسلحة خلال المعارك في ريف إدلب الجنوبي الشرقي وريف حلب الجنوبي الغربي في اليومين الماضيين. على خطّ موازٍ، أفادت تنسيقيات المسلّحين بأن رتلين عسكريين تابعين للجيش التركي دخلا الأراضي السورية عبر معبر كفرلوسين في ريف إدلب الشمالي، تعزيزاً لنقاط المراقبة التركية في ريفَي حلب وإدلب الجنوبيين، في حين لا يزال رتل ثالث ينتظر عبور الحدود. ونقلت التنسيقيات عن مصدر وصفته بـ«الموثوق» قوله إنه «ستدخل لاحقاً تعزيزات عسكرية أخرى»، وإن «هذه القوات ستتمركز في المناطق الواقعة بين حلب ومدينة سراقب في ريف إدلب الجنوبي الشرقي، وبين سراقب واللاذقية (على الطريق الدولي)». وأضافت أن الجيش التركي أنشأ، خلال دخوله من إدلب إلى ريف حلب الجنوبي، حواجز عسكرية بلغ عددها حتى الآن نحو عشرة. وأشارت إلى أن «الجيش التركي سينشئ نقطة مراقبة جديدة على الطريق الدولي (دمشق - حلب) بين بلدة الزربة وبلدة خان طومان في ريف حلب الجنوبي الغربي»، بعدما «أنشأ أخرى في محيط مدينة سراقب، هي الثالثة له هناك».

(الأخبار)

رتلان عسكريان تابعان للجيش التركي دخلا الأراضي السورية عبر معبر كفرلوسين في ريف إدلب الشمالي (أ ف ب)



تقرير

# تعثّر مفاوضات «النهضة»: مصر تستعدّ لـ«سيناريوات صعبة»

تتضاءل بسرعة آمالُ الوصول إلى تسوية سلمية لمسألة «سدّ النهضة»، في الوقت الذي يواصل فيه الإثيوبيون محاولاتهم فرض شروطهم. كما يقول المصريون. وبينما لا تستجيب أديس أبابا للضغوط الأميركية، لم تبقَ الأفرصة أخيرة هي القمة التي ستجمع عبد الفتاح السيسي وآبي أحمد في العاصمة الإثيوبية

القاهرة ــ الأخبار

تقترب الوساطة الأميركية في أزمة «سدّ النهضة» من نهايتها، من دون أن تسفر حتى الآن عن نتيجة إيجابية. فاجتماعات واشنطن، التي اختُتمت الأسبوع الماضي، لم تأتِ بجديد سوى تمديد مسار المفاوضات نحو أربعة أسابيع. وعلى رغم إعلان وجود تقارب في وجهات النظر بين مصر وإثيوبيا، لم يكن هذا الإعلان (ليل الجمعة - السبت) سوى مناورة لتمديد المفاوضات أطول وقت ممكن، فيما لم يُمثل موقف الرئيس دونالد ترامب، الذي أعلن تفاؤله بقرب التوصل إلى اتفاق، سوى جزء من صورة دبكورية تحاول جميع الدول إظهارها الآن، خاصة أن الاتفاق النهائي يجب أن يُوقع قبل نهاية الشهر الجاري، من دون تمديد المفاوضات مرة أخرى. ولذلك، تُنفق على بقاء الوفود الفنية في الولايات المتحدة حتى التوصل إلى صيغة نهائية.

وفق البيان الرسمي الصادر بعد الاجتماعات الأخيرة، التي تضاعفت مدّتها من يومين إلى أربعة في جولة مباحثات إضافية، اتفقت القاهرة وأديس أبابا والخرطوم على وضع جدول يتضمّن خطة ملء «النهضة» على مراحل، والإجراءات ذات الصلة في التعامل مع حالات الجفاف والجفاف الممتدّ والسنوات الشحيحة أثناء الملء، وأيضاً حالة الإجراءات نفسها أثناء التشغيل. وتضمّن «الاتفاق المبدئي» التوصل إلى آلية تشغيل للسدّ خلال الظروف الهيدرولوجية العادية، وآلية لمراقبة الاتفاق وتبادل البيانات والمعلومات، وأخرى لفضّ المنازعات، فضلاً عن موضوعات أمان السدّ وإتمام الدراسات الخاصة بالآثار البيئية والاجتماعية له، على أن توضع الصياغات النهائية قبل اجتماع وزراء الخارجية والموارد المائية في الدول الثلاث في واشنطن يومَي 12 و13 الشهر الجاري من أجل إقرارها، تمهيداً لتوقيع الاتفاق نهاية الشهر.

تنقل مصادر مطّلعة عن وزير الخارجية المصري، سامح شكري، أن بقاء الخبراء في واشنطن يرتبط بمطلب مصر بحث خيارات فنية مختلفة، بمشاركة أميركية تضمن رفع تقرير إلى ترامب بمواقف الدول، علماً بأن بعض النقاط لا تزال عالقة حتى إشعار آخر، ومن بينها طرق تسوية النزاعات. وعلى رغم محاولة الخارجية الترويج لما قالت إنه انتصار للدبلوماسية المصرية، إلا أن الواقع يحمل معطيات مغايرة جرت مناقشاتها في أروقة صنّاع القرار في القاهرة، وفي مقدّمتها المماطلة الإثيوبية التي قوبلت بمرونة مصرية كبيرة. وعليه، أُنفق على أن تشترط مصر في نهاية جولة المفاوضات الأخيرة أن تكون الاجتماعات المقبلة «حاسمة ونهائية ولا يمكن تمديدها على الإطلاق تحت أيّ مسمّى».

> لم يكن إعلان «الاتفاق المبدئي» سوى مناورة لتمديد المفاوضات أطول وقت ممكن

واطلعت «الأخبار» على نسخة عن تقرير مفصّل رُفع إلى عبد الفتاح السيسي، جاء فيه أن المفاوضات «لا يمكن حسمها من دون توافق بين السيسي و(رئيس الوزراء الإثيوبي) آبي أحمد» في الاجتماع الثنائي الذي يُفترض عقده بينهما على هامش قمة الاتحاد الأفريقي في العاصمة الإثيوبية الأسبوع المقبل. وتوقّع التقرير أن يؤدّي استباق الاجتماع بلقاء في واشنطن على المستوى الرئاسي إلى «حسم المسألة في ظلّ المساومات الإثيوبية الدائمة التي ترفضها مصر»، خاصة أن «المشكلات نفسها قائمة» على رغم الضغوط الأميركية على أديس أبابا عبر عدد من الملفات المرتبطة بالعلاقات الثنائية بين البلدين. وتحدّث عن «استغلال إثيوبي واضح لمسألة السدّ لخدمة رئيس الوزراء الإثيوبي داخلياً، وهو ما ظهر في زيارته لسدّ النهضة بعد الانتهاء من الاجتماعات فوراً، إلى جانب الإسراع في معدّلات التنفيذ بصورة غير مسبوقة»، مع الإشارة إلى أن «إثيوبيا ستكون قادرة على البدء بتخزين المياه بحلول الصيف المقبل، وربما قبل ذلك». ولذا، شدّد التقرير على «الاستعداد فوراً لتنفيذ خطوات التصعيد أمام الجهات الدولية، لأن الأسابيع المتبقية بين إعلان فشل المفاوضات (آخر الشهر)، والقدرة على بدء ملء الخزان وتقليل حصة مصر في مياه النيل، قليلة، في ظلّ أنه يمكن الملء في يونيو (حزيران) المقبل»، ما يهدّد بمشكلات كبيرة في بحيرة «السدّ العالي» وقدرته على توليد الكهرباء لمصر.

مع ذلك، تستطيع البلاد «تحمّل العجز في الطاقة الكهربائية خلال التخزين في بحيرة سدّ النهضة، عبر المحطات الجديدة التي أنشأتها الدولة»، لكن ثمة تبعات اقتصادية وبيئية أخرى مرتبطة بتدفّقات المياه وما يمكن أن يتسبّب فيه استهلاك كميات المياه المخزّنة في بحيرة السدّ العالي، الأمر الذي تسعى مصر إلى تجنّبه، وهي بذلك تتغاضى عن المشكلات الخاصة بتصميم هيكل السدّ. كما حذر التقرير من تبعات السعي الإثيوبي لتخزين المياه وليس توليد الكهرباء في المرحلة الأولى مثلما هو مخطط، خاصة أن خبراء المناخ يتوقعون وجود أوقات تقلّ فيها كميات الأمطار بصورة كبيرة خلال التخزين في البحيرة، علماً بأن مصر ترغب في تأمين حصة تُقدّر بـ40 مليار متر مكعب من المياه سنوياً تحت أيّ ظرف.

تقول مصادر مصرية لـ«الأخبار» إن القاهرة مقبلة على «سيناريوات صعبة، لكن يمكن تجنبها بالوساطة الأميركية وضغوط واشنطن على أديس أبابا»، خاصة أن «مصر أبدت تفهّماً للأوضاع الداخلية في إثيوبيا التي تفرض على آبي أحمد مواقف محددة في قضايا مرتبطة بالتنمية الاقتصادية»، وتستدرك المصادر: «مصر لن تقبل معالجة الأوضاع الداخلية على حساب موقفها في ضرورة تأمين الحدّ الكافي من المياه بما يتوافق مع مصالحها واستهلاكها... الرئيس السيسي يسمع العديد من الأطراف ويفترض جميع السيناريوات في الاجتماعات الثنائية التي يعقدها لكنها غير معلنة»، علماً بأن من يحضرها غالباً هما مستشاره اللواء أحمد جمال الدين، والوزيرة فايزة أبو النجا.

ماقل ودل

**في مؤشّر إلى قرب عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد انقطاع دام 23 عاماً، وجّهت الولايات المتحدة الأميركية دعوة إلى رئيس «المجلس السيادي» السوداني، الفريق عبد الفتاح البرهان، للقيام بزيارة رسمية إليها. وأعلن المجلس، في بيان، أن رئيسه سيلبّي الدعوة الأميركية «في القريب العاجل»، لافتاً إلى أن الزيارة تهدف إلى «بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسُبل تطويرها». وسبقت هذه الزيارة أخرى مماثلة قام بها إلى واشنطن رئيس الوزراء، عبد الله حمدوك، وغيره من الوزراء بعد تأديتهم اليمين في الحكومة الانتقالية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، أعلنت واشنطن أنها تعتزم رفع السودان من قائمتها «الدول الراعية للإرهاب»، لأن البلدين لم تعد تجمعهما علاقة عداء.**

**(الأخبار)**

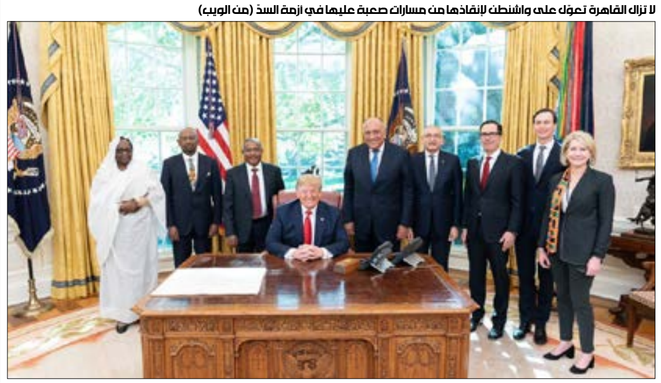
لا تزال القاهرة تعوّل على واشنطن لإنقاذها من مسارات صعبة عليها في أزمة السدّ (من الويب)

الحدث

# كورونا والبحث عن مصانع بشرية: إنه وباء التكاثر الفتّاك!

علي عواد

كلّ أشكال الحياة في هذا العالم تريد أن تتكاثر، أن تنقل جيناتها عبر خلق أبنـاء لها، أو عبر استنساخ نفسها ملايين المرات، إذ لا أهمية للكائن بحدّ ذاته هنا، بل في الحفاظ على النسل وجعله الأكثر انتشاراً. ولكي تقوم بذلك، هي بحاجة إلى الموارد والطاقة، وإذا ما استنفدت تلك الموارد في مكان ما تقوم بالانتقال إلى آخر، وهذا ما قامت به البشرية على نحو مذهل. عام 1800، كان عدد سكان كوكب الأرض مليار نسمة، وبعده بمئة عام كان العدد 1,6 مليار نسمة فقط. اليوم، البشرية على أعتاب الـ8 مليارات نسمة، تتكاثر وتتقدّم، تصعد إلى الفضاء وتحاول استيطان الكواكب القريبة، فيما كلّ الكائنات الأخرى من حولها تراقب وتخضع لها. غير أن البشرية هذه،

> بلغ عدد الوفيات 304 فيما عدد الإصابات تخطّى الـ14000

وعبر التاريخ، كانت دائماً في حالة خوف من عدو شديد الخطورة، متمثّل في الجرائيم، كائنات مجهرية لا يمكن رؤيتها، فتكت بمئات الملايين حتى وصل الأمر بها عام 1918 إلى أن تقضي على 5% من كل البشر.

ووهان، العاصمة المترامية الأطراف لمقاطعة هوبي وسط الصين، والتي يقطنها 11 مليون نسمة، هي مركز تجاري مقسوم على نهرَي يانغتسي وهان. تحتوي المدينة العديد من البحيرات والحدائق، بما في ذلك البحيرة الشرقية الخلابة. في جوارها، بمعرض متحف مقاطعة هوبي آثاراً من فترة الدول المتحاربة. ووهان أيضاً هي حيث بدأ الأمر كلّه! يبلغ عدد سكان جمهورية الصين الشعبية 1,4 مليار نسمة، أي ما يوازي، تقريباً، عدد سكان كوكب الأرض عام 1900. تعدّ الصين حالياً إحدى أكثر الدول تقدّماً، خصوصاً في مجال التكنولوجيا، الأمر الذي يمكن تلمّسه من خلال ما قامت به مع تكنولوجيا «الجيل الخامس» للاتصالات اللاسلكية وتكنولوجيا الفضاء والصواريخ. كما أن الصين اليوم هي الخطر الأكبر على الولايات المتحدة الأميركية، بحسب الأخيرة، حتى إن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لا يكاد يمرّ عليه يوم من دون أن يذكر خوفه من الخطر الآتي من الصين على بلاده.

في هذه اللحظة الباهرة من العظمة الصينية، يضرب مرض غامض 7 أشخاص في إحدى مستشفيات ووهان. هل هو السارس من جديد؟ كلا، يبدو أن الأمر مرعبٌ أكثر هذه المرة. تحاول السلطة المركزية بالتعاون مع السلطات المحلية احتواء الأمر. طُلب من السكّان ارتداء الأقنعة وعدم الاختلاط مع الناس، وتجنّب الأماكن المزدحمة، كما المحافظة على النظافة الشخصية باستمرار. إلا أن الأمر لم يكن بهذه البساطة. تقول منظمة الصحّة العالمية (WHO) إنها بدأت تتسلم تقارير عن فيروس مريب، بدأ ينتشر في مدينة ووهان أواخر كانون الأول من العام الماضي، في حين يشتبه الباحثون في أن الفيروس بدأ من أحد المحال لبيع المأكولات البحرية في ووهان، حيث تباع هناك أيضاً كلّ أنواع الحيوانات البرية، كما تجري المتاجرة بها أيضاً. بحسب ورقة بحثية أعدّها فريق من الخبراء والعلماء الصينيين، رجّح هؤلاء أن يكون أصل فيروس كورونا الجديد الخفاش، وليس الثعابين كما قيل بداية، علماً بأن الخفاش كان أيضاً هو السبب في وباء «السارس» لـ«كورونا» إلى عدة دول، لإيجاد طريقة للكشف بشكل أفضل عن إصابة شخص ما من عدمه. ما يعرفه كلّ من «منظمة الصحّة العالمية» و«مركز السيطرة على الأمراض (CDC)»، هو التالي: عوارض الفيروس تتمثل في ارتفاع درجة حرارة جسم المصاب بإغلاق محال الأطعمة في مدينة ووهان. وفي الـ12 من الشهر ذاته، أرسلت عيّنات من التسلسل الجيني لـ«كورونا» إلى عدة دول، لإيجاد طريقة للكشف بشكل أفضل عن إصابة شخص ما من عدمه. ما يعرفه كلّ من «منظمة الصحّة العالمية» و«مركز السيطرة على الأمراض (CDC)»، هو التالي: عوارض الفيروس تتمثل في ارتفاع درجة حرارة جسم المصاب به، والسعال، وعدم القدرة على التنفّس بشكل كامل. وتستغرق هذه العوارض يومين إلى 14 يوماً كي تظهر في جسد المصاب، فيما المرعب أنه، طيلة تلك الفترة، يكون المصاب ناقلاً للمرض! حتى كتابة هذا الموضوع، بلغ عدد الوفيات 304، فيما عدد الإصابات تخطّى الـ14000، مع تسجيل أول حالة وفاة بالمرض خارج الصين في الفيليبين.

في هذه اللحظة الباهرة من العظمة الصينية، يضرب مرض غامض 7 أشخاص في إحدى مستشفيات ووهان (أ ف ب)

على عكس البكتيريا، تحتاج الفيروسات بأنواعها كافة إلى جسم حاضن (host)، كي تبقى على قيد الحياة؛ إذ لا تقوى الفيروسات على العيش وحيدة على الأسطح أو في الهواء، إلا بضعة أيام، وأحياناً ساعات، علماً بأن فعاليتها تنخفض جداً إذا ما التقطها أحدٌ ما بذلك الشكل. تستخدم الفيروسات والعديد من الجراثيم وسائل فعّالة للانتقال إلى أجسام حاضنة أخرى، من أهمّها السعال أو العطاس، إذ بهذه الطريقة تتيح لنفسها الانتقال عبر الهواء إلى بشر آخرين، ومن ثم يقوم هؤلاء بتكرار الأمر إلى أن يصبح الأمر وباءً خارجاً عن السيطرة. تستخدم الفيروسات الأجسام الحاضنة، وفي هذه الحالة البشر، فتجعل الجسم كمصنع، وتستخدم موارده لتنتج أكبر عدد منها، كما تستخدمه حتى آخر لحظة للانتقال إلى جسم جديد.

المؤسف اليوم، أن الصين هذه، والتي لولاها ما كان يمكن للشعوب الفقيرة أن تأخذ حصتها من التكنولوجيا، بدأ العديد من الشركات الكبرى، مثل: «أبل»، «غوغل»، «ال جي»، إغلاق محالّها ومكاتبها على كلّ أراضيها، خوفاً من فيروس كورونا الجديد. في مقال على موقع «فوربس» بعنوان: «الصين آنذاك والآن: لماذا يمثّل فيروس كورونا تهديداً أكبر للاقتصاد العالمي من حالات تفشي المرض السابقة (السارس)»، إن حجم الناتج المحلي الإجمالي الصيني في العام 2003 كان 1,6 تريليون دولار، بينما في عام 2018 أصبح 13,6 تريليون دولار. إضافة إلى ذلك، كانت قيمة الصادرات الصينية عام 2003 حوالى 438 مليار دولار، بينما عام 2018 وصلت إلى 2,5 تريليون دولار. لذا، وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن خللاً قد يصيب الاقتصاد الصيني، لن تكون الصين وحدها المتأثرة به، بل كلّ الكوكب.

لا يمكن للبشرية حالياً إلا أن تشكر الجهود الهائلة التي تقوم بها الصين للسيطرة على هذا الوباء والعمل على احتوائه، وتتعاون معها في رحلة البحث عن علاج، وما إنشاء الصين لمستشفى في غضون 9 أيام وآخر سيتمّ الانتهاء منه بعد ثلاثة أيام، سوى تأكيد لجدّية الجمهورية الصينية وحسن أدائها في التعامل مع هذا الوباء. حتى أن تيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام لـ«الصحة العالمية»، وعلى الرغم من المحاولات العديدة من بعض الصحافيين لإحراجه خلال المؤتمرات الصحافية التي عقدتها المنظمة، أصرّ على شكر الدولة الصينية لما تقوم به من جهود هائلة، حيث قال: «لا يمكن تخيّل لو أن هذا الوباء حصل في دولة أخرى غير الصين، في المحصلة، وكما هتف أبناء المدينة المنكوبة من شرفات منازلهم، علينا أن نردّد معهم: «كوني قوية ووهان».

تقرير

# بومبيو في آسيا الوسطى: عروض مغرية لتبديل الولاءات

تعمل واشنطن بدأب من أجل الاحتفاظ بموطئ قدم لها في دول آسيا الوسطى، في إطار مساعيها لاحتواء النفوذ الروسي ـ الصيني في هذه المنطقة. مساعٍ لا تزال تصطدم باستراتيجية غير واضحة المعالم تستكملها أميركا ـ ترامب بعنوان الاستدارة نحو آسيا، حيث تحتفظ روسيا بقواعد عسكرية وتقود تكتّلات أمنية وتجارية ساعدتها في ترسيخ مكانتها، بينما يزداد تطلّع هذه الدول نحو مبادرة «الحزام والطريق» الصينية كحلّ ناجع لعلاج الاقتصادات المتضرّرة.

وتحت هذا العنوان، اختُتمت جولة وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، بزيارة لكلّ من كازاخستان وأوزبكستان، الساعيتين، وفق ما يقول، إلى «السيادة والاستقلال»، شملت أيضاً بيلاروسيا وأوكرانيا، وكلّها جمهوريات سوفياتية سابقة.

في محطته الأخيرة، وصل الوزير الأميركي إلى طشقند، التي تستضيف اليوم اجتماعاً لوزراء خارجية الجمهوريات الخمس السوفياتية السابقة في آسيا الوسطى (كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان)، بحضور بومبيو «لمناقشة مسائل مهمة تتعلّق بتطوير التعاون بين بلدان آسيا الوسطى والولايات المتحدة». اجتماعٌ يأتي في إطار صيغة جُرّبت في البداية في عهد وزير الخارجية الأميركي السابق جون كيري، وتهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي والاقتصادي والبيئي والأمني بين أميركا وهذه الدول. إلّا أن تزامنها مع وضع قرغيزستان ضمن قائمة الدول الستّ المستهدفة بالقيود التي فرضتها إدارة دونالد ترامب على هجرة مواطنيها، أغضب بشكيك التي اعتبرت أن خطوة كهذه من شأنها أن تتسبّب في «ضرر بالغ» على مستوى العلاقات الثنائية. وقبل وصوله إلى البلدين الآسيويين، قال بومبيو إن كازاخستان وأوزبكستان «تريدان السيادة والاستقلال»، مشيراً إلى أن لدى الولايات المتحدة «فرصة مهمّة لمساعدتهما في التوصل إلى ذلك»، لكن يبدو أن «الكثير من النشاط الصيني - الروسي» في هذه المنطقة يعيق المهمة الأميركية. واستبق وزير الخارجية الأميركي زيارة طشقند بلقاء مسؤولين رفيعي المستوى في كازاخستان الغنية بالنفط، حاثّاً جميع الدول على الانضمام إلى الدعوة الأميركية لـ«الإنهاء الفوري» لما سمّاه «قمع» الصين للأقليات المسلمة في إقليم شينجيانغ الصيني المحاذي لكازاخستان. وفي حين تسمح نور سلطان للعديد من حاملي الجنسية الصينية الذين فرّوا من المنطقة بالبقاء على أراضيها من دون أن تمنح أيّاً منهم اللجوء، طالب بومبيو «ببساطة» بأن الذين احتجزهم الحزب الشيوعي الصيني في شينجيانغ».

تعهد بومبيو بإقامة «شراكة استراتيجية معزّزة» بين واشنطن ونور سلطان (أ ف ب)

وفيما وصف الوزير الأميركي كازاخستان بأنها «شريك موثوق» للولايات المتحدة في منطقة آسيا الوسطى، متعهّداً بإقامة «شراكة استراتيجية مُعزّزة» بين البلدين، ركّز تلبردي، بدلاً من ذلك، على التعاون الاقتصادي والأمني، إذ أشار إلى أن نور سلطان تعتبر واشنطن مصدراً للاستثمارات والتكنولوجيات والمعرفة الجديدة، وترحّب بالتعاون الرفيع المستوى بين البلدين، بما يسهم في تنويع اقتصاد البلاد. وقال بومبيو: «نحن نؤيّد تماماً حرية كازاخستان في اختيار التعامل مع أيّ دولة تريدها، لكنني واثق من أن الدول تحصل على أفضل النتائج عندما تتعامل مع الشركات الأميركية»، مضيفاً: «تحصل على صفقات عادلة، وعلى فرص عمل. تحصل على شفافية في العقود. وتحصل على شركات تهتمّ بالبيئة، وعلى التزام غير مسبوق بجودة العمل».

> قال بومبيو إن كازاخستان وأوزبكستان «تريدان السيادة والاستقلال»

(الأخبار)



## وفيات

انتقل إلى رحمته تعالى
**المرحوم الحاج خليل أمين حسون**
يوارى الثرى في النجف الأشرف
زوجته: المرحومة منيفة فارس
أولاده: محمد، إبراهيم، علي، والدكتور يوسف
بناته: وفاء زوجة النائب السابق صلاح الحركة
المرحومة فاطمة زوجة الحاج عاطف داغر
المرحومة جميلة زوجة الحاج موسى الترك
أشقاؤه: المرحومون الحاج محمد، الحاج أحمد، الحاج علي، الحاج مصطفى والحاج يوسف
شقيقته: المرحومة الحاجة فايزة
تقبل التعازي قبل الدفن في مجمع هونين الخيري، شاتيلا، اليوم الاثنين الواقع فيه 3/2/2020 من الساعة الثالثة حتى السادسة عصراً.
ويعد الدفن نهار الجمعة الواقع فيه 7/2/2020، من الساعة الثالثة حتى الساعة السادسة، في جمعية التخصص والتوجيه العلمي - قرب أمن الدولة.
وذكرى الأسبوع نهار الأحد الواقع فيه 9/2/2020 في مجمع هونين الخيري، شاتيلا.
ولكم من بعده طول البقاء
الأسفون: آل حسون، فارس، وزنة، شبيب، الحركة، داغر، الترك، طبوش، وعموم أهالي هونين

لإعلاناتكم الرسمية والصبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

## إعلانات رسمية

**إعلان بيع بالمزاد العلني**
صادر عن دائرة تنفيذ بعلبك
غرفة الرئيس أحمد محمود
المعاملة التنفيذية: 2014/347
المنفذ: بنك بيبلوس ش.م.ل. - وكيله المحامي وسام كرم
المنفذ عليهم:
- شركة المأ التجارية ش.م.م. - الهرمل
- وهيلا دعاس دندش - الهرمل
- وهاني صادق أمهز - الهرمل
- وقاسم طيفور الفقيه - الهرمل
- ومحمد مخيبر عقيل - زبود
السند التنفيذي وقيمة الدين: عقد قرض مدعوم وجدول تسديد دفعات وشهادة قيد تأمين بمبلغ 263,328,261,81/ ليرة لبنانية عدا الفوائد والملحقات.
تاريخ التنفيذ: 2014/10/21
تاريخ تبليغ الانذار والحجز: 2015/10/1 و2015/10/8 و2015/11/9
تاريخ قرار الحجز: 2015/3/5
تاريخ تسجيله: 2015/9/23
تاريخ محضر وصف العقار: 2017/5/5
تاريخ تسجيله: 2017/10/5
بيان العقار المحجوز ومشتملاته:
1. 2400 سهم بالعقار رقم 5 - زبود - اميري - محلة توت العس حصة المنفذ عليه محمد مخيبر عقيل 2400 سهم اي كامل العقار، والعقار عبارة عن بستان مزروع اشجار مثمرة مختلفة دراق وتفاح عمرها اكثر من عشر سنوات عدد اشجار الدراق 505 شجرة، وعدد اشجار التفاح 559 شجرة، والعقار مستطيل الشكل يقع بمحاذاة ساقية مياه من الجهة الشرقية للعقار بجانب طريق معبد الزفت.
- مساحته: 1849 متر مربع
- حدوده: يحده غرباً طريق عام وشرقاً قناة مياه وشمالاً العقار رقم 4 وجنوباً العقار رقم 6.
- الحقوق العينية: - حق انتفاع او ارتفاق منتفع بالبري من مياه اللبوة بواسطة قناة زبود حسب العوائد القديمة.
- يومي 3427 تاريخ 2013/10/12 زيادة تأمين
- يومي 2011/91 زيد التأمين مبلغ 145000000 ل.ل. درجة التأمين اولى مع حق التحويل حسب شروط العقد.
- الدائن: بنك بيبلوس ش.م.ل. - المدين: محمد مخيبر عقيل 2400 سهم - قيمة التأمين: مئتان وخمسة وتسعون مليون ليرة لبنانية فقط لا غير. - يومي 2995 تاريخ 2015/9/23 حجز تنفيذي رقم 2014/347 مصدر الحجز دائرة تنفيذ بعلبك. - الحاجز: بنك بيبلوس ش.م.ل. - المحجوز عليه: محمد مخيبر عقيل. وشركة المأ التجارية وهيلا دندش وهاني أمهز وقاسم الفقيه. - يومي 4203 تاريخ 2017/10/5 محضر وصف العقار صادر عن دائرة تنفيذ بعلبك رقم 2014/347 - الحاجز: بنك بيبلوس ش.م.ل. - المحجوز عليه: محمد مخيبر عقيل.
- التخمين باللبرة اللبنانية: 574,027,500
- بدل الطرح باللبرة اللبنانية بعد التخفيض للمرة الثانية: 250,304,690
- موعد جلسة البيع بالمزاد العلني ومكان إجرائها: نهار الخميس الواقع في 2020/3/12 الساعة الحادية عشرة والنصف ظهراً، أمام القاضي المنفرد المدني في بعلبك - رئيس دائرة التنفيذ.
شروط البيع: النفقات المتوجبة دفعها علاوة عن الثمن طوابع الاحالة ورسم الدلالة للبلدية 5% وعلى راغب الشراء الحضور بالموعد المعين، وأن يودع باسم رئيس دائرة التنفيذ قبل المباشرة بالمزايدة لدى صندوق الخزينة او أحد المصارف المقبولة مبلغاً موازياً لبدل الطرح أو تقديم كفالة مصرفية تضمن هذا المبلغ لتخوله هذه الدائرة حق الدخول بالمزايدة وعليه أن يختار محلاً لإقامته ضمن نطاق الدائرة وإلا عد قلمها مقاماً مختاراً له وعليه خلال ثلاثة أيام من صدور قرار الإحالة إيداع الثمن تحت طائلة إعتباره ناكلاً وإعادة المزايدة على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوماً من تاريخ صدور قرار الإحالة دفع المبلغ والرسوم والنفقات.
رئيس قلم دائرة تنفيذ بعلبك
عباس محمد شبشول

**بطلان زواج**
ستيفاني ابليا حبيقة - منصور جوزيف الحلو
انطلياس
إعلان قضائي
إن المحكمة الابتدائية الموحدة المارونية في ذوق مصبح تدعو الزوج منصور جوزيف الحلو للحضور الى هذه المحكمة، غرفة القاضي الأب مارون حرب، يوم الاثنين الواقع في 2020/2/17 الساعة الحادية عشرة والنصف قبل الظهر، لعقد جلسة المصالحة وألاّ تحديد الخصومة، وفي حال التخلّف عن الحضور يُصار إلى إعلانه متغيباً.
ذوق مصبح، في 2020/1/27
المسجل
الاستاذة ريتا نصّار
الرئيس
الأب مارون حرب

**إعلان**
يدعو المجلس التنفيذي للاتحاد الوطني للفلاحين اللبنانيين جميع الأعضاء لعقد جمعيّة عموميّة الخميس في 2020/2/20 الساعة العاشرة صباحاً في فندق Delora – شتورا، وذلك لانتخاب مجلس جديد للنقابة.
آخر مهلة لقبول طلبات الترشيح تنتهي مساء الأحد في 2020/2/16.
الرئيس
محمد الفرو

## خرج ولم يعد

هربت العاملة الاثيوبية
ZEBIBA MOLA NIGATU
من منزل مخدومها الرجاء ممن يجدها الاتصال على الرقم 03/880977

## إعلانات رسمية

**إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل**
طلب انطوان نزيه السغبيني لموكليه دولي مخايل السروجي وسعاد جورج الصغبيني سندي تمليك بدل ضائع بحصتيهما بالعقار 209 الطيبة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

**إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل**
طلب صالح مصطفى حاج سليمان بصفته وكيلاً عن المشترية سهاد صالح حاج سليمان سندات تمليك بدل ضائع بحصة مورث البائعين جواد احمد جواد والمعروف ايضاً جواد احمد جواد الحاج سليمان بالعقارات 1019، 1020، 1089 وبحصة مورث البائعين محمد سليمان دعاس الحاج سليمان بالعقار 1906 بدنايل.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

**إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل**
طلب جورج انطون مراد لمورث مورثه ابراهيم يوسف شاهين مراد تمليك بدل ضائع بالعقار 537 راس بعلبك السهل.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

**إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل**
طلب محمد عماد محمد حسن مرتضى لمورثه محمد حسن مصطفى مرتضى سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 398 دورس.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

**إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل**
طلب حسين احمد يزبك لموكله عبد الكريم محمد يونس ولمورث موكله محمد علي يونس سندي تمليك بدل ضائع بحصتيهما بالعقار 667 الحدث.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

**إعلان لأمانة السجل العقاري**
صادر عن دائرة تنفيذ البترون بالمعاملة رقم 344/2007
طالب التنفيذ: وكيل تفليسة شركة الأترنيت ش.م.ل. المحامي مالك كلاّس
المنفذ عليها: شركة الأترنيت ش.م.ل.
تاريخ التنفيذ: 2006/3/15
تاريخ الحكم: 2005/12/7
تاريخ محضر الوصف: 2014/5/19
تاريخ تسجيله في السجل: 2014/11/20
المطروح للبيع: العقار /66/ الهري
محتوياته: أرض بعل تزرع حبوب وهو عبارة عن أرض مسطحة غير مبنية تقع على حدود منطقة شكا العقارية وبفصله عنها نهر العصفور.
مساحته: 2159 م2
حدوده: شمالاً: العقار رقم 62 شرقاً: نهر العصفور
جنوباً: 65 غرباً: 65
التخمين: 647700 د.أ.
بدل الطرح: 388620 د.أ.
المطروح للبيع: العقار 554/الهري.
محتوياته: عبارة عن قطعة أرض مسطحة غير مبنية يقع على حدود الطريق الداخلي الفرعي من البلدة وبداخله عدة قساطل إترنيت وإن هذه القساطل غير داخلة بمشروع البيع.
مساحته: 1922م2
حدوده: شمالاً: 555 شرقاً: 65
جنوباً: 67 غرباً: طريق داخلي
التخمين: 576600 د.أ.
بدل الطرح: 345960 د.أ.
المطروح للبيع: العقار رقم 555/الهري.
محتوياته: قطعة أرض غير مبنية - قناة ماء تستعمل لترحيل المياه المبتذلة وغير صالح للبناء.
مساحته: 152 م2
حدوده: شمالاً: 553 - 512 - 64 شرقاً: طريق داخلي
جنوباً: 62 - 554 غرباً: طريق داخلي
التخمين: 30400 د.أ.
بدل الطرح: 18240 د.أ.
المطروح للبيع: العقار رقم 668/شكا
محتوياته: أرض بعل سليخ تزرع حبوب شمالاً: 667 - 661 - 666 - 669 شرقاً: 657 غرباً: نهر العصفور
جنوباً: 657 غرباً: نهر العصفور
التخمين: 1938500 د.أ.
بدل الطرح: 1163100 د.أ.
المطروح للبيع: العقار /558/الهري.
محتوياته: أولاً: بناء من باطون مؤلف من غرفة للناطور ومدخل مسقوف وكاراجين وفسحة مسقوفة معدة كاراج لدراجات العمال.
ثانياً: بناء مؤلف من طابق تحت الأرض يحتوي على مدخل مسقوف وممشى ودربية وتسع غرف معدة مستودعات وممشى وطابق أرضي يحتوي على مدخل مسقوف ضمنه درج يؤدي للطابق الأول وسبع غرف مكاتب وغرفة حاجب وثلاث بيوت خلاء وممشى ودربية وطابق أول يحتوي على تسع غرف مكاتب وممشى وخلاء وثلاث بلكونات.
ثالثاً: بناء يحتوي على مستودع بجانبه صالة المصنع يوجد ضمنها أجهزة ميكانيكية ومصعد كهربائي وممشى مسقوف وغرفتي مكتب مستودع للآلات الميكانيكية ومستودع للقساطل وغرفة مستعملة مكتب ومستودع تحت الأرض يعلوه بناء مؤلف من غرفة مختبر وثلاث غرف مكاتب وخلاء ودرج يؤدي للمستودع.
رابعاً: بناء مؤلف من مستودع ضمنه أجهزة الصب وغرفة ضمنها أربعة عشر خلاء وأربع مغاسل وغرفة مكتب ومخزن ضمنه مكتب وقاعتين معدتين مطعم للعمال ودربية وخلاء وغرفة صغيرة للمؤونة ومطبخ وقاعة ضمنها خزانات للعمال يوجد ضمن منها خمس حمامات وثلاث مستودعات ضمنها غرفة مكتب ومستودع للأدوات الكهربائية ضمنه مكتب ومستودع للحديد ومستودع كبير معد مصنع ميكانيكي ضمنه مخزن وغرفة مكتب.
خامساً: بناء مؤلف من مستودع كوناكسور من اترنيت وغرفتين معدتين مكتبين وفسحة مسقوفة اترنيت.
سادساً: مركز تحويل كهربائي وبئر لوضع المياه الفائضة.
سابعاً: غرفة لتجزئة القساطل.
ثامناً: بركة ماء.
تاسعاً: بناء من اترنيت مؤلف من غرفتي مكاتب ودربية على جانبها عشر غرف مكاتب مقطوعة بحواجز زجاجية.
عاشراً: بناء من اترنيت معد مستودع للزيوت ضمنه ونش صغير متحرك وروراق مسقوف لنفايات الحديد وفسحة سماوية.
واثناء الكشف تبين أن العقار عبارة عن أرض مبنية قائم عليه أبنية صناعية من الباطون وهينغارات من الحديد والباطون كانت تستعمل لصناعة القساطل وغيرها بناءين من الباطون المسلح الأول بثلاث طوابق قديم كان مستعملاً للإدارة والآخر بتسعة طوابق كان قد جهز للاستعمال الإداري كما يقع العقار بالقرب من منطقة الهري بالقرب من اوتوستراد بيروت - طرابلس الدولي من الجهة الشرقية وعبر الطريق البحرية الداخلية من بيروت.
أمّا الإنشاءات القائمة على هذا العقار: بناء لتخزين المواد الأولية مساحته 1580 م2 - بناء لانتاج الأنابيب ذات طول الخمسة امتار 6360 م2 بناء لانتاج الأنابيب ذات طول خمسة أمتار مساحته 7515 م2 بناء لإنتاج الأنابيب ذات طول الثلاثة امتار مساحته 6720 م2 وبناء لتخزين القطع المستعملة المصنعة مساحته 4645 م2 بناء تحت مستوى الأرض بقليل مساحته 194 م2 بناء تحت مستوى الأرض تحت معمل الاترنيت مساحته 1942 م2 بناء لصب مستوعبات الاترنيت مساحته 1580 م2 بناء سقفه اترنيت شاحط مساحته 3650 م2 بناء سقف اترنيت شاحط بالتلاصق مع بناء الخدمات مساحته 1700 م2 بناء الخدمات مساحته 3250 م2 بناء الإدارة القديم مساحته 800 م2 بناء الإدارة الجديد مساحته 3200 م2 الصحية 370 م2 احواض التغطيس والممرات والطرقات الداخلية ضمن العقار والتصاوين.
مساحته: 61784 م2
حدوده: شمالاً: طريق داخلي 463 - 472 - 475 - 479 شرقاً: طريق داخلي
جنوباً: 95 غرباً: 95
التخمين: 23,610900 د.أ.
بدل الطرح: 14,166540 د.أ.
إن قساطل اترنيت وقطع الاترنيت على انواعها غير داخلة ضمن البيع.
موعد المزايدة ومكانها: نهار الخميس الواقع في 2020/6/11 الساعة الثانية عشرة ظهراً في قاعة محكمة البترون.
شروط البيع: على الراغب في الشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ايداع بدل الطرح بالدولار الأميركي اما نقداً في صندوق الخزينة أو تقديم شك مصرفي باسم رئيس دائرة تنفيذ البترون وعليه اتخاذ محل اقامة ضمن نطاق هذه الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختاراً له وعليه ان يدفع رسم 5% دلالة اضافة الى رسوم التسجيل.
رئيس القلم
وفاء ضاهر

**إعلان بيع بالمزاد العلني**
صادر عن دائرة تنفيذ الدامور
القاضي ستيفاني الراسي
بالمعاملة التنفيذية: 2015/121
الجهة المنفذة: الاعتماد اللبناني ش.م.ل.
وكيله المحامي جورج عون
المنفذ عليه: جيمي جوزف رميا
الموضوع: القرار الصادر عن اللجنة القضائية الناظرة في الخلافات الناشئة عن تطبيق قوانين الاسكان بتاريخ 2015/10/6
تاريخ تبلغ الانذار: 2016/5/3
تاريخ محضر وصف العقار 2016/11/11
تاريخ تسجيله 2017/8/21
العقار المطروح للبيع: القسم رقم A/9 من العقار 1563 الناعمة وهو عبارة عن شقة سكنية تقع في الطابق الأول من البناء القائم على العقار 1563/الناعمة وهي تتألف من مدخل وصالون وطعام وغرفة نوم رئيسية وغرفة نوم للأطفال ومطبخ وحمامين وغرفة جلوس تابعة لغرفة النوم الرئيسية وشرفة للصالون وغرفة النوم. الحالة العامة جيدة.
المساحة: 110 م2
قيمة التخمين: /93500$
بدل الطرح المقرر: /56100$
موعد المزايدة نهار الاربعاء الواقع في 2020/3/4 الساعة الحادية عشر من قبل الظهر أمام رئيس دائرة تنفيذ الدامور.
شروط البيع: على الراغب بالشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ان يودع باسم رئيس دائرة تنفيذ الدامور أو مصرف مقبول فيه الطرح المقرر وعليه اتخاذ محل اقامة له ضمن نطاق الدائرة اذا لم يكن فيها. وعليه خلال ثلاثة ايام التي تلي الاحالة دفع الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوماً تلي الاحالة دفع الثمن ورسم الدلالة 5% والتسجيل.
مامور التنفيذ
يمامه حجار

**إعلان**
في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الواقع في 2020/02/25 تجري المديرية العامة للطيران المدني استدارج عروض لتلزيم تأمين جماعي وضمان الزامي للمسؤولية المدنية عن الأضرار الجسدية والمادية التي تسببها للغير مركبات واليات المديرية العامة للطيران المدني.
تقدّم العروض بالظرف المختوم، وفقاً لنصوص دفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية، والذي يمكن الحصول عليه أثناء الدوام الرسمي في المديرية العامة للطيران المدني - الديوان.
المدير العام للطيران المدني بالإنابة
المهندس فادي الحسن
التكليف 128

**إعلان**
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لشراء زيوت بعبارات مختلفة لزوم اليات المؤسسة، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/7821 تاريخ 2020/7/30، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2020/8/13 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 30 كانون الثاني 2020
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس حازم عاشور
التكليف 129

**إعلان**
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لنقل محولات القدرة في محطات التحويل الرئيسية، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/125 تاريخ 2019/1/8، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2020/2/28 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 30 كانون الثاني 2020
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس حازم عاشور
التكليف 130

**إعلان**
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لأعمال صيانة منزل المناوب وتأهيل حائط الدعم في محطة كسارة القديمة، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/12863 تاريخ 2019/12/12، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2020/3/6 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 30 كانون الثاني 2020
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس حازم عاشور
التكليف 131

**إعلان**
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتقديم وتركيب خمسة عشر مستوعب (Shelters) مجهز بخلايا على توتر متوسط 24 ك.ف. لزوم محطات التحويل الرئيسية، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/10587 تاريخ 2019/10/2، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2020/2/21، عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 300/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 30 كانون الثاني 2020
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس حازم عاشور
التكليف 132

**إعلان**
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لشراء مسننات لزوم مضخة الزيت الرئيسية على محور العنفة BBC في معمل الجية الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/12800 تاريخ 2019/12/11، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2020/3/13 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 30 كانون الثاني 2020
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس حازم عاشور
التكليف 133

**إعلان**
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتأمين آليات المؤسسة ضد الغير والمسؤولية المدنية ولتأمين الشاحنات والصهاريج ضد كافة الأخطار لمدة سنة، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/11982 تاريخ 2019/11/18، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2020/2/21 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 300/ ل.ل.
علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 30 كانون الثاني 2020
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس حازم عاشور
التكليف 134

**إعلان**
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتأمين مازوت لأجهزة السكانر بطريقة استدراج العروض
في تمام الساعة العاشرة من يوم الخميس الواقع فيه الثالث عشر من شهر شباط من العام الفين وعشرين، تُجري المديرية العامة للجمارك في مركزها الكائن في بناية البنك العربي - ساحة رياض الصلح - شارع المصارف - الطابق السابع - مكتب رئيس دائرة الشؤون المالية، إستدراج عروض لتأمين مازوت لأجهزة السكانر بطريقة استدراج العروض.
التأمين المؤقت: مبلغ 1,500,000ل.ل./ (فقط مليون وخمسمائة الف ليرة لبنانية)
تقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من دائرة الشؤون المالية - المديرية العامة للجمارك.
يجب أن تصل العروض الى الدائرة المذكورة قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
بيروت في 30 كانون الثاني 2020
مدير عام الجمارك
بدري ضاهر
التكليف 147

**إعلان**
طلب علي بوملحم اثبات بيانات السادة: عزات وفاطمة وخديجة وليلى وزينب وزهرة علي سليمان بوملحم في العقارات 397 و589 و592 و748/ مليخ.
القاضي العقاري محمد الحاج علي

**إعلان**
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محمد الفنوني بوكالته عن هيفاء فيصل شام لموكلها فيصل ابراهيم شام سند تمليك بدل ضائع للعقار 603/ 10 عبرا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

**إعلان**
من أمانة السجل العقاري في صور
طلبت المحامية وفاء زيات لموكلها حسين علي زيات سند تمليك بدل ضائع للعقار B 15/1012 برج الشمالي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

**إعلان**
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب جاك كرم الحاج بصفته مفوض شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1338 انان باسم المؤسسة العامة للاسكان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

**إعلان**
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محمد موسى مروه بوكالته عن فاطمه رضى طالب لمورثها رضى احمد علي طالب سند بدل ضائع للعقار 13 زرارية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

**إعلان**
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب بشارة غنيمة بوكالته عن مالك حسين هاشم لمورثه حسين علي عزالدين سند بدل ضائع للعقار 220 دير قانون النهر.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

**إعلان إعادة**
تلزيم جمع ونقل النفايات من مدن وقرى اتحاد بلديات منطقة جزين
الساعة العاشرة من يوم الاثنين الواقع فيه الرابع والعشرون من شهر شباط 2020، تجري إدارة المناقصات - في مركزها الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو - الصنايع - بيروت، لحساب وزارة الداخلية والبلديات - اتحاد بلديات منطقة جزين - مناقصة إعادة تلزيم جمع ونقل النفايات من مدن وقرى اتحاد بلديات منطقة جزين.
- التأمين المؤقت: /10,000,000ل.ل. فقط عشرة ملايين ليرة لبنانية لا غير.
- طريقة التلزيم: تقديم أسعار.
تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من مركز إتحاد بلديات منطقة جزين.
يجب ان تصل العروض الى ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لإدارة المناقصات
د. جان العلية
التكليف 143

**تبليغ فقرة حكمية**
قررت محكمة إيجارات بيروت برئاسة القاضي لارا كوزاك بتاريخ 2019/2/28



بالقرار 2019/186 بالدعوى 2018/614 المقامة من شركة انترا للاستثمار ش.م.ل.، إسقاط حق المدعى عليه جوزف بطرس أبي نصر بالتمديد القانوني وإلزامه بإخلاء المأجور رقم G22 - G23 في الطابق الأرضي - البلوك السوق - من العقار 934/الباشورة. وأن يدفع للمدعية 28,245,000/ل.ل. مهلة الاستئناف 15 يوماً تلي مهلة النشر.
رئيس القلم
سامر طه

**تبليغ فقرة حكمية**
قررت محكمة إيجارات بيروت برئاسة القاضي لارا كوزاك بتاريخ 2019/2/28 بالقرار 2019/185 بالدعوى 2018/613 المقامة من شركة انترا للاستثمار ش.م.ل.، إسقاط حق المدعى عليه محمد أمين الكردي بالتمديد القانوني وإلزامه بإخلاء المأجور في الطابق الأرضي من البلوك A4 OLD - رقم G11 من العقار 934/الباشورة. وإلزامه بأن يدفع للمدعية مبلغ 10,342,000/ل.ل. مهلة الاستئناف 15 يوماً تلي مهلة النشر.
رئيس القلم
سامر طه

**تبليغ فقرة حكمية**
قررت محكمة إيجارات بيروت برئاسة القاضي نانسي كرم بتاريخ 2019/3/28 بالقرار 2019/287 بالدعوى 2017/797 المقامة من شركة انترا للاستثمار ش.م.ل.، إسقاط حق المدعى عليه أحمد درويش قاطوع بالتمديد القانوني وإلزامه بإخلاء المأجور /110/ مكرر في الطابق الأول من البناء الرابع الغربي رقم A5 - 03 من العقار 934/الباشورة. وأن يدفع للمدعية /5,151,000/ل.ل. و/3,829,000/ل.ل. مهلة الاستئناف 15 يوماً تلي مهلة النشر.
رئيس القلم
سامر طه

**إعلان بيع بالمعاملة 2018/18**
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين في 2020/2/17 ابتداءً من الساعة 3:15 بعد الظهر سيارة المنفذ عليه سعيد نواف سري الدين ماركة هونداي i10 موديل 2015 رقم /576102/ب الخصوصية تحصيلاً لدين طالبة التنفيذ بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل. وكيله المحامي جهاد ابي صالح البالغ /19720/$ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ 4,900,000/ل.ل. والمطروحة للمرة الثانية بسعر 2,400,000/ل.ل. او ما يعادلها بالعملة الوطنية ويترتب عليها ميكانيك منذ العام /2011/، فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد إلى مرآب الصحناوي في بيروت الكرنتينا مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
قاسم اللقيس

**إعلان بيع بالمعاملة 2011/799**
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين في 2020/2/17 بعد الظهر الساعة 2:45 سيارة المنفذ عليه عدنان علي دقوش ماركة كيا RiO-LS موديل 2011 رقم /486078/ج الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل. وكيله المحامي جهاد ابي صالح البالغ /19720/$ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ 4,900,000/ل.ل. والمطروحة للمرة الثانية بسعر 2,400,000/ل.ل. او ما يعادلها بالعملة الوطنية ويترتب عليها ميكانيك منذ العام /2011/، فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد إلى مرآب الصحناوي في بيروت الكرنتينا مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
قاسم اللقيس

**إعلان بيع في المزاد العلني**
صادر عن دائرة تنفيذ بعلبك
غرفة الرئيس أحمد محمود
رقم المعاملة: 2017/74 استئنافية.
المنفذ: البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل. - وكيله المحامي ميشال توبني
المنفذ عليه: جان ميشال سعادة - شتورا - المريجات.
السند التنفيذي وقيمة الدين: كتاب العقد العام وعقد تأمين وكشف الحساب البالغ 90,105,25 دولار أميركي عدا الفوائد والرسوم والمصاريف.
- تاريخ التنفيذ في دائرة تنفيذ بيروت: 2006/9/12.
- تاريخ التنفيذ في دائرة تنفيذ بعلبك: 2017/12/29.
- تاريخ تبليغ الانذار: 2006/10/6.
- تاريخ قرار الحجز: 2016/6/2.
- تاريخ تسجيله: 2017/1/14.
- تاريخ محضر وصف العقار: 2018/3/5.
- تاريخ تسجيله: 2018/3/16.
* بيان العقارات المحجوزة ومشتملاتها:
- أولاً - العقار رقم 161 - طليا - الأرض أميري والشجر ملك محلة درب الحطب، حصة المنفذ عليه 2400 سهم. العقار أرض صالحة للزراعة. مستطيل الشكل يوجد ضمنه سبع شجرات من الكرز غير مثمرة ويابسة وشجرة زيتون واحدة ولا يوجد ضمنه أية أبنية أو انشاءات.
- المساحة: 2375 متر مربع.
- حدوده: يحده غربياً العقار رقم 162 وشرقاً العقار 166، وشمالاً طريق عام وجنوباً العقارين 163، 164.

**إعلان**
تجري مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية مناقصتين عامتين وبواسطة الظرف المختوم حسب التواريخ والمواعيد المحددة تجاه اسم كل منهما وذلك في محطة تل العمارة الزراعية - رياق - البقاع:

| اسم المناقصة | التاريخ | الموعد |
|---|---|---|
| 1. تلزيم تقديم مواد وادوات ولوازم التنظيفات لزوم المصلحة. | 2020/2/25 | الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء. |
| 2. تلزيم شراء مواد علفية لزوم تغذية المواشي في محطة تربل التابعة للمصلحة. | 2020/2/25 | الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الثلاثاء. |

فعلى من يهمّه الأمر الحصول على دفتر الشروط الخاص المودع نسخاً عنه في محطة تل العمارة - رياق - البقاع لدى قسم المناقصات وفي محطة الفنار - جديدة المتن لدى السيد غي قاروط ضمن اوقات الدوام الرسمي علماً بأن ثمن كل نسخة عن دفتر الشروط هو خمسون الف ليرة لبنانية.
ترسل العروض مباشرة باليد الى إدارة مصلحة الأبحاث العلمية في محطة تل العمارة - رياق - البقاع خلال الدوام الرسمي على أن تصل العروض قبل الساعة الثالثة عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ اجراء هذه المناقصة وتهمل العروض التي تصل بعد هذا الموعد.
تل العمارة في 28 JAN 2020
رئيس مجلس الإدارة - المدير العام
ميشال انطوان افرام
التكليف 144

**إعلان**
من أمانه السجل العقاري في الشوف
طلب اكرم محمد قيس بوكالته عن زينه عدنان الصياد احد ورثة عدنان محمد الصياد سند ملكية بدل ضائع لمورثها في العقار 3777 شحيم.
للمعترض مراجعه الأمانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

**إعلان**
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب اكرم جميل السياغي وكيل احمد جمال عبد الرحمن سند لمورثه عبد الرحمن جميل سنو سندات تمليك بدل ضائع للعقارات 377، 431، 453، 1107، 1104، 1279 شانيه.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

سينما

«جواهر غير مصقولة» مزيج من الإثارة والدراما والكوميديا، مشحون بقلق كبير

«اتلانتك» ملحمة رومانسية، تدافع عن الحب الحقيقي ضدّ الزيجات المدبرة

«التذكار» يروي علاقة حب غريبة في ثمانينيات القرن الماضي

# موسم الجوائز 5: الحبّ بأطواره الغريبة

إنها المقالة الاخيرة في سلسلة «موسم الجوائز». طبعاً، الافلام المهمة هذه السنة تحتاج إلى اكثر من ذلك. فهناك 50 فيلماً تقريباً تُعتبر الاهم في 2019، لم نذكرها كلّها، لكنّنا مررنا وكتبنا عن الافضل خلال عرضها في المهرجانات العالمية او في الصالات مثل «قصة زواج»، «إني اتهم»، «جوكر»، «عن الخلود»، «الطائر الملون»، «الإيرلندي»، «جدار الصوت»، «ريتشارد جويل».... نكمل المقالة الاخيرة بثلاثة افلام لننهي بعدها الموسم السينمائي ونبدأ من جديد في منتصف هذا الشهر مع «مهرجان برلين السينمائي» في دورته السبعين.

شفيق طبارة

## «جواهر غير مصقولة» ★

جوشواوبت سفدي (الولايات المتحدة)

بعد مشاهدة الفيلم الأخير للأخوة سفدي، نتأكد من أنهما يعرفان تماماً كيف يصوّران القلق ويثيران المشاعر ويطلقان العنان للتوتر الذي يضغط على أعصابنا ويرفع ضغط دمنا. التوتر الناجم عن فيلم «جواهر غير مصقولة» ينمو تدريجاً إلى درجة لا يمكن إيقافها. مزيج من الإثارة والدراما والكوميديا، مشحون بقلق كبير حول ما يمكن أن يحدث في رحلة دائرية في أحياء نيويورك ومكاتبها ومحلات الألماس والمباني الكبيرة والزجاج والمرايا بوتيرة سريعة جداً. الفيلم عبارة عن لعبة خطرة بطلها هاورد رتنر (آدم ساندلر)، الغاضب، المتلاعب وغير المسؤول. هاورد يبيع الألماس والمجوهرات والساعات التي يستوردها أو يستعيرها أو يقترضها ليراهن بمالها. كلامه عبارة عن وعود زائفة وأكاذيب لكلّ من يريد منه المال، يهمل أسرته ويحافظ على علاقة غرامية مع موظفة في متجره. في الأساس، هو محتال يثق دائماً بأن المكسب الافتراضي للاحتيال التالي، سيسمح له بسداد الديون السابقة، رغم أنه يعلم جيداً بأنه يدور في حلقة مفرغة وأنّ الأمر سينتهي باحتيال ثانٍ واقتراض آخر ليسدّد ما عليه. ولكنه دائماً ما يثق بأنّ المراهنات سوف تنتشله من محنته...

> هذا ما علّمته إياه الرأسمالية.

«جواهر غير مصقولة» فيلم عن الجشع والخيانة والجنون والهوس الذي يقود البعض للعبش في دوامة انتحارية. الحاجة إلى الأدرينالين تشكّل الدافع لإكمال الطريق حتى حين تعرف المخاطر. إنها الحاجة إلى الفوز والاعتقاد بأنه يمكن السيطرة على المصير من خلال المراهنات. وإن ضاع الرهان، هناك دائماً فرصة ثانية.

### «جواهر غير مصقولة» فيلم عن الجشع والخيانة والجنون والهوس الذي يقود إلى دوامة انتحارية

«مونوس» دراما اجتماعية اخلاقية تُوجّه نظرة نقدية إلى العنف

شاقة وتطوّر غرائز البقاء الأساسية وتتغلّب على العديد من العقبات الطبيعية وتهبط إلى الجحيم بحثاً عن الحرية والحقيقة.

### «التذكار»

جواناهوغ (بريطانيا)

فيلم جوانا هوغ الأخير يتحدث عن الفن، ويفعل ذلك من خلال الفكاهة والبساطة والبصيرة. «التذكار» يروي علاقة حب غريبة في ثمانينيات القرن الماضي، بين طالبة سينما ورجل غريب، سرعان ما تتحوّل إلى نوع من الهوس. الفيلم عبارة عن ذكريات المخرجة نفسها وعن تجربتها في ذلك الوقت، بخاصة في ما يتعلق بعلاقتها مع رجل مدمن على الهيروين. قدمت المخرجة هذه الذكريات بوضوح في بنية فيلمها والقصة التي روتها وعكستها على ذكرياتها... هذه الذكريات قدمت بطريقة انطباعية ومراوغة بعض الشيء، بعيدة وقريبة في الوقت نفسه، تشبه تماماً الذكريات البعيدة.

### «اتلانتك»

هاني دبوب (فرنسا)

مستوحى من فيلمها القصير (2009) الذي يحمل العنوان نفسه، تروي المخرجة الفرنسية السنغالية الأصل في فيلمها الجديد «أتلانتك» قصة حبّ مستحيلة بين امرأة سينغالية جميلة وشابة تُدعى أدا، وعامل بناء صغيرة هي أنه في غضون عشرة أيام، سوف تتزوّج أدا من عمر الثري الذي لا تكن له أي مشاعر ولكنه العريس المثالي لعائلتها. من حيث المبدأ، يعدّ الفيلم ملحمة رومانسية، تدافع عن الحب الحقيقي ضدّ الزيجات المدبرة في دراما عن الكفاح وتمكين المرأة وتحريرها. لكنه أيضاً يتعامل مع مواضيع أخرى أهمها الهجرة غير الشرعية والرأسمالية والحياة في داكار الفوضوية. فانتازيا، غموض، وثورة وحب وأفكار نسوية، يتارجح الفيلم بين القصص والمواضيع، وغالباً ما يتغير أبطاله. الطريقة التي تقدم المخرجة فيها الفيلم تنزلق تدريجاً من الواقعية إلى الفانتازيا حيث تبدأ أساطير الأسلاف بالتدخل في القصة. دائماً ما يحيط الشخصيات طيف «سينما بالاس»، أوّل صالة فخمة تعرض أفلاماً ناطقة. هكذا انتشرت السينما الناطقة، وكان الذين يعرفون اللغة الأجنبيّة، يفهمون ما ترويه الأفلام. وقد رحّب كثير من المثقّفين والناطقين باللغات الأجنبيّة بالسينما، واستمرّ الأمر على هذه الحال إلى أن بدأ دوبلاج الأفلام. فانتشرت الأفلام المستوردة وتعزّزت مكانتها عند المشاهدين. بدأ إنتاج أفلام إيرانيّة ناطقة منذ سنة 1930، فظهر أوّل فيلم ناطق بشكل جدي سنة 1932 وهو فيلم «دختر لُر» (فتاة من لورستان) الذي أخرجه عبد الحسين سپنتا، وقد أُخذت قصّته من حكاية شعبيّة. واصلت السينما الإيرانيّة طريقها التصاعدي من حيث عدد ونوع الأفلام، وصولاً إلى اليوم.

### الأرمن: حضور مؤثر

من المواضيع البارزة عند مراجعة تاريخ السينما الإيرانية، هي حضور الأرمن المؤثّر في هذه السينما. لا بدّ من التطرّق إليه في هذا المجال. يعود تاريخ حضور الأرمن في إيران إلى 400 سنة في فترة حكم الشاه عباس الصفوي، حيث هاجر الأرمن من المناطق الجبلية الشمالية إلى السهول المركزية في إيران. منذ حضور الأرمن في إيران، لعب فنّانون أرمن أدواراً مؤثّرة في الفنون كالرسم والعمارة والموسيقى والمسرح والسينما. وفي السينما الإيرانية، حصل الكثير من الأحداث الأوائل بيد الأرمن، كصنع أوّل فيلم طويل سنة 1929 وتأسيس أوّل مدرسة سمّيت بـ «المدرسة الارتيستية للسينما» سنة 1930 على يد أوانس أوغانيانس.

سنة 1929، صنع آوانس أوهانيان (أوغانيانس) الذي كان يدرس السينما في موسكو أوّل فيلم طويل بمساعدة خان بابا معتضدي، عنوانه «أبي و رابي». هذا الفيلم الكوميدي كان صامتاً وصوّره معتضدي. لكن لم يبق أثر منه سوى ما كُتب عنه من المذكّرات. كان الفيلم كوميدياً يمثّل فيه رجلان أحدهما قصير القامة والآخر طويل القامة يقومان بأعمال مضحكة. وكذلك، حوى الفيلم مشاهد من الرسم بريشة الرسّام الإيراني فريدريك تالبرك السويدي الأصل.

أمّا الفيلم الثاني لأوهانيان فهو «حاجي آقا اكتور سينما» الذي صنعه سنة 1932. وكان حاجي آقا يعتقد بأنّ السينما عامل لانحراف الإنسان عن الطريق السليم. لذلك قامت ابنته وصهره بتصويره في أنحاء المدينة من دون علمه، ومن ثمّ أخذاه إلى السينما بعد تمهيد سرّيّ لهذا الأمر كي يرى الفيلم. وهكذا أحبّ السينما. هدف هذا الفيلم إلى إظهار الشرخ في وجهات نظر الجيلين وتغيير الظروف السياسية والاجتماعية الإيرانية من التقليد إلى الحداثة. وقد كُتب في ورقة دعاية له نُشرت «ستشاهدون جميع الأعمال المدهشة التي وقعت في كافيه بارس بشكل لافت للنظر: الكوميديا، والدراما، والرقص والموسيقى الإيرانيّة».

محاولة أوغانيانس لترسيخ ثقافة السينما جعلته شخصية مقبولة ومحبّبة ومؤثرة في تاريخ السينما الإيرانية. بعد وفاته سنة 1960، ظهر بعض الأرمن الآخرين في السينما ممن كان لهم خلفية نشاط مسرحي. من أبرزهم صامويل خاتشيكيان الذي نشط في الإخراج وكتابة السيناريو والمؤثرات الخاصة، والدعايات، حيث صنع أوّل فيلم دعائي إيراني. كما أفاد من المونتاج والأعمال الفنية في أفلامه الأخيرة من الفيلم تحفر عميقاً داخل قلب كلّ مشاهد، النظرة الأخيرة هي من أعظم تجليات السينما التي تفيض بالمشاعر وتترك المشاهد متيماً بما يرى.

### «مونوس»

اليخاندرو لانديس (كولومبيا)

ثمانية مراهقين مجندين يخضعون لتدريبات عسكرية عنيفة صارمة، من قبل مجهولين، رهينة أجنبية وبقرة... هم أبطال هذا النزاع المسلّح في هذه العزلة الجغرافية. دراما اجتماعية أخلاقية مستمدة من أحداث العصابات والخلايا المتمردة على والعواطف. نقد واضح لقوة النظام الأبوي وسلطة الرجل عبر التاريخ، بطريقة شاعرية تتدفّق بشكل طبيعي غير عادي. تستمر المخرجة الفرنسية في تقديم حياة النساء الجنسية، وهذه المرة تاخذنا إلى التاريخ بعلاقة حب تحرق القلوب وتثير المشاعر فقط بالنظرات والصمت. ببساطة مدهشة، قدمت لنا سيلين الحزن والسعادة ونشوة الحب، أجبرتنا على الغرق مع شخصياتها وحبّها. الخمس الدقائق الأخيرة من الفيلم، النظرة الأخيرة فيلمه التاسع معقّد، جميل وثري وفوضوي بشكل مرتب... تماماً مثل هوليوود.

### «بورتريه فتاة تحترق»

سيلين سياما (فرنسا)

تعرف سيلين سياما كيف تحول شاشة السينما إلى لوحة مليئة بالحب والأنوثة. في فيلمها الأخير، تروي قصة رغبة وحبّ بين امرأتين في نهاية القرن الثامن عشر. دراما رومانسية دقيقة ومتوازنة بين المتوقّع والغموض، تزدهر فيها المشاعر الشعبية التي تتجلى من خلال التعليقات والاقتباسات والمحاكاة الساخرة والموسيقى والبرامج التلفزيونية. في فيلمه الأخير، هناك أيضاً حنين إلى لوس أنجليس، تلك المدينة المليئة بالصور والشوارع المزيّنة بالإعلانات وواجهة المحلات التجارية ودور العرض السينمائية. سينيفيلي أصيل، لا يعرف فعل شيء إلّا السينما من خلال السينما. يكتب التاريخ على هواه، ويحرّك الشخصيات كيفما أراد، يدخل السينما في السينما ويجمع الكثير من الأساليب وبصمته دائماً واضحة. فيلمه التاسع معقّد، جميل وثري وفوضوي بشكل مرتب... تماماً مثل هوليوود.

### «حدث ذات مرة في هوليوود»

كوينتن تارنتينو (الولايات المتحدة)

الفيلم التاسع للمبدع كوينتن تارنتينو مختلف كلياً وشخصي تماماً. لعله أيضاً الأكثر نجاحاً في كوريغرافيا التصوير السينمائي. العنف والفكاهة والجنون والخيال والتاريخ... قليل من هذا كلّه يحتويه «حدث ذات مرة في هوليوود». جميع أعمال تارنتينو مليئة بالحنين إلى الماضي، بشكل عام حنين إلى الثقافة الشعبية التي تجتلى من خلال التعليقات والاقتباسات والمحاكاة الساخرة والموسيقى والبرامج التلفزيونية. في فيلمه الأخير، هناك أيضاً حنين إلى لوس أنجليس، تلك المدينة المليئة بالصور والشوارع المزيّنة بالإعلانات وواجهة المحلات التجارية ودور العرض السينمائية. سينيفيلي أصيل، لا يعرف فعل شيء إلّا السينما من خلال السينما. يكتب التاريخ على هواه، ويحرّك الشخصيات كيفما أراد، يدخل السينما في السينما ويجمع الكثير من الأساليب وبصمته دائماً واضحة. فيلمه التاسع معقّد، جميل وثري وفوضوي بشكل مرتب... تماماً مثل هوليوود.

العنف والفكاهة والجنون والخيال والتاريخ في «حدث ذات مرة في هوليوود»



zoom

# تسعون عاماً مرّت على «فجر» السينما الإيرانية

فاطمة برجكاني

رغم بعض الأخبار المنتشرة في الإعلام عن مقاطعة بعض الفنّانين الإيرانيين لـ«مهرجان الفجر السينمائي» على خلفية الاحتجاجات على سياسة الحكومة، فإنّ المهرجان انطلق قبل يومين بدورته الثامنة والثلاثين في قسم الأفلام الإيرانية ليستمر حتى 11 منه. بدأت عروض أفلام إيرانية في 28 صالة في طهران، إضافة إلى 54 صالة في المحافظات الإيرانية. يشارك في المهرجان خمسون فيلماً من أحدث إنتاجات السينما الإيرانية، ويتنافس أكثر من عشرين فيلماً للحصول على الجائزة. أمّا القسم الدولي للمهرجان، فسيُقام في 16 نيسان (أبريل) حتّى 24 منه.

يعدّ «مهرجان الفجر» أبرز وأهمّ مهرجان سينمائي تعقده سنوياً «مؤسّسة فارابي» تحت إشراف وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، في شهر شباط (فبراير) من كلّ عام في الذكرى السنوية لانتصار الثورة الإسلامية في إيران. وتُعرض أفلام متعدّدة من جميع أنحاء العالم. بدأ هذا المهرجان سنة 1983 كبديل لـ «مهرجان طهران الدولي للأفلام» الذي كان يُقام قبل ثورة 1979 وكانت تتنافس فيه أفلام مختارة للسينما الإيرانية، إضافة إلى أفلام دولية. بعدما توقّف أربع سنوات في فترة الثورة، عاد في إطار جديد. كان يختصّ بإنتاجات السينما الإيرانية، إلّا أنّه ضمّ القسم الدولي منذ 1996، حيث يتنافس المتسابقون للفوز بجائزة «العنقاء البلورية»، إضافة إلى «دبلوم الشرف» و«القرص الذهبي». كما أنّ أقساماً أخرى أضيفت إلى المهرجان كقسم «السينما الوثائقية» و«الفيلم القصير» وأفلام «الرسوم المتحركة» و«الفنّ والتجربة».

اليوم، هناك أقسام مختلفة للمهرجان تتنافس فيه الأفلام كجائزة أفضل ممثل وممثلة، أفضل إخراج، أفضل فيلم، أفضل سيناريو، أفضل ممثل وممثلة دور ثانٍ، أفضل مونتاج، أفضل موسيقى، أفضل مؤثرات بصرية، أفضل مؤثرات ميدانية، أفضل ماكياج، أفضل هندسة صوتية، وأفضل تصوير. وتتشكل هيئة التحكيم للأفلام الإيرانية في الدورة الحالية من: نرجس آبيار، تورج أصلاني، عباس بلوندي، رضا بور حسين، فريدون جيراني، سعيد راد، محمد مهدي عسكر بور، طهماسب صلح جو ومازيار ميري.

### نظرة إلى البدايات

إذا اعتبرنا أنّ السينما الإيرانيّة بدأت بإنتاج أوّل فيلم سنة 1929 وهو الذي تمّ على يد آوانس أوهانيان (أوغانيانس) بمساعدة خان بابا معتضدي، فهي تنهي اليوم تسعين عاماً من حياتها. ولكن إذا أخذنا في الاعتبار دخول أوّل جهاز سينماتوغراف إلى إيران، تكون سنة 1901 نقطة بداية السينما الإيرانيّة. ففي هذه السنة، سافر مظفّر الدين شاه، من ملوك عائلة القاجار الحاكمة في إيران إلى فرنسا، وشاهد جهاز سينماتوغراف وأعجب به، وأمر بشرائه. وبعد عدد من السنوات، كثر استخدام هذا الجهاز للعروض العامّة للأفلام، وتمّ افتتاح أوّل قاعة سينما سنة 1904 في طهران العاصمة.

بدأت السينما في إيران كوسيلة يستخدمها أهل بلاط القاجار والأعيان، حيث كانت تُعرض الأفلام المستوردة من روسيا بواسطة الجهاز الخاص، في المناسبات والحفلات، واستغرق الأمر بضع سنوات كي تستطيع العامّة من الناس استخدام هذا الجهاز ومشاهدة الأفلام. أمّا سنة 1930، فكانت مهمّة في تاريخ السينما الإيرانيّة، إذ شهدت افتتاح «سينما بالاس»، أوّل صالة فخمة تعرض أفلاماً ناطقة. هكذا انتشرت السينما الناطقة، وكان الذين يعرفون اللغة الأجنبيّة، يفهمون ما ترويه الأفلام. وقد رحّب كثير من المثقّفين والناطقين باللغات الأجنبيّة بالسينما، واستمرّ الأمر على هذه الحال إلى أن بدأ دوبلاج الأفلام. فانتشرت الأفلام المستوردة وتعزّزت مكانتها عند المشاهدين. بدأ إنتاج أفلام إيرانيّة ناطقة منذ سنة 1930، فظهر أوّل فيلم ناطق بشكل جدي سنة 1932 وهو فيلم «دختر لُر» (فتاة من لورستان) الذي أخرجه عبد الحسين سپنتا، وقد أُخذت قصّته من حكاية شعبيّة. واصلت السينما الإيرانيّة طريقها التصاعدي من حيث عدد ونوع الأفلام، وصولاً إلى اليوم.

### الأرمن: حضور مؤثر

من المواضيع البارزة عند مراجعة تاريخ السينما الإيرانية، هي حضور الأرمن المؤثّر في هذه السينما. لا بدّ من التطرّق إليه في هذا المجال. يعود تاريخ حضور الأرمن في إيران إلى 400 سنة في فترة حكم الشاه عباس الصفوي، حيث هاجر الأرمن من المناطق الجبلية الشمالية إلى السهول المركزية في إيران. منذ حضور الأرمن في إيران، لعب فنّانون أرمن أدواراً مؤثّرة في الفنون كالرسم والعمارة والموسيقى والمسرح والسينما. وفي السينما الإيرانية، حصل الكثير من الأحداث الأوائل بيد الأرمن، كصنع أوّل فيلم طويل سنة 1929 وتأسيس أوّل مدرسة سمّيت بـ «المدرسة الارتيستية للسينما» سنة 1930 على يد أوانس أوغانيانس.

سنة 1929، صنع آوانس أوهانيان (أوغانيانس) الذي كان يدرس السينما في موسكو أوّل فيلم طويل بمساعدة خان بابا معتضدي، عنوانه «أبي و رابي». هذا الفيلم الكوميدي كان صامتاً وصوّره معتضدي. لكن لم يبق أثر منه سوى ما كُتب عنه من المذكّرات. كان الفيلم كوميدياً يمثّل فيه رجلان أحدهما قصير القامة والآخر طويل القامة يقومان بأعمال مضحكة. وكذلك، حوى الفيلم مشاهد من الرسم بريشة الرسّام الإيراني فريدريك تالبرك السويدي الأصل.

أمّا الفيلم الثاني لأوهانيان فهو «حاجي آقا اكتور سينما» الذي صنعه سنة 1932. وكان حاجي آقا يعتقد بأنّ السينما عامل لانحراف الإنسان عن الطريق السليم. لذلك قامت ابنته وصهره بتصويره في أنحاء المدينة من دون علمه، ومن ثمّ أخذاه إلى السينما بعد تمهيد سرّيّ لهذا الأمر كي يرى الفيلم. وهكذا أحبّ السينما. هدف هذا الفيلم إلى إظهار الشرخ في وجهات نظر الجيلين وتغيير الظروف السياسية والاجتماعية الإيرانية من التقليد إلى الحداثة. وقد كُتب في ورقة دعاية له نُشرت «ستشاهدون جميع الأعمال المدهشة التي وقعت في كافيه بارس بشكل لافت للنظر: الكوميديا، والدراما، والرقص والموسيقى الإيرانيّة».

محاولة أوغانيانس لترسيخ ثقافة السينما جعلته شخصية مقبولة ومحبّبة ومؤثرة في تاريخ السينما الإيرانية. بعد وفاته سنة 1960، ظهر بعض الأرمن الآخرين في السينما ممن كان لهم خلفية نشاط مسرحي. من أبرزهم صامويل خاتشيكيان الذي نشط في الإخراج وكتابة السيناريو والمؤثرات الخاصة، والدعايات، حيث صنع أوّل فيلم دعائي إيراني. كما أفاد من المونتاج والأعمال الفنية في أفلامه ليُدخل السينما الإيرانية مرحلة جديدة في صناعة الأفلام. إضافة إلى ذلك، صنع خاتشيكيان أول فيلم بوليسي في إيران، وحصل على جائزة أفضل مخرج في الدورة الأولى لمهرجان الأفلام. وحاز لقب «هيتشكوك إيران» بعد فيلميه «صرخة منتصف الليل» و«خطوة إلى الموت»، ما جعله رائداً في الأفلام البوليسية الإيرانية. ميشا غيراغوسيان الأرمني كان من المصمّمين الأوائل للديكور واستخدام اللافتات في السينما الإيرانية. وموشق سروري المخرج الأرمني الذي صمّم ديكورات مميّزة ومؤثرات خاصّة. أمّا روبيك منصوري الموسيقار الأرمني، فكان له دور بارز في فنون الصوت والموسيقى في العديد من الأفلام الإيرانية. ساهم كلّ من غورغن غريغوريانس وروبيك زادوريان في تعزيز الأسس التقنية للسينما الإيرانية بتأسيس استوديو «شهاب» ومختبر الطباعة والتصوير. كما أنّ «مركز إيران للأفلام» أسّسه زافين هاكوبيان سنة 1927. ويعتبر لوريس تشكنافاريان وواروج هاخ بانديان من روّاد الموسيقى، حيث عُرفا بشقّ طرق جديدة في ما يخصّ الموسيقى في السينما الإيرانية.

إضافة إلى ذلك، قام بعض الأرمن الإيرانيين بتأسيس قاعات سينما، وكانت «سولي» أوّل قاعة سينمائية في شكلها الحديث، أسّسها ألك ساغينيان سنة 1900 في مدينة تبريز التي كانت رائدة في مجال السينما والمسرح في إيران. كما أسّس التاجر الأرمني آرتاشس باتماغريان سينما «تجدّد» في شارع الفردوسي في طهران سنة 1912، إضافة إلى تأسيسه سينما «خورشيد» سنة 1917. وتأسيس سينما صيفية سنة 1920. جورج اسماعيلوف وناسار خاتشاطوريان أيضاً كانا ممّن أسّسوا قاعات سينما في إيران في ما بعد. أمّا تأسيس استوديوات الأفلام، فكان موضع اهتمام الأرمن في إيران أيضاً، حيث أسّسوا ثمانية استوديوات للتصوير والشؤون الفنية السينمائية.

إضافة إلى صامويل خاتكشيان الذي أشرنا إلى ريادته في السينما الإيرانية، برز بعض المخرجين الأرمن الآخرين، منهم آربي آوانسيان وشاهين سركيسيان، وواروج كريم مسيحي وليفون خانكلديان هفتفان. واللافت أنّ الأرمن حصلوا على ستّ جوائز خلال سبع وثلاثين دورة من «مهرجان الفجر السينمائي». ويعتبر واروج كريم مسيحي صاحب الرقم القياسي بين السينمائيين الأرمن في إيران بحصوله على أربع جوائز والترشح لثماني مرّات في فئة الإخراج والسيناريو والتدوين. كما أنّ روبيك منصوري حصل على جائزة الميرحله في فئة الصوت، إضافة إلى سيّدتين أرمنيتين حصلتا على جائزة أفضل ممثلة دور ثانٍ، هما آنيك شفرازيان وماهايا بطروسيان.

أمّا في السنوات الأخيرة، فتضاءلت النشاطات والمساهمات السينمائية للأرمن في السينما الإيرانية، بحيث لا يتجاوز عدداً قليلاً من الممثلين والفنيين، ما يطرح تساؤلات لدى بعض النقّاد السينمائيين، عن انخفاض نشاطاتهم، مقارنة بحضورهم في تاريخ هذه السينما.

ملصق الدورة 38 من المهرجان

* Uncut Gems متوافر على نتفليكس

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 3 شباط 2020 العدد 3971

صورة وخبر

هذا الجرس الذي ينتمي إلى قصر «مافرا» في مدينة مافرا الواقعة على بعد 28 كيلومتراً من مدينة لشبونة، خضع للترميم أخيراً. بعد عشرين عاماً من الصمت، عاد النشاط إلى الأجراس الـ 98 في كاتدرائية قصر «مارفا» الذي بناه ملك البرتغال جان الخامس في القرن الثامن عشر. جاء ذلك بعدما خضعت لعملية ترميم وصيانة استغرقت سنوات (باتريسيا دي ميلو موريرا ـ أ ف ب)

## نزيه أبو عفش
## يوميات ناقصة

### أريدُ «هناك»...

أريدُ إلهاً لا يُشركُ بي، وبلاداً لا تَخونني.
أريدُ كهفاً، إذا خرجتُ منه في الصباح أعرفُ أنني عائدٌ إليه في آخرةِ الليل؛
وقبراً، قبراً بلا عَلمٍ ولا مئذنةٍ ولا حرسٍ ولا نشيد،
إذا أسندتُ رأسي إلى حجارتهِ
أنامُ غيرَ خائفٍ من قراصنةِ الكوابيسِ، وناهِبي الخواتمِ والأقراطِ وبدلاتِ أسنانِ الموتى.
أريدُ ملجأً في الـ «هناكْ»، في أبعدِ «هناكٍ» ممكن،
أسعى في زواريبهِ الآمنةِ السعيدة، كما يفعلُ صعاليكُ الأزمنةِ الغابرة،
بدون أن يُقالَ لي، كلما لمستُ حجراً، أو وطئتُ رصيفاً، أو تطاولتُ بعينيّ على أغصانِ شجرةٍ أو أغصانِ امرأةْ: «إلزمْ حدودكَ أيها الصعلوكُ عديمُ الكرامة والأصل!».
أريدُ، إذا وقعتُ في الليل،
أن أعرفَ (أنْ أحلمَ على الأقلّ) أنّه مُنتهٍ لا محالة
وأن صباحاً عزيزاً ينتظرني في نهايته.
..
قولاً واحداً:
أريدُ ما تأنفُ البهيمةُ مِن قولِ «أريدهُ وأتمنّاه»:
أن أسعى، وآكلَ (بدون أن أتوسّلَ وأقولَ «شكراً!»)، وأنامَ (أنامَ مطمئنّاً إلى أنني لن أظلّ نائماً إلى الأبد)
أريدُ، حيثُ أفترضُ أن يكونَ مسقطاً لجثماني، أن يكونَ لي مسقطُ حياةٍ أو مسقطُ قلب!
: أريدُ وطناً صالحاً للأحلام، وكافياً لمزاولةِ الحياة!
وطناً... لا أكثر.

## منوعات

### موعد يتجدد: «نانا» نجمة المدينة

يقدّم «مترو المدينة»، في 27 شباط (فبراير) الحالي، عرضاً جديداً من «ديسكوتيك نانا» (كتابة وإخراج هشام جابر). إنّه عمل متخيّل بين عامَيْ 82 و89 لشخصيات فنية تستضيفها «نانا» في برنامجها الزاخر بالفقرات الفنية. يشارك فيه: ياسمينا فايد (نانا)، إيلي رزق الله (جميل جمال الجامل)، كوزيت شديد (سهام)، خالد صبيح (الأخطل الوسط) وبول سعدو (إلهام الناشف). أما الموسيقيون، فهم: أحمد الخطيب (إيقاعات)، فرح قدور (بزق)، مكرم أبو الحسن (باص) وضياء حمزة (كيبورد وهارمونيكا). كما يحلّ زياد عيتاني وزياد شكرون ودانا ضيا ضيوف شرف على العرض.

«ديسكوتيك نانا»: الخميس 27 شباط ـ 21:30 ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت).
للاستعلام: 76/309363

### الكوميكس العربي إن حكى!

تقيم منصّة «طُش فِش» احتفال إصدار ومعرضاً في «دار النمر للفن والثقافة». الافتتاح سيكون في 12 شباط (فبراير) الحالي (س: 18:00)، على أن يستقبل المعرض الزوار في 13 و14 من الشهر نفسه (بين س: 11:00 و19:00). هكذا، تبصر سلسلة الكاريكاتور والكوميكس العربي «طُش فِش 8» النور مع أربع قصص حصرية. وهناك أيضاً كتاب «ذا ديمون» لجعفر الزين الذي يتخيّل مستقبل لبنان كدولة بائسة مزّقها الفساد والفضائح والأكاذيب، و«ذهاب وإياب» لروجيه فغالي حول الروح التي تتحرك بين والدين، لبنان الوطن وفرنسا البلد المتبنّى.

12 و13 و14 شباط ـ «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو ـ بيروت).
للاستعلام: 01/367013

### مفقودو الحرب... ما زالوا بيننا

بعد غدٍ الأربعاء، يدعو «معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية» في «الجامعة الأميركية في بيروت» لحضور حلقة نقاش بعنوان «مفقودو الحرب الأهلية في لبنان: ثمن النسيان وغياب عدالة ما بعد النزاع» (تديرها فاطمة الموسوي) في قاعة المحاضرات التابعة له. في ظلّ التطورات الأخيرة، ما هو موضع قضية المفقودين على خارطة المطالب؟ هذا السؤال وغيره من المسائل العالقة ستُبحث في النشاط الذي يشارك فيه كل من: الباحثة والناشطة لينا قماطي التي ستتحدث عن كتابها «المرحلة الانتقالية ما بعد النزاع في لبنان: مفقودو الحرب الأهلية»، المحامي نزار صاغية الذي واكب القضية وقاربها قانونياً، ورئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان وداد حلواني التي ستتحدّث باسم الأهالي عن نضالهم الطويل، والباحثة والأستاذة المحاضرة في الـ AUB كارمن حسون أبو جودة. ستتطرّق الجلسة إلى الزوايا القانونية والسياسية المتعلقة بالقضية.

«مفقودو الحرب الأهلية في لبنان: ثمن النسيان وغياب عدالة ما بعد النزاع»: بعد غدٍ الأربعاء ـ الساعة الرابعة بعد الظهر ـ قاعة المحاضرات في «معهد عصام فارس» (AUB ـ شارع بليس).
للاستعلام: 01/350000 (مقسّم: 4150)

### باسم دحدوح أعياه «الانتظار»

يواصل معرض «الانتظار» للتشكيلي السوري باسم دحدوح (1964 ـ الصورة) استقبال الزوّار في غاليري Mission Art (مار مخايل) لغاية 10 شباط (فبراير) الحالي. الفنان الحائز دكتوراه من «جامعة حلوان» في 1998، اشتغل على معرضه الجديد الذي تسكنه فكرة الانتظار. على حدّ قوله في النص التعريفي عن أعماله الجديدة: «في هكذا لحظات، دائماً ما تتزاحم حكايا زمان، ووصايا أم عرب المتسرّبة من روايات فريد دحدوح، حول الريح الصفرا... الوباء... الغربة... الأزمة... الحب... الوفاء».

«الانتظار»: يومياً لغاية 10 شباط ـ من الساعة 11:00 حتى 20:00 ـ غاليري Mission Art (مار مخايل ـ بيروت).
للاستعلام: 01/448720

الإثنين 3 شباط 2020 العدد 91
Lundi 3 Février 2020 no91

الأخبار

# رأس المال

## في العدد

02
عبد الحليم فضل الله
**محاور تمهيدية للإنقاذ بأفق داخلي**

03
ابراهيم الأمين
**الأولويّة لتنشيط الاقتصاد لا لسداد الدّين**

05
محمد فاعور
**وضع اليد على المصارف أحد الحلول؟**

06
الأمجد سلامة
**إعادة تدوير رأس المال الوهمي**

08
زياد حافظ
**في النيوليبرالية: الجذور السياسية والفكرية [2]**

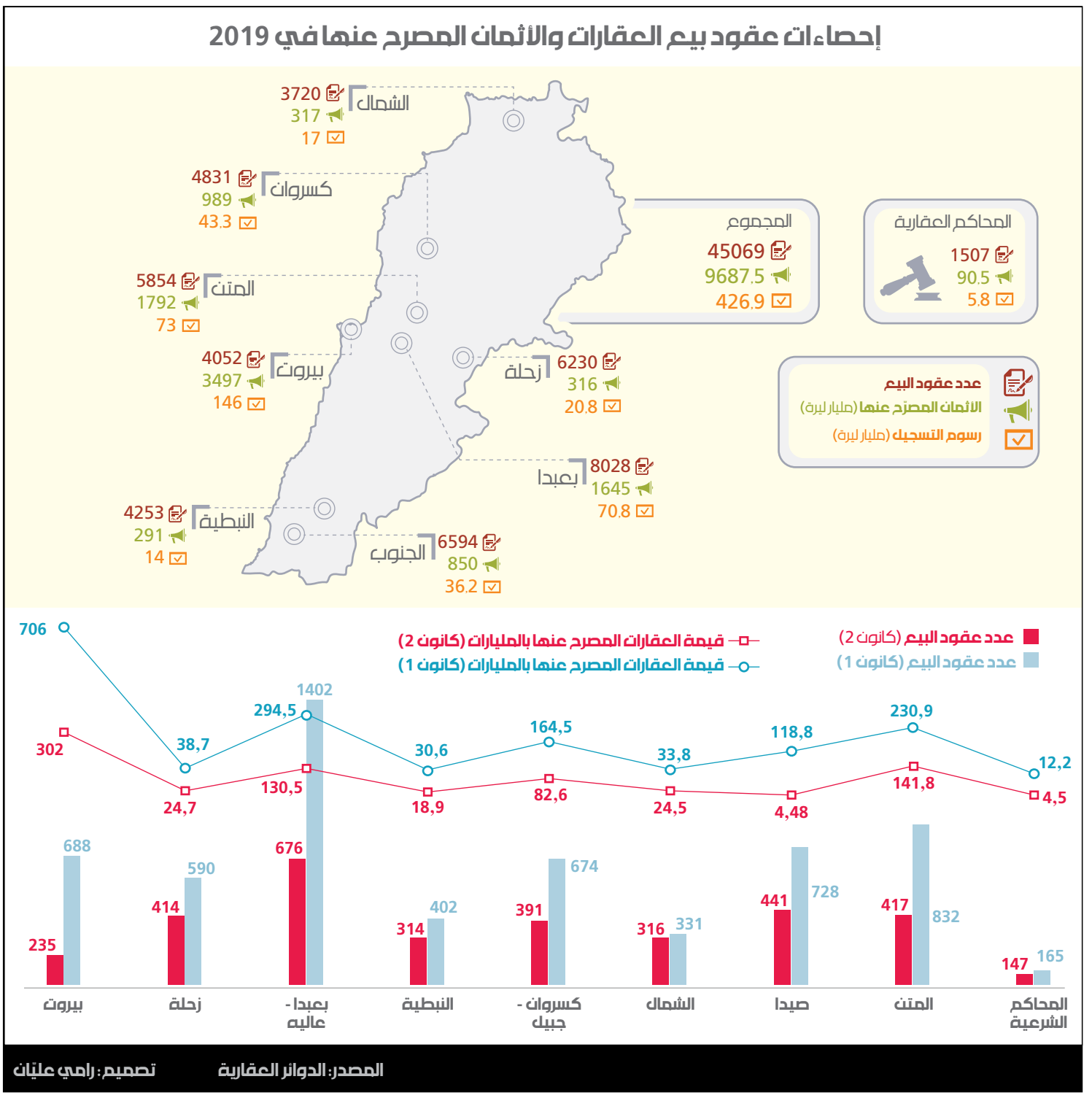


# شراء العقارات خديعة: ليست ملاذاً آمناً

**محمد وهبة**

شهدت الأشهر الأخيرة من 2019 تهافتاً على شراء العقارات بهدف تهريب الودائع من المصارف خوفاً من ضريبة عليها (قصّ شعر Haircut)، أو إجبار المودعين على تحويل أموالهم إلى أسهم في المصارف لانتشالها من الإفلاس. أصحاب الودائع لم ينتبّهوا إلى الكمين المنصوب لهم بعنوان «العقارات ملاذ آمن». شراء العقارات، وخصوصاً المبنية، لا ينطوي على اقتطاع مستتر لأموالهم فحسب، بل هو استثمار مخاطره شديدة الارتفاع: غير قابل للتسييل، أسعاره ستنخفض، تأجيره أصعب، ينمو في فقاعة انتقلت مخاطرها من التجّار إلى الأفراد.

في 2019، بلغ عدد عقود البيع المسجّلة في الدوائر العقارية نحو 45 ألفاً، وبلغت قيمة الأثمان المصرّح عنها في هذه العقود نحو 9687 مليار ليرة (6,4 مليار دولار على سعر الصرف في مصرف لبنان)، فيما بلغت قيمة الرسوم المستوفاة من هذه العقود نحو 427 مليار ليرة (283 مليون دولار). وكان لافتاً أن المسار الانحداري لعقود البيع العقارية والأثمان المصرّح عنها الذي بدأ في السنتين الماضيتين تعافى فجأة اعتباراً من آب 2019. فالقيود المقنّعة التي فرضتها المصارف على عمليات السحب والتحويل اعتباراً من منتصف 2018 بشكل هامشي ومتواضع، بدأت تزداد قساوة وتصبح معلنة أكثر فأكثر، ما ضرب ثقة المودعين بالمصارف، ودفعهم إلى تحويل أموالهم إلى الخارج أو سحبها نقداً خوفاً من حصول «هيركات». ومع بلوغ السقف الأقصى لهذه القيود، علقت ودائع في القطاع بقيمة تفوق 160 مليار دولار. بعضهم لجأ إلى «مخرج» شراء العقارات كوسيلة لتهريب الأموال بالاستناد إلى مقولة كان يروّج لها المصرفيون وتجار العقارات عن أن «العقار في لبنان ملاذ آمن».

في ظلّ القيود المفروضة على السحب والتحويل ووجود سعرَين لصرف الليرة مقابل الدولار، فإنّ عمليات الاقتطاع من الودائع تحصل يومياً. وما هو متاح للمودعين اليوم، هو أن يسحبوا ودائعهم بشيكات مصرفية محصور تداولها محلياً، سواء كانت بالدولار أو بالليرة. كذلك متاح سحب الأموال النقدية بالليرة وبالدولار ضمن سقوف دنيا. وفي المقابل، تجّار العقارات مدينون للمصارف، ما أفسح لهم المجال لقبول ثمن العقارات بواسطة الشيكات بالدولار مقابل إلغاء الحسومات التي كانت تصل إلى 45% من السعر المطلوب. كذلك وافقوا على تسديد الثمن بالليرة اللبنانية على أساس سعر الصرف في السوق الموازية، أي أدنى بـ30% من قيمة سعر الصرف الثابت. المصارف بدورها وافقت مع تجار العقارات على تسديد ديونهم بشيكات بالدولار أو بالليرة التي يتم تحويلها في المصرف إلى دولارات بالسعر المثبت من مصرف لبنان. هذه كانت الخديعة الأولى التي تعرّض لها المودعون وخسروا الكثير فيها.

أما الخديعة الثانية، فهي متعلقة بمخاطر شراء العقار:

- في أوقات الأزمات، يعدّ امتلاك العقار أحد أكثر الأصول التي يصعب إعادة بيعها وتسييلها.
- أسعار العقارات آيلة إلى الانخفاض حتى بعد ارتفاعها الآني الناتج من طلب غير مبرّر بحاجة السكن. عند انتهاء هذه الموجة، ستبدأ مرحلة ركود تستمرّ لفترة طويلة نسبياً. فعندما أوفى بعض التجّار ديونهم للمصارف، أوقفت المصارف قبول تحويل الليرة إلى دولار بالسعر الرسمي، وهؤلاء لم يعودوا بحاجة إلى شيكات المودعين الدولارية فعمدوا إلى تعليق البيع إلّا مقابل المبالغ الورقية، ورفع الأسعار. هم يعملون مثل مصاصي الدماء الذين لا يتوقفون إلا بعد حصولهم على قطرة الدم الأخيرة من الزبون.
- الفقاعة العقارية الناجمة عن تورّط التجّار في الاستدانة من المصارف بأكلاف مدعومة لتشييد شقق لا حاجة للسوق لها، ستبقى قائمة وإنما سينتقل جزء من مخاطرها كان على عاتق التجار والمصارف، إلى أفراد استعملوا مدّخراتهم وودائعهم لشراء «الملاذ الآمن». هذه الفقاعة ستنفجر عاجلاً أم آجلاً.
- بسبب انتقال عدد كبير من ملكية العقارات السكنية والتجارية إلى أفراد، سيكون هناك تنافس جدّي على التأجير، ما سيخفض أسعار الإيجارات أيضاً، وبالتالي سيكون المردود المتوقع من الاستثمار العقاري ضعيفاً للغاية.

لن تعود أسعار العقارات إلى الارتفاع قبل تعافي الاقتصاد، وهو مسار قد يأخذ وقتاً طويلاً يمتدّ لسنوات، ما يعني أنه لن يكون بإمكان الذي استثمر في شراء العقارات استرداد قيمة رأس ماله إلّا بعد سنوات، وهذا أسوأ من مفعول «إعادة جدولة الديون» التي تتيح تأجيل تسديد أصل المبالغ وخفض فائدتها، ففي حالة العقار فإنّ الاقتطاع يصيب رأس المال.

# الحلّ الداخلي ممكن

عبد الحليم فضل الله

هل يمكن إنقاذ الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي في لبنان من دون الخضوع لبرامج المؤسسات الدولية المعنية؟ مع ما تحتويه من شروط وقيود تفوق ربما طاقة البلد على التحمّل؟

لسنا ملزمين بتقديم إجابة فورية عن هذا السؤال قبل استنفاد فرص الحل الأخرى، بل إن السؤال الصحيح هو عن الإجراءات الذاتية التي يجب المبادرة إليها من دون إبطاء، والخطوات الجريئة التي من شأنها خفض حجم الأزمة وتخفيف كلفة الخروج منها ضمن برنامج وطني متكامل. أي إنه عوضاً عن شراء الحلول من الخارج، علينا أن ننتج مقارباتنا الخاصة التي تتضمن محاور الإنقاذ وخياراته ووسائله.

ونقطة البدء هي في إجراء تحليل دقيق وشفاف لوضعية القطاع المصرفي، لتشخيص فجوة الموارد بالعملات الصعبة وتحديد قيمة التمويل المطلوب لإعادة رسملة القطاع. يُفترض أن يلحظ ذلك، التراجع الفعلي للتصنيفين السيادي والائتماني للبلد والمصارف، وتراجعهما المرتقب في المدى المنظور. وفي جميع الأحوال لن تقلّ متطلبات الرسملة عن 12 مليار دولار، وقد تصل إلى أضعاف ذلك مع زيادة نسبة الديون المتعثرة بفعل الانكماش الاقتصادي، والأعباء الإضافية المترتبة على تطبيق المعيار الدولي الجديد لإعداد التقارير المالية 9 IFRS الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي في تموز 2014، ولا مناص من التقيّد بمندرجات هذا المعيار عاجلاً أو آجلاً لإعادة القطاع المالي في لبنان إلى سكّته الصحيحة.

### إعادة هيكلة القطاع المصرفي

ويجب أن تنطوي إعادة هيكلة القطاع، التي تشكّل المحور الأول للإنقاذ، على إجراءات متزامنة ومنسّقة، تشمل زيادات متتالية وتدريجية لرساميل المصارف على مدى خمس سنوات، وتمويل هذه العملية من طريق عمليات دمج مدروسة أو عبر تسييل موجودات خارجية ثابتة تملكها المصارف، وتقليص نطاق الانتشار المصرفي الذي لم يُثبت جدواه، وتحويل بعض فئات الودائع وشطورها إلى أسهم. ويمكن تمويل إعادة الرسملة أيضاً من خلال «استرداد» قسم من الأرباح المُوزعة التي حصلت عليها المصارف في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، وذلك من أصل 24,2 مليار دولار هي مجموع أرباح المصارف التجارية في الأعوام 1993-2018 والتي وُزّع نصفها تقريباً. علماً بأن هذه الأرباح تصل إلى 30 مليار دولار إذا أضفنا إليها إيرادات الهندسات المالية.

ولا يمكن أن نغفل في سياق تحديد متطلبات رسملة المصارف وحماية أصولها، التركيز الشديد وغير المقبول لموجوداتها. فكما بات معروفاً يستحوذ مصرف لبنان والحكومة على ما لا يقل عن 100 مليار دولار من أصول المصارف التجارية بالعملات الصعبة على شكل شهادات إيداع (نحو 22 مليار دولار)، وودائع زائدة في مصرف لبنان (أكثر من 40 مليار دولار) ونحو 20 مليار دولار من الاحتياطات الإلزامية على الودائع بالدولار، وما يزيد على 14,5 مليار دولار من سندات اليوروبوندز. فضلاً عما يقارب 80 ألف مليار ليرة لبنانية موزّعة بين سندات خزينة وشهادات إيداع واحتياطات إلزامية بالليرة اللبنانية. وتعاني القروض للقطاع الخاص من تركّز مماثل خصوصاً أن معظمها مرتبط بهذه الطريقة أو بتلك، بالقطاع العقاري المنكشف بدوره على عناصر الأزمة.

وهذا يحيلنا أيضاً إلى وضعية مصرف لبنان التي يجب استكشافها لمعرفة قيمة احتياطاته الصافية، والتوزيع الدقيق للأموال المودعة فيه والسندات الخارجية التي يحملها، و«أرباحه» الحقيقية، ومدى التطابق أو عدم التطابق بين آجال مطلوباته وموجوداته بحسب كل شريحة منها. وقد بات هذا الإفصاح ضرورياً وملحاً ولا غنى عنه، وبأعلى درجات الشفافية، لتسيير أيّ برنامج للإنقاذ، حتى لا تبقى معطياته رهن التوقعات والتكهنات والتقديرات غير الموثّقة.

### تسوية فورية للدين

يتضمن المحور الثاني للإنقاذ، تنفيذ تسوية شاملة وفورية لخفض قيمة الدين العام الذي يحمله المقيمون بالليرة اللبنانية وبالعملات الأجنبية، وتقارب نسبتها 85% من مجموعه. يمكن تحقيق ذلك من خلال مزيج من الإجراءات الضريبية (مثل فرض ضريبة تصاعدية على الثروات المالية الكبيرة لمرّة واحدة، وعلى الفوائد)، والنقدية (مثل حصول الخزينة على حصتها من أرباح فروقات القطع المتراكمة لدى مصرف لبنان، وخفض معدلات الفائدة المدينة والدائنة)، والاستثمارية/الاجتماعية (مثل استعمال جزء من رصيد صندوق نهاية الخدمة المقدر بنحو 11550 مليار ليرة في شراء حصص وأسهم في مؤسسات عامة، واستقطاب الأموال المودعة في المنازل وخارج القطاع المصرفي من خلال اكتتاب الجمهور بأسهم في استثمارات عامة جديدة، في شركة ثالثة للخليوي مثلاً أو في غيرها)، والهيكلية (بالتفاوض، مثلاً، على إعادة جدولة شاملة للدين العام المستحق للمقيمين واستبداله بآجال أطول وفوائد أقل). ومع أن إعادة هيكلة الديون أو جدولتها مكلفة ومثيرة للجدل فقد باتت ملحمّاً من ملامح الرأسمالية الحديثة.

من شأن هذه الإجراءات مجتمعة وغيرها خفض الدين العام بالليرة اللبنانية والعملات الأجنبية خفضاً ملموساً، تصل نسبة هذا الخفض في بعض السيناريوهات، إلى 50% لسندات اليوروبوند و25% للديون بالليرة اللبنانية. وبذلك يمكن السيطرة على تضخّم أعباء مجموع الدين العام، بحيث لا يزيد عن حجم الناتج المحلي في السنوات الخمس المقبلة، فيما يتوقع أن يتجاوز ضعف الناتج إذا بقي الوضع على حاله.

وستؤدي إجراءات تقليص الدين العام المذكورة آنفاً، إلى خفض خدمته بمقدار النصف في أقل تقدير، وبنسبة الثلثين إذا خُفّضت معدلات الفائدة المدينة على السندات وغيرها إلى النصف (وإلى أقل من ذلك لمحفظة مصرف لبنان)، وهو ما بات ممكناً وفعالاً في ظلّ إجراءات الرقابة على التحويلات.

### لعنة التدفقات

في المحور الثالث، لا بد من إعادة النظر جذرياً في سياسات لبنان تجاه الأموال الآتية من الخارج، المالية والنقدية، وفهمنا لطبيعتها ووظائفها. إذ يسود اعتقاد واسع بأن حل مشكلة السيولة يكون بالحصول على المزيد من التدفقات المالية، إما من خلال الديون الخارجية، أو عبر استقطاب الودائع من دول ومؤسسات مالية عالمية ومن الأفراد بعد استعادة الثقة بالمصارف. لكن يغيب عن أذهان أصحاب هذا الاعتقاد، أن التدفقات الهائلة التي تلقيناها في أكثر من ربع قرن، وساهمت في تضخيم ميزانيات المصارف لتلامس خمسة أضعاف الناتج المحلي، لم تكن فحسب فرصاً ضائعة للاستثمار والتنمية، بل كانت أيضاً سبباً في تصعيد الأزمة. تكفي الإشارة في هذا المجال إلى أن ودائع غير المقيمين ولا سيما السيادية منها، تعد ديوناً على البلد. باحتسابها تُصل نسبة دين لبنان الخارجي إلى 120% من الناتج، ويبلغ إجمالي الديون بالعملات بما في ذلك المطلوبات الصافية على مصرف لبنان ضعفي الناتج تقريباً، فيما يتجاوز مجموع الديون العامة والخاصة بالليرة اللبنانية وبالعملات ثلاثة أضعاف الناتج بكلفة سنوية توازي 30% من الناتج المذكور.

إن استقطاب مزيد من الأموال الخارجية مهما كان نوعها ومصدرها، سيرتب مديونية زائدة على الدولة وعبئاً إضافياً على الاقتصاد، إلا إذا أحسنّا توظيفها. فاستخدام هذه التدفقات كما هو متوقع في تمويل نفقات استهلاكية وجارية وتسديد الفوائد سيدخلنا في نفق جديد للمديونية، وحتى لو استُعملت في إعادة رسملة القطاع المالي وزيادة موجوداته الخارجية، فسينطوي ذلك على تحميل عموم المواطنين كلفة أخطاء لم يرتكبوها، بما فيها الأخطاء المزمنة في إدارة المخاطر المصرفية واستنزاف العملات الصعبة في نفقات لا طائل منها وفي إطار سياسات غير مسؤولة.

أظهرت خبرة البلدان التي مرت بأزمات سيادية ونقدية ومصرفية في أوروبا وآسيا وغيرها، أن ديون الدولة ليست وحدها مصدرَ القلق، بل الاقتراض الوطني مطلقَ بكل أشكاله سواء كان حكومياً في بعض الأحيان (مثل اليونان)، أو خاصاً في أحيان أخرى (مثل إيرلندا وإسبانيا). ويلاحظ جوزيف ستيغليتز، أن الديون تتحرك بسرعة حينما تقع الأزمة، من ميزانية القطاع الخاص إلى ميزانية القطاع العام. لكن بخلاف ذلك، كانت حركة الديون في لبنان بالاتجاهين: من الدولة إلى القطاع الخاص، الذي يحمل الجزء الأكبر من ديون الحكومة ومطلوبات المصرف المركزي؛ ومن القطاع الخاص إلى الدولة التي تضمن جزءاً كبيراً من ديون المصارف على القطاع الخاص، وهي ستضمن بالشراكة مع المصارف (من خلال المؤسسة الوطنية لضمان الودائع) شرائح من الودائع تصل قيمتها إلى 50 ألف مليار ليرة بعد رفع قيمة الضمانة أخيراً.

### الإصلاحات العميقة والدائمة

المحور الرابع للإنقاذ، يتعلق بوضع خطة طوارئ اقتصادية ونقدية (وخطة اجتماعية بطبيعة الحال لكنها تستحق بحثاً منفصلاً) تتضمن إجراءات دائمة ومؤقتة ذات أثر فوري ومباشر. وعلى رأس ذلك، تطبيق ما يمكن تسميته بالرقابة على الاستيراد Import control في السنوات الخمس المقبلة، من خلال رفع الرسوم الجمركية و/أو فرض قيود كمية هدفها تقليص فاتورة الاستيراد إلى ما يقارب النصف (إلى ما بين 8 مليارات و10 مليارات دولار). وبذلك ينخفض العجز التجاري من 20% من الناتج، إلى أقل من 10% منه، فيما يتضاءل عجز الحساب الجاري إلى مستويات متدنية وغير مسبوقة منذ نهاية الحرب الأهلية، بل قد يلامس الصفر إذا تحسنت التحويلات وحصل بعض التعافي في ميزان الخدمات. وفي جميع الأحوال، يجب صرف اهتمام أكبر على ميزان التجارة والخدمات وعلى الحساب الجاري، مقابل تركيز أقل على رصيد ميزان المدفوعات. لتحقيق فوائض في هذا الأخير يكفي تطبيق إجراءات نقدية ومالية ذات طابع مؤقت وهامشي وضعيف الصلة بالأداء الاقتصادي العام، أما تحسين أوضاع الميزان التجاري والحساب الجاري فيستوجب إصلاحات اقتصادية دائمة وعميقة.

لكن لبنان يواجه معضلة مماثلة لما تواجهه بعض دول الاتحاد الأوروبي ذات الاقتصادات الضعيفة نسبياً (كاليونان) التي تعاني من وطأة الشراكة في عملة موحدة (اليورو) مع دول ذات اقتصادات أقوى (كألمانيا). يصعب الجمع لمدة طويلة بين عجوزات كبيرة في الميزان التجاري من ناحية وتثبيت سعر الصرف من ناحية ثانية، من دون أن يؤدي ذلك إلى تحطيم قوائم الاقتصاد، وضرب آلية التصحيح التلقائي لاختلالات التجارة الخارجية.

يطرح بعض الباحثين الاقتصاديين، ومنهم وارن بافيت فكرة غير تقليدية في مواجهة هذه المعضلة، هي «قسائم التجارة» بوصفها رسوماً جمركية إضافية مبطنة، والتي يزيد أو ينقص سعرها بالتناسب مع زيادة العجز أو انخفاضه. قسائم التجارة هذه ذات قيمة رمزية تمنحها الحكومة للمصدرين بقيم تُوازي نسبة ضئيلة من صادراتهم، وعلى المستوردين، في المقابل، الحصول على هذه القسائم حتى يتاح لهم الاستيراد. وفي حالات العجز التجاري يرتفع سعر هذه القسائم فتزيد كلفة الاستيراد ويتقلص حجمه والعكس بالعكس في حالات الفائض.

ربما لا يمكن لبنان البدء بتطبيق هذه الآلية غير المجرّبة في دول أخرى، لكن بوسعه اعتماد سلّم للرسوم الجمركية يتحرك على نحو معاكس لمعدلات العجز التجاري، فيعوّض بذلك جزئياً عن المرونة المفقودة بفعل تثبيت سعر الصرف، وخصوصاً أن التوافق ما زال قائماً على عدم تعويم سعر الصرف رسمياً، في انتظار اللحظة التي يمكن فيها إجراء طلاق وديّ مع الدولار.

### أهوال الشروط

لا سبيل أمامنا إلا اتخاذ قرارات داخلية حاسمة تتطلب تضامناً سياسياً وقطاعياً واجتماعياً واسع النطاق. مهما كانت هذه القرارات قاسية، فهي أقل قساوة من أوجاع الارتطام بقاع الهاوية، وأقل مرارة من طعم الارتماء غير المشروط في أحضان المؤسسات الدولية. بعض الدول القوية تخفق في مجاراة برامج هذه المؤسسات الدولية وشروطها رغم أنها تملك ما تملكه من مركزية سياسية وصلابة إدارية وهيمنة ناعمة أو خشنة على مجتمعاتها بحيث توجّهها كما تريد... ليس هذا حالنا مع نظام توافقي متقادم وبطيء الإيقاع ومنقسم على نفسه وضعيف التأثير على مجتمعه وحافل بالتناقضات، ما يمنعنا من الاتجاه يميناً أو يساراً، بل من التقدم إلى الأمام.

**بات الإفصاح عن القيمة الصافية لاحتياطات مصرف لبنان والتوزيع الدقيق للأموال المودعة لديه والسندات الخارجية التي يحملها وارباحه الحقيقية والتطابق بين آجال مطلوباته وموجوداته أمراً لا غنى عنه لتسيير أيّ برنامج للإنقاذ**

**هناك إجراءات تتيح خفض الدين العام بالليرة وبالدولار بنسبة 50% لسندات اليوروبوندز و25% للديون بالليرة اللبنانية ما يسمح بالسيطرة على أعباء الدين حتى لا يزيد عن حجم الناتج المحلي في السنوات الخمس المقبلة**



# الأولويّة لتنشيط الاقتصاد لا لسداد الدّين

إبراهيم الأمين

المداولات غير المصرّح عنها حول كيفية تعامل الخارج مع الأزمة الماليّة والاقتصادية، تشير إلى أن الولايات المتّحدة لا ترى من داعٍ لأي إطار له بعده السياسي أو الاجتماعي، بل هي تعتقد أن لبنان وقع في حالة الإفلاس دولة ومصارف، وأن العلاج الوحيد إخضاعه لوصاية المؤسّسات المالية والنقدية الدولية المعنية. هذا التصور يعني ببساطة، الطلب إلى الحكومة اللبنانية الامتثال الطوعي والكامل لآليات عمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى قبول تولّي مؤسّسات دوليّة مختلفة، من بينها الأمم المتحدة ومؤسسات الـ"NGOs" الوصاية الكاملة على عمل القطاعات بما في ذلك آلية إنفاق الدولة على القطاع العام.

لكن طرأت إشارة غير مكتملة مصدرها العاصمة الفرنسية، وفيها أن باريس تفضّل عدم حصر الملف بهذا الإطار التقني، وبحسب المطّلعين، فإن المسؤولين الفرنسيين أقنعوا الولايات المتحدة بألّا تحصر الملف بيد المؤسّسات النقدية والمالية الدولية، وأن تفسح المجال أمام نقاش إضافي يقود إلى علاجات سياسية للأزمة اللبنانية. وموقف فرنسا، كما هو واضح، يتعلق بخشية من انهيار كامل للوضع الاقتصادي، وتالياً السياسي والأمني في لبنان. وأن الغرب لا يمكنه ترك لبنان أمام احتمالات الانفجار الأهلي الداخلي، أو حتى أمام فرصة تلقيه عروضاً خاصة من روسيا والصين، ما من شأنه أخذ لبنان لأول مرّة في اتجاه الشرق لا الغرب. وفي الحالتين سيبدو الغرب خاسراً.

لكن المشكلة لا تقف عند السجالات الغربية حول لبنان، بل أساساً حول غياب الرؤية الواضحة عند الجهات المعنية في لبنان. السلطة القائمة والتي تجدّد لنفسها، لا تُظهر فهماً دقيقاً لمخاطر الأزمة. والتحالف الوثيق بين أركان السلطة وأركان رأس المال، يهتم فقط بالحصول على دعم يعيد تعويم النموذج نفسه، من خلال إعادة تأهيل القطاع المصرفي لجعله قادراً على جذب العملات التي تحتاج إليها الحكومة للإنفاق (أو التبديد) العام. وبالإضافة إلى هؤلاء، فإن قوى المعارضة في لبنان، بما فيها القوى المنضوية في الحراك، لا تمثّل حتى اللحظة عنصر ضغط كافٍ لتعديل جدول الأعمال.

في هذه الأثناء، يكشف نافذون في المؤسسات المالية الدولية أنهم لا يلمسون وجود تصور متوافق عليه بين القوى اللبنانية حيال الأزمة. ويقول أحدهم إنه لا يوجد لدى الحكومة اللبنانية، حتى الآن، أي تصوّر لبرنامج العمل في المرحلة المقبلة. وزارة المالية ومصرف لبنان والمصارف لا تملك أي تصوّر محدّد. بل تتصرف على أساس أن المؤسسات الدولية العالمية هي من يعرف كيفية إخراج لبنان من مأزقه. وتصل الدهشة بأحد النافذين في هذه المؤسسات إلى حدّ القول: «لدينا نموذجنا الواضح في كيفية التعامل مع هذه الأزمة. نحن نعمل على خطة تقليص حجم الإنفاق العام، والذهاب نحو تسييل أصول عامة أو بيع الناجح منها، لتغطية ديون ستوفرها المؤسسات الدولية على شكل برامج أو قروض. وبالتالي، فنحن نبحث عمّا يناسبنا كجهات مُقرضة. لكن المهم، هل في لبنان من يملك التصور المقابل؟».

حتى اللحظة لا تبدو الأجواء إيجابية. داخل مؤسّسات الدولة، يقول البعض إن هناك تصورات للعلاج، وإنه جرت مناقشة أولية مع ممثلي الجهات المانحة أو المؤسسات الدولية على هامش لقاءات عُقدت في الخارج. لكن أصحاب هذه الوجهة يقرّون بالعجز عن إقرار سياسة عامة في لبنان في ظل موازين القوى الحالي. حيث لا يزال الفريق الممثل لتحالف السلطة ورأس المال هو الأقوى، والأقدر على فرض برنامجه على المؤسسات الرسمية في لبنان، من الحكومة إلى المجلس النيابي وصولاً إلى قوى سياسية فاعلة. ويلفت هؤلاء إلى أن طريقة تشكيل الحكومة، ونوعية النقاش القائم، لا تبشران بالخير. هؤلاء يعرفون أن لبنان غير قادر على سداد الدين، لكن هذا التحالف يريد الاستيلاء على ما بقي من الأملاك العامة بعدما نهب الودائع وصناديق التقاعد. وهو فريق يريد الاختباء، خلف المؤسسات النقدية والمالية الدولية ليهرب من مواجهة المسؤولية. لكن الخداع هنا لن يطول، وسيكتشف اللبنانيون أن صندوق النقد سيلتهمنا جميعاً حتى من دون رشّة ملح!

في المقابل، يملك خبراء رأياً واضحاً حيال مسار مختلف يمكن للبنان اعتماده في هذه اللحظة. أساسه عدم الخضوع التلقائي لسلطة المؤسسات الدولية، وعدم ترك القرار الوطني في يد المجموعة الحاكمة الآن. ويرى هؤلاء أن تعديلاً جوهرياً في أداء المعارضة يمكن أن يساعد على منع السلطة من التفريط بما تبقّى من عناصر قوة للبنان. قد يكون من الأفضل ألا يكون هناك تصوّر في لبنان، وخصوصاً أن طريقة تفكير الفريق الوزاري والمالي الحالي لا تختلف كثيراً عن طريقة تفكير صندوق النقد. في المقابل، من الثابت أن الدين العام في غالبيته يعدّ ديناً داخلياً ما ينفي الحاجة إلى تدخل صندوق النقد. الدين ليس في ذمّتنا لصلحة أميركا أو دول الغرب. حتى عندما جرت عملية تحويل جزء من الدين من الليرة إلى الدولار، جرى ذلك من قبل المصارف التي كانت تعلم أن الليرة ستنهار، وأرادت حماية جزء من أصولها الخاصة بها بالدولار، ولكن يجب أن يعلم هؤلاء أنه إذا لم تتمكن الدولة من الدفع بالليرة فلن تستطيع الدفع بالدولار. نحن هنا لسنا بحاجة مطلقاً إلى صندوق النقد، بل بحاجة إلى إعادة جدولة للدين مع خدمة بفوائد منخفضة جداً.

هذا الأمر يعيدنا إلى نقاش متصل بطبيعة القوى التي تتحمل المسؤولية. إذا كانت هناك قيادة وطنية سليمة، فلا بُدّ وأن تعمل على حل المشكلة داخلياً. والعلاج الأول يكون بإعادة جدولة الدين، لأن لبنان غير قادر على الدفع الآن. ما نملكه من احتياطي بالعملة الصعبة، وما هو موجود في السوق الموازية، يؤكد بأن ما لدينا لا يكفي أصلاً لشراء القمح والمواد الغذائية والمحروقات والأدوية. على القيادة الوطنية دعوة أصحاب الديون إلى التريّث على أن يخلق المصرف المركزي الائتمان المطلوب لفتح الباب أمام قدرات إنتاجية تهدف إلى تسهيل حياة الناس. لأن اقتصاد السوق لا يحفّز إلا بالائتمانات. والفكرة الجوهرية هنا، أن الدين الحالي هو رأس مال وهمي، لكن التهافت على خدمته أو سداده بأي ثمن، سيحوّله إلى رأس مال حقيقي، وسيتم استملاكه من خلال حصص من الناتج القومي وحصصة أكبر من المال العام من خلال برامج الخصخصة. وعلى الجميع أن يعرف بأن كل الحلول موجعة، سواء جاء صندوق النقد أم لم يأت، لكن وجع الحل الداخلي يبقى أقلّ إيلاماً.

المصارف تعي تماماً حجم الأزمة منذ فترة طويلة. عندما حوّلت جزءاً من الديون إلى الدولار في باريس 1 و2 و3 كان هدفها حفظ أصولها في المستقبل. وهذا يقود إلى مساءلتها: لماذا وافقتم على إقراض الدولة وأنتم تعرفون حقيقة الوضع؟ إذا كانت لدينا دولة فعلية، ولا نريد معاقبة المصارف، فلنعرض عليهم أن يأخذوا فوائد 1% أو 2% على سبيل المثال. الفائدة في منطقة اليورو سلبية! على المصارف القبول بهذه الصيغة كي لا يسوء الوضع أكثر. تعطيل الاقتصاد كلياً سيقود إلى مواجهة أهلية أكبر لأن كتلة المتضررين ستكبر وستعبّر عن موقفها بوسائل مختلفة عمّا هو قائم اليوم. وعليها أن تقبل بجدولة الدين، وتنتظر حتى يصبح معدل النمو في بلدنا أفضل. والمصارف تعرف أنه في حال ألزمت الدولة بالدفع الآن، فهي لن تقدر على الدفع لاحقاً. وتحقيق هذه المعادلة يتطلب موقفاً مختلفاً من القوى القادرة على ممارسة الضغط وعدم ترك الأمر لتحالف السلطة ورأس المال، وهو أمر سيكون على شكل حقيقة لأن سيرورة الصراع ستفرز القوى المفقرة ومن كل الطوائف، وستخلع طائفيتها وتلاحق المصارف باعتبارها المسبّب الرئيسي للأزمة.

**مخاطر كبيرة من الخضوع لشروط صندوق النقد وتوحيد سعر الصرف اليوم كارثة**

على المصارف أن تقبل الواقع كما هو. فالدين عندما يُقرض أحداً، لا بُدّ أن يسعى لاستعادة دينه، وإذا كان المصرف مكسوراً والمدينون مكسورين، فهذا يعني أنه أخطأ في سياسته التجارية والمصرفية. ويجب أن ينكشف أو يعلن إفلاسه. وإذا كانت المعادلة السياسية لا تسمح بذلك وخصوصاً أن المصارف تمثل نواة السلطة في لبنان، فنحن بحاجة إلى التعامل معها بموازين قوى معيّنة. وإن هي أرادت أن تفرض سياستها غير الكفوءة سيتحمل الشعب النتائج. بينما يُفترض بالمصارف أن تتحمل المسؤولية وأن توافق على طريقة عمل أساسها الفوائد القليلة جداً. ببساطة، يجب على القطاع المصرفي الانتظار ريثما ينطلق الاقتصاد من جديد. لأن الدفع لها الآن، سينعكس نقصاً في تمويل الاقتصاد، ومجرّد اعتماد سياسة تقشّف إضافية، يعني موت الاقتصاد، وبالتالي فقدان القدرة على سداد الديون. على المصارف الإقرار بهذه الحقيقة. وعليها أن تتذكر أنه لو كانت لدينا دولة حقيقية، لكانت وضعت يدها على المصارف.

المراجعة العادلة تفيد بأن الناس لا يتعاملون مع المصارف بقسوة، والناس لا يسألون المصارف اليوم عن حجم الأرباح التي حققتها حتى الآن. صحيح أن المصرف المركزي كان يدعم الليرة لشراء الخبز والدواء والمحروقات وكل السلة الاستهلاكية المستوردة سابقاً، لكن حصة هذه السلة لا تُقارن بالدعم الذي وفّره للمصارف باعتماده سياسات أتت على القوة الإنتاجية للبلاد وعلى الكثير من أرزاق الناس. لذا، فإن الخضوع لشروط المؤسسات النقدية والمالية الدولية ستكون عواقبه وخيمة. هذه المؤسسات ستفرض علينا توحيد سعر صرف الليرة (وفق السعر السوقي الأعلى وليس العودة إلى سعر الصرف السابق)، وإلغاء أي نوع من الدعم، وهذا يعني أن الليرة ستنهار أكثر بكثير مما هي عليه اليوم وسيعمّ الأذى الناس، بينما المطلوب اليوم هو فصل دورة الاقتصاد الوطني عن دورة الاقتصاد المالي الدولي. وفي هذا مصلحة للناس، برغم أن الجميع يعرف أن كل الحلول الآن ليست بالسهلة، لكن لا يجب أن نقع تحت ضغط الترهيب والتهويل بمجاعة قادمة، لم يحصل ذلك ولن يحصل. وعلينا الالتفات إلى دعم القطاع غير المنظّم من الاقتصاد المدعوم من إيرادات المغتربين ومن تحويلات مالية تصل إلى لبنان من دون المرور بالفيلتر الأميركي.

## تعقيدات إعادة هيكلة القطاع المصرفي

# وضع اليد على المصارف أحد الحلول؟

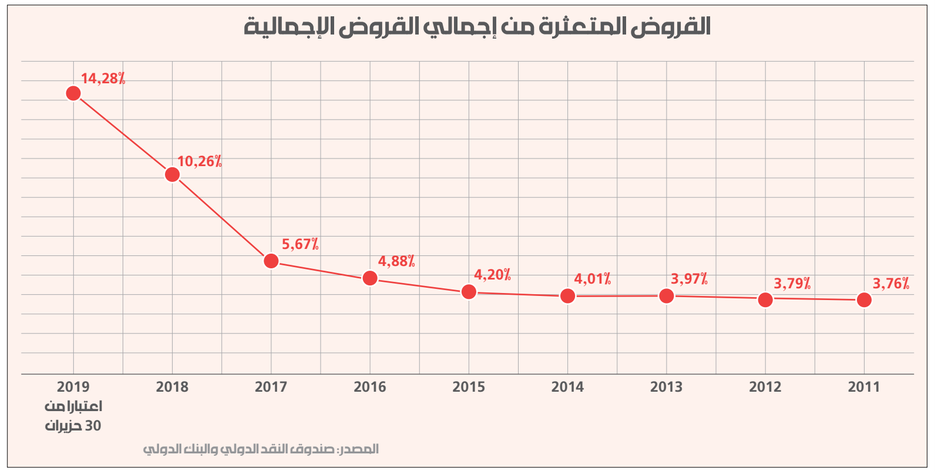


محمد قاعور *

يمرّ القطاع المصرفي اللبناني، اليوم، بأحد أشدّ الأزمات منذ تأسيسه. في 30 حزيران 2019، بلغت نسبة القروض المتعثّرة لدى المصارف 14% مسجّلة ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة مع كانون الأول 2018 يوم كانت هذه النسبة تبلغ 10%. يشير هذا الارتفاع إلى مسار تصاعدي في القروض المتعثّرة، وخصوصاً مع دخول اقتصاد لبنان في مرحلة الركود وما تحمله من ارتفاع في معدلات البطالة. هناك تقديرات تشير إلى أن القروض المتعثّرة سترتفع إلى 18% أو ما تبلغ قيمته 12 مليار دولار. هذا المبلغ يوازي نصف الرساميل الأساسية للمصارف (Tier 1 Capital)، يضاف إلى ذلك انكشاف المصارف اللبنانية على دين لبنان السيادي (سندات اليوروبوندز) الذي خسرت بعض إصداراته نحو 60% من قيمته السوقية، فضلاً عن أن المصارف تحمل في محفظتها شهادات إيداع بالدولار صادرة عن مصرف لبنان بقيمة 22,9 مليار دولار (تقرير جمعية المصارف لغاية تشرين الثاني 2019). إذا افترضنا شطب القروض المتعثّرة وإعادة تقييم الأصول بحسب أسعارها السوقية، فقد تخسر المصارف ما يوازي كامل رساميلها الأساسية. ومن تبعات هذا الأمر، أن يتحوّل القطاع المصرفي إلى ما يسمّى zombie banks، أي مصارف شبه ميتة غير قادرة على الإقراض.

ومن المشاكل الأخرى التي تعاني منها المصارف، بوضعها الحالي، تضخّمها غير المنطقي نسبةً إلى حجم الاقتصاد اللبناني. فبحجم أصول يبلغ 250 مليار موزّعة على 65 مصرفاً، يصبح حجم القطاع موازياً لخمس مرات حجم الناتج المحلي اللبناني. وإذا أضفنا إلى ذلك، انكشاف القطاع على القروض المتعثّرة وقروض القطاع العام ذات المخاطر المرتفعة للتخلّف عن السداد، نرى حجم الأزمة الهائل الذي يستوجب دعماً خارجياً ضخماً.

### إعادة هيكلة ورسملة

ليس مستغرباً أن معظم الخبراء الاقتصاديين والماليين، إن لم يكن جميعهم، يطالبون بإعادة هيكلة القطاع المصرفي وإعادة رسملته. ويبدو أن هناك شبه إجماع على وجود حاجة لإعادة هيكلة ورسملة القطاع المصرفي من دون أيّ وضوح متصل بكيفية تطبيق ذلك على أرض الواقع.

إحدى أكثر الطرق شيوعاً لزيادة رساميل المصارف المتعثّرة، هي الضخّ المباشر للأموال في رؤوس أموالها. ومع ذلك، فإن الحالات المماثلة تاريخياً في بلدان أخرى كاليابان وإيرلندا والهند، تُظهر أن اتّباع حلّ كهذا وحده قد لا يكفي لمعالجة الأزمة. ففي أكثر الأحيان، يتبع ضخّ رأس المال في المصارف المتعثّرة، عمليات ضخّ رؤوس أموال لاحقة، إذ يتبيّن لصانعي القرار أن المبالغ الأوّلية، لأيّ سبب كان، غير كافية لإعادة رسملة المصرف بما يكفي لإعادة إحياء أنشطته. كذلك، فمن المرجّح أن تؤدي عمليات إعادة الرسملة غير المشروطة إلى ما يسمّى بالخطر المعنوي (Moral Hazard)، ما يعني تفلّت إدارة المصارف والمساهمين فيها من المساءلة على تهوّرهم أو سوء إدارتهم الذي أسهم في حصول الأزمة.

ومن الأساليب الأخرى لتحويل الأصول السيئة إلى «مصرف تحصيل الديون المتعثّرة» أو ما يُعرف بـ«المصرف السيئ»، وهو مصرف مصمّم خصيصاً، وعادة تنشئه الدولة لحمل الأصول العقيمة والقروض المتعثّرة. في هذه الحالة، تبيع المصارف أصولها العقيمة للمصرف السيئ بالقيمة السوقية، أو بسعر مخفّض، وتحتفظ لنفسها بالأصول الجيدة. سيقوم هذا البنك السيئ بإدارة تلك الأصول والقروض محاولاً تحصيل كل ما يمكن تحصيله منها. ومع ذلك، هذا الأمر لا يأتي من دون تعقيدات، لأن إنشاء مصرف كهذا قد يكون مكلفاً للغاية، فضلاً عن أن استرداد الأصول بهذه الطريقة يستغرق سنوات عدّة ما يزيد الأكلاف التشغيلية. كذلك، يتبيّن أن المصارف السيئة، تميل إلى دفع أرقام مُبالغ فيها للمصارف عند شراء الأصول السامة منها، علماً بأن أصول هذه المصارف تتشكّل من الأصول العقيمة للمصارف التي تشمل شهادات الإيداع وسندات اليوروبوندز.

> **شطب القروض المتعثّرة وإعادة تقييم أصول المصارف بحسب أسعارها السوقية يؤدي إلى خسارتها كامل رساميلها الأساسية**
>
> **نحن بين خيارات أحلاها مرّ ومن سخرية القدر أن يكون أفضل آمال إنقاذ قطاع مصرفي خاص هو وضع اليد عليه أو على جزء منه**

يمكن أن تشكّل عمليات الدمج القسري أداة مهمة في عملية إعادة هيكلة المصارف، ولا سيما لجهة تضخّم عدد المصارف في لبنان حيث يعمل 65 مصرفاً. يمكن لمصرف لبنان أن يجبر بعض المصارف الضعيفة على الاندماج، لكن بسبب انتشار الأصول العقيمة في معظم المصارف، فإنّ القيام بالدمج وحده سيؤدي إلى مصارف أكبر لديها لكن بنفس تركيبة الأصول العقيمة. لذلك فإنّ الدمج وحده قد لا يكفي لحل الأزمة.

هنا نصل إلى الخيار الرابع: التسليم لقوى السوق وترك المصارف الضعيفة تفشل طبيعياً. إن هذا الخيار عادلٌ بحق المساهمين الذين كانوا على دراية بالمخاطر. من العدل أن يتحمّلوا عواقب سوء إدارتهم. مع التدخّل فقط لحماية صغار المودعين. لكن رغم ذلك، فإنّ السوابق في بلدان أخرى تظهر أنّ خياراً كهذا يأتي بتبعات كارثية على الاقتصد كما حصل مع «الليمان برذرز»، ما يثير التساؤل عما يمكن أن يحصل في بلد مثل لبنان كان يعتمد على القطاع المصرفي كأحد أكثر القطاعات تأثيراً في الاقتصاد.

وضع يد مصرف لبنان على المصارف الخيار الخامس هو أن يضع مصرف لبنان يده على المصارف بشكل مؤقت. لهذا الحل ميزات عديدة أهمها تسهيل تنفيذ كلّ التدابير السابق ذكرها في إطار موحّد بهدف إنقاذ النظام المالي وليس إنقاذ المصارف بحد ذاتها. ومن فوائد وضع اليد على المصارف هو تسهيل التعامل مع الدين السيادي وهو في غالبيته دين داخلي للمصارف. إنّ دفع هذه الاستحقاقات للمصارف التي وُضع أيد عليها يأتي بمثابة نقل للأموال من جيب إلى آخر. ومع مرور الوقت وخاصة عند تحسّن وضع القطاع، قد تستفيد المالية العامة عبر عمليات اكتتاب عام. أضف إلى ذلك، أن اعتماد هذا الخيار، لا يُعفي مديري المصارف من تحمّل مسؤولية أخطائهم وسوء إدارتهم، وكذلك أصحاب المصارف الذين سيفقدون قيمة أسهمهم. ومن أهم فوائد سلوك هذا الطريق، هي القدرة على تغيير طريقة عمل المصارف بعد السيطرة عليها، علماً بأن أحد أهمّ أسباب الأزمة هي طريقة عمل المصارف الحالية التي تعتمد على إقراض الدولة بفوائد خيالية على حساب الإقراض للأنشطة الاقتصادية.

لا فائدة لأيّ من الحلول السابقة من دون تغيير جذريّ في أسلوب عمل المصارف.

ولكنّ تأميم المصارف له سلبياته؛

- أولاً، نظراً لضعف الحوكمة في المؤسّسات الحكومية اللبنانية، فقد تؤدّي عملية وضع اليد، إلى إدارة المصارف بطريقة مماثلة لتلك التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه اليوم. لذلك، من المهم أن تُدار المصارف كأنها مؤسّسات تابعة للقطاع الخاص، من دون أي تدخّل سياسي.
- ثانياً، من المحتمل أن تثقل هذه العملية كاهل القطاع العام بقطاع مصرفي منهك للغاية. لكنّ انهيار القطاع المالي سيأتي بنتائج كارثية على الاقتصاد، وخصوصاً أن اقتصاد لبنان يعتمد بشكل مفرط على القطاع المصرفي. لذلك فإنّ العبء واقع لا محالة بغضّ النظر عمّا إذا قام مصرف لبنان بوضع اليد على القطاع أم لا.

نستنتج من ما سبق، إن لكلّ أساليب إعادة الرسملة والهيكلة مخاطر، ومن المرجّح أن تكون أي خطة جدية لإعادة الرسملة وإعادة الهيكلة مزيجاً من جميع الأساليب المذكورة أعلاه.

هذه واحدة من هذه التركيبات المحتملة:

1. أن يُفرض على جميع المصارف إعادة تقييم أصولها بشكل واقعي وبحسب قيمتها السوقية الحالية.
2. بعد ذلك، يمكن إعادة رسملة المصارف القابلة للاستمرار (إن وجدت) من خلال ضخّ رأس مال جديد، لكن يجب أن لا يكون أي ضخّ للأموال مجانياً، بل مقابل أسهم يتملّكها مصرف لبنان حفاظاً على المال العام.

إضافةً إلى تحويل أصول المصارف السيئة إلى «المصرف السيئ».

3. يجب على مصرف لبنان أن يستحوذ مؤقتاً على المصارف غير القابلة للاستمرار بهدف دمجها وتقليص حجمها، إضافةً إلى بيع عملياتها وفروعها في الخارج إن وجدت. وبحسب سوء وضع تلك المصارف، فقد يضطر إلى تصفيتها مع حماية حقوق صغار المودعين. أما بالنسبة إلى إعادة هيكلة الدين، فيمكن إعادة رسملة هذه المصارف بسداد مستحقاتها من الدين العام واستخدام ما تبقّى لتوفير قروض ميسّرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبعد أن تستعيد المصارف عافيتها، يمكن أن تُباع لتحصيل جزء من الأموال التي أنفقت على إعادة هيكلتها.
4. من المرجّح أن يُطلب من كبار المودعين أن يساهموا بجزء من ودائعهم لإعادة رسملة المصارف عبر تحويل جزء منها إلى أسهم.

نحن بين خيارات أحلاها مرّ. من سخرية القدر أن يكون أفضل آمال إنقاذ قطاع مصرفي خاص، هو وضع اليد عليه أو على جزء منه.

* زميل باحث في التمويل والمصارف - جامعة كلية دبلن



مؤشر

## احتياطات «المركزي» بالدولار تنزف... سيارات

رضا صوايا

في ظل غياب الدولة عن قطاع النقل العام وإحجامها عن تنظيم قطاع النقل الخاص منذ سنوات طويلة، يلجأ اللبنانيون إلى شراء السيارات بهدف تأمين استقرار تنقلاتهم من مكان السكن إلى مكان العمل والمدرسة والمستشفى... السيارة تكاد تكون إحدى السلع الضرورية في لبنان، إلا أنها بفعل فوضى السياسات التجارية مع الخارج تحوّلت إلى ترف ورفاهية يستنزفان ما لدى لبنان من دولارات كان يستقطبها بكلفة عالية من الخارج. كان هذا الترف مقبولاً أيام كانت الدولارات تتدفق بلا انقطاع فتغطي الأموال الجديدة ما أنفق من أموال جاءت سابقاً. استيراد السيارات يشكّل أكثر من 5,5% من الواردات الإجمالية في السنوات الماضية، وما يوازي 1,9% من الناتج المحلي الإجمالي، وإذا احتسبنا قطع غيارها تصبح الفاتورة أكبر بكثير. إلا أنه بسبب الركود الاقتصادي وانفجار الأزمة المالية . النقدية بدأ يتوقف هذا النزف لتنخفض نسبة الاستيراد إلى 3,9% من الواردات الإجمالية، و1,3% من الناتج المحلي الإجمالي. يقدّر أن قيمة واردات السيارات بين عامَي 2005 و2019 بلغت 17 مليار دولار.

بحسب إحصاءات الجمارك اللبنانية، استورد لبنان في عام 2019 نحو 48900 سيارة جديدة ومستعملة بقيمة إجمالية بلغت 742 مليون دولار مقارنة مع 74500 سيارة في عام 2018 بقيمة إجمالية بلغت 1,1 مليار دولار، أي إن عدد السيارات المستوردة انخفض 34% وقيمتها 32,5%. وفي عام 2017 بلغ عدد السيارات المستوردة 88800 سيارة، قيمتها الإجمالية 1,33 مليار دولار، ما يشير إلى تراجع بنسبة 45% من عدد السيارات و44% من قيمتها. لكن أكثر ما يلفت الانتباه هو التغيّر الفاجئ بعد عام 2006 والمرتبط مباشرة بتدفق الأموال إلى لبنان بعد حرب تموز وأثرها على تغير النمط الاستهلاكي، علماً بأن هذا النمط تعزّز أكثر في نهاية 2008 بعد انفجار الأزمة المالية العالمية التي دفعت رؤوس الأموال إلى الهرب والبحث عن دولة تواصل تسديد ديونها وأسعار الفائدة لديها مرتفعة، مثل لبنان الذي استقطب أكثر من 30 مليار دولار في أقل من سنتين.

خلال عامي 2005 و 2006 بلغت قيمة السيارات المستوردة 564 مليون دولار و 540 مليون دولار، إلا أنه اعتباراً من عام 2007 بدأت تزداد قيمة استيراد السيارات بشقّيها الجديد والمستعمل لتبلغ 724 مليون دولار، ثم تضاعفت في عام 2008 وبلغت 1,3 مليار دولار. وهذا يُعزى بشكل مباشر إلى تحوّل المستهلكين نحو استيراد السيارات الأكبر أو ذات الدفع الرباعي الأعلى ثمناً، وذلك ربطاً بما توفّر من سيولة دولارية في لبنان تسمح بهذا الاستيراد وبتمويل عمليات الشراء بالتقسيط عبر المصارف. وقد استمرّ هذا النمو لغاية 2009 حين بلغت قيمة استيراد السيارات 1,4 مليار دولار، وبدا أن النمط صار ثابتاً في عام 2010 حتى عامي 2017 و2018 أيضاً وإن كان شهد بعض التباطؤ لغاية السنة الماضية التي شهدت تراجعاً حاداً في الاستيراد والمبيعات.

وبحسب الإحصاءات، فإن السيارات الصغيرة الحجم (1000cc – 1500cc) سجّلت الانخفاض الأكبر في عدد السيارات الجديدة المستوردة بين عامي 2019 و 2018 بنسبة 45%، تليها السيارات الكبيرة الحجم (أكثر من 3000cc) بتراجع نسبته 41% ومن ثم السيارات المتوسطة الحجم والتي تراجع استيرادها بنسبة 26%. أما لجهة السيارات المستعملة المستوردة فالانخفاض الأكبر طاول تلك الكبيرة الحجم بنسبة 37%، تليها المتوسطة الحجم بنسبة 34% وأخيراً الصغيرة الحجم بتراجع ونسبته 31%. قد يبدو التراجع الكبير والذي يقارب النصف في أعداد السيارات الجديدة الصغيرة الحجم المستوردة صادماً، وخصوصاً أن الطلب على هذه الفئة من السيارات زاد في السنوات الماضية نظراً إلى ثمنها المقبول وبعض مميزاتها الأخرى، إلا أنه يمكن تفسير هذا التراجع نظراً إلى المفاضلة التي يجريها الشاري أو المستهلك بين سيارة جديدة تشدّد المصرف في عمليات تمويل شرائها بالتقسيط، وبين سيارة مستعملة من فئة أعلى يمكن تقسيطها بشكل التفافي باتفاق بين أصحاب معارض السيارات المستعملة والمصارف... إلى أن أوقفت المصارف تمويل مبيعات السيارات نهائياً قبل بضعة أشهر.

> **استيراد السيارات انخفض بنسبة 34% من العدد و32,5% من القيمة في عام 2019**

في هذا السياق، سجّل انخفاض في مبيعات السيارات الجديدة بنسبة 33,38%. بلغ عدد السيارات المبيعة 21991 سيارة في عام 2019 مقارنة مع 33012 سيارة في عام 2018 و37222 سيّارة في عام 2017. وبحسب إحصاءات جمعية مستوردي السيارات، فإن الانخفاض يعود إلى تراجع مبيعات السيارات الكورية بنسبة 41,27% واليابانية بنسبة 35,74% والأوروبية 21,82%.

وتبيّن الإحصاءات، أن السيارات اليابانيّة الصنع قد تصدّرت مبيعات السيارات الجديدة بحيث بلغت حصتها من السوق 39,24% خلال عام 2019، تلتها السيارات الكورية (24,99%) والأوروبية (22,84%) ومن ثم الأميركية (9,03%) والصينية (3,90%). ومقارنةً بنسب مبيعات عام 2018 يظهر أن التراجع الأكبر طاول السيارات الكورية الصنع والتي بلغت حصّتها من السوق حينها 28,34%. أما السيارات الأوروبية الصنع فكانت الوحيدة التي زادت حصتها السوقية بعد أن كانت بلغت (19,46%) عام 2018.

تصنيف المبيعات بحسب ماركات السيارات، يشير إلى أن «كيا» حافظت على الحصّة الأكبر من مبيعات السيارات الجديدة مسجلةً مبيع 3205 سيارة عام 2019 لتصل حصّتها السوقية إلى 14,57%، تلتها ماركة «تويوتا» اليابانية والتي بيع منها 2479 سيارة (حصتها السوقية 11,27%)، ومن ثم ماركة «نيسان» والتي بلغ عدد السيارات المباعة منها 2349 (حصتها السوقية 10,68%). واحتلت «تويوتا» المرتبة الثانية في عام 2019 محل هيونداي (هيونداي وكيا تُصنعان من شركة واحدة) التي صارت في المرتبة الرابعة.

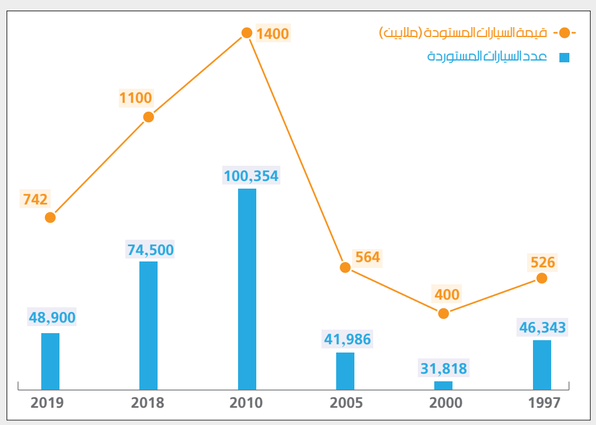

# إعادة تدوير رأس المال الوهمي

## أيديولوجية الوصفة الجاهزة

**الأمجد سلامة**

مع تأليف الحكومة الجديدة وتقلّد اختصاصيين لمناصب الوزراء فيها، ظهرت بوضوح رغبة جامحة في التمسّك بتسديد الدين السياديّ اللبناني. موقف بعض الوزراء الجدد بضرورة التوجه إلى صندوق النقد الدولي للاستدانة من أجل تمويل حاجاتنا الرئيسية، والتسريبات عن الاجتماعات بين المسؤولين عن السياسة المالية وأركان القطاع المالي في البلاد، يشيان بأن الأولوية ستكون للاستمرار في تأجيل معالجة مشكلة الدين العام، والاستمرار في خدمته وإنفاق ما تبقى من احتياطيات نقدية في سبيل ذلك.

هذه الرغبة، التي تظهر رغم انحدار الأزمة نحو مراحل كارثية، يمكن تفسيرها بالخلفية المؤدلجة لأصحابها ولشبكة المصالح التي يريدون أن يقوموا بحمايتها. هذه الخلفية المركّبة التي شرحها علي القادري رابطاً بين بناء هيبة صنمية للديون وضرورة سدادها وبين عملية تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد مالي (المُوالَة-Financialization).

وبحسب مايكل هادسون، في كتابه "الفقاعة وما بعدها"، فإن تحرير الدولار من تغطيته بالذهب وفّر قدرة كبيرة عند الولايات المتحدة لخلق كتلة ضخمة من رأس المال وتصديره على شكل دولارات إلى الخارج، عبر دورة مالية سمحت بانتقال المال عبر الحدود، من دون ضوابط تذكر، من خلال المصارف التي أصبحت قادرة على خلق المال إلكترونياً من خلال الإقراض من دون ضوابط دوليّة. وفي المقابل تجد هذه الأموال طريقها إلى المصارف المركزية الأجنبية عبر عملية الإقراض والاستثمار بالدين السيادي للدول.

هذه الدورة دفعت بالقطاع المالي إلى الواجهة، ودفعت نحو "موالة" الاقتصاد بأطراف. فالاستثمار في الدين السيادي عملية مربحة جداً، ولا سيما إذا أخذنا في الاعتبار أن مخاطرها أقل بكثير من مخاطر الاستثمارات في القطاعات الأخرى. وهذه "الموالاة" أعادت تدوير الكتلة المتنامية من رأس المال الوهمي في الدين السيادي للدول. وفي حال لم تتمكن هذه الدول من سداد الدين المتراكمة يستولي أصحاب رأس المال على أصولها.

من هنا يمكن فهم كيف تدفع المؤسسات التي أنتجها هذا النظام المالي، والتي أصبحت تُعدّ المراجع الأولى لإرشادات العمل الماليّ والاقتصادي (كما هو حال صندوق النقد والبنك الدوليين)، إلى بناء هالة قدسية حول ضرورة دفع الدين وخدمته.

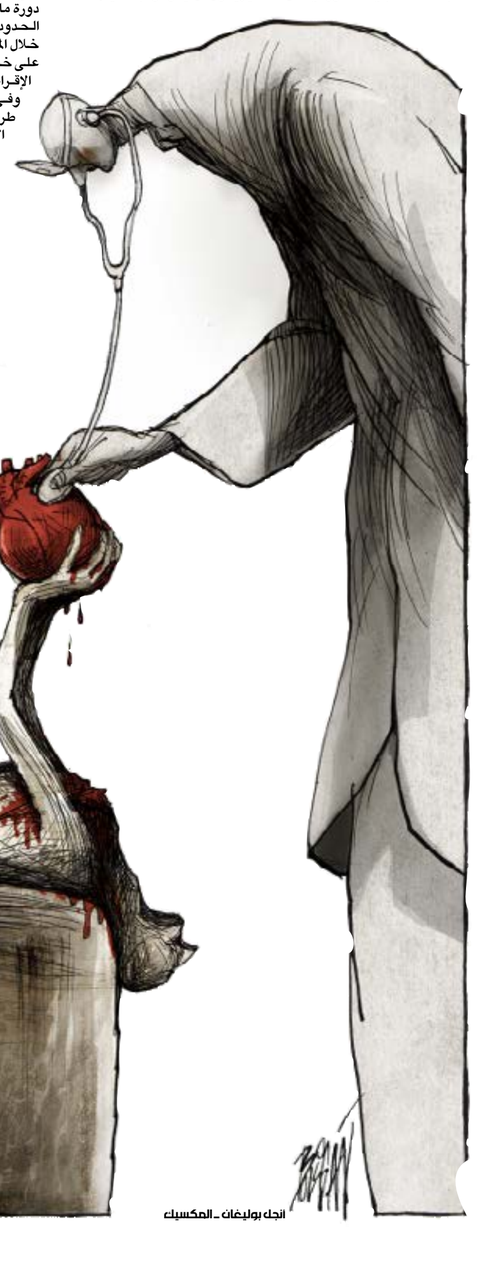

انجلا بولبغان ـ المكسيك

### البدايات: راتب مدى العمر

الدفاع عن ضرورة خدمة وسداد الدين السيادي ليس حكراً على المرحلة التي نعيشها اليوم فقط. يمكن القول إن الفترة ما بين 1945 و1971 (تاريخ فك ارتباط الدولار بالذهب) كانت فترة استثنائية، إذ فرض النموذجان الكينزيّ والاشتراكيّ مجموعة من الضوابط على تحرّك رأس المال نحو "الموالة"، بينما تاريخ الديون السيادية تاريخ مليء بالتربح على ظهر الطبقات المنتجة في المجتمع واستنزاف مواردها ومردود إنتاجها. والاقتراض على شكل سندات خزينة مختلف عن الاقتراض الذي كانت تقوم به الدول عن طريق ديون يقترضها الحكّام (من ملوك وأمراء)، والتي كانت تختفي بمجرّد موت الحاكم. فالشكل الأول للسندات كانت تصدره المدن ذات الحكم الذاتي في أوروبا منذ بدايات القرن الثالث عشر. فهذه المدن كانت تستفيد من التجار القاطنين فيها الذين يستخدمون أسواقها.

دايفيد ستاسافدج يعتبر، في دراسة بعنوان "ما يمكن أن نتعلّمه من تاريخ الدين السياديّ المبكّر"، أن التجارة البعيدة المدى كانت ذات ربحية مرتفعة جدّاً، وساعدت التجار المنخرطين فيها في مراكمة أموال طائلة. هذا التراكم أعيد تدويره في إقراض خزينة المدينة، ولكن ليس على طريقة إقراض ملوك وأمراء تلك المرحلة - أي القروض القصيرة الأجل بفوائد مرتفعة - بل عبر نظام الدخل السنوي (Annuity). وهذا النظام كان يقوم على أن يشتري مستثمر شهادة راتب سنوي من الخزينة على أساسها تدفع له الخزينة راتباً سنوياً مدى الحياة. وُضع هذا النظام للتحايل على القيود الكنسية للإقراض بالفائدة، أي الربا. وبينما كانت هناك عقود أو شهادات تتوقف عن الدفع عند موت المشتري، جرى تطوير نوع آخر دائم الدفع لحاملها، بغضّ النظر عن موت الشاري الأول. وفيما كان النوع الأول يدفع راتباً سنوياً أكبر، كان النوع الثاني يؤمّن راتباً أقل ولكن من دون أجل محدّد، في عملية تشبه عملية تحديد الفائدة على آجال سندات الخزينة التي تطوّرت في ما بعد. وكان دفع الرواتب يتوقّف إذا قرّرت المدينة شراء العقد من صاحبه بسعر البيع الأساسي. ومن ثم نشأ سوق ثانويّ لبيع هذه الشهادات وتداولها، بعد أن سمحت بعض المدن بذلك.

> **لقد كان لبنان مرتعاً مميزاً لتجربة إعادة تدوير رأس المال الوهمي التي نفذها وأشرف عليها رؤساء منتخبون ووزراء وموظفون معيّنون قانوناً**

وكان هذا النظام مغرياً للتجار، لأن التجارة البعيدة المدى كانت تحمل الكثير من المخاطر، رغم مردودها المرتفع، بينما شراء هذه العقود أو الشهادات كان يؤمّن تنويعاً في الدخل، وتخفيضاً لمستوى المخاطر عليه، بينما ملاك الأراضي لم يجدوا هذا النظام مغرياً، ولم يستثمروا بشهادات الرواتب السنوية كثيراً، فهم لم يراكموا رأس مال سائلاً بما يكفي لإعادة تدويره، ولم يجدوا في استثمارهم في الأرض مستويات خطر تضطرهم إلى البحث عن مصادر أخرى ذات مخاطر منخفضة. وسرعان ما انتشر هذا النظام من المدن المستقلة إلى الدول ذات الأقاليم، حيث استفادت منها طبقة التجار أيضاً. وبدأت تظهر تصدّعات بين الطبقات والفئات الاجتماعية، سواء في المدن المستقلة أم في الدول، حول أولويّة تمويل الدولة، بين تمويل المرتبات السنوية (خدمة الدين) أو تمويل الحاجيات الضرورية والاعتيادية للدولة. ففي الدول ذات الأقاليم كان يقوم الشرخ الأساسي بين التجار وملاك الأراضي، بينما في المدن المستقلة الاصطفاف كان يقوم بين طبقة التجار وطبقات الحرفيين وملاك الأراضي. ويشرح ستاسافدج أن المحفّز الأكبر لهذه الشروخ، التي وصفها بصراعات التوزيع، كان يكمن في تمويل خدمة هذا الدين عن طريق الضرائب غير المباشرة التي تقع على عاتق الجميع بشكل متساوٍ بدلاً من الضرائب المباشرة على الثروة.

ومع بداية القرن الرابع عشر، ولمدة 150 عاماً تلت، شهد عدد من المدن المستقلة ثورات قامت بها فئات وطبقات شعبية على هيمنة طبقة التجار، حيث أسهم تطور نقابات الحرفيين، وفترة الأزمة الاقتصادية التي حلّت بعد وقت قصير من بداية القرن الرابع عشر، في اندلاع هذه الثورات، ولكن العامل الأهم يبقى الصراع حول القضايا المالية وإدارة خدمة الدين، كما يعتقد ستاسافدج. فالكثير من هذه الثورات، مثل ثورات جنوى وبازل وكولونيا، طالب مفجّروها بمحو الدين عبر إلغاء شهادات الرواتب. وعندما نصّبت الثورة الشعبية في جنوى عام 1339 سيموني بوكانيغرا في السلطة، كان من أوائل الأعمال التي قام بها النظام الجديد حرق القائمة الرسمية لدائني الدولة.

هذا النظام الذي بدأ في المدن المستقلة وانتقل إلى الدول، أتقن على أيدي حكّام الجمهوريات الهولندية وأوصل في النهاية خلال القرون التالية إلى نظام الاستدانة عبر سندات الخزينة.

وفي هذا الإطار، يقول ستاسافدج، إن رأس المال في تلك الفترات كان يذهب إلى إقراض الدول التي تحمي المقرضين، سواء في الممارسة أو القوانين أو عبر المؤسسات التي نشأت. ويضيف أن إتقان الهولنديين مثلاً لعملية الاقتراض عبر السندات يعود إلى المؤسسات الحكومية التي نشأت في جمهورياتهم، والتي كانت تحفظ حقوق الدائنين، بينما النموذج البريطاني هو الذي انتشر في أصقاع الأرض في نهايات القرن التاسع عشر، لأن النظام البرلماني والمؤسسات الحكومية المالية البريطانية أمّنت حماية للدائنين، عبر فتح المجال لتمثيل مصالحهم، بشكل فعال في الحكم. وهذا، في الأساس، كان السبب الرئيسي لنشوء نظام الاستدانة عبر السندات بشكله البدائي، في المدن المستقلة، حيث كان لطبقة التجار القدرة على التأثير على الحكّام والحفاظ على مصالحها أكثر من الدول ذات الأقاليم التي يحكمها ملوك وأمراء يصعب التأثير بحكمهم بشكل عام.

### الخيانة

هكذا يظهر أن لبنان ليس معجزة كما كان يسوّق لهذا الأمر في وسائل الإعلام وفي مناهج التدريس، بل تبيّن أنه بلد انفتح على أسواق رأس المال العالمي بعد 1992، وعاش عملية "موالة" قاسية، واستدان القائمون عليه باسم خزينته بشكل مخيف. الوزير السابق جورج قرم يلفت إلى أنه في التسعينيات، كان لبنان يستدين أكثر من قدرته على الإنفاق. لقد كنّا مرتعاً مميزاً لتجربة إعادة تدوير رأس المال الوهمي، وهذه العملية لم يقم بها أشباح، بل أشرف عليها ونفّذها رؤساء منتخبون ووزراء وموظفون معيّنون بشكل قانوني. والمشترك بين كل هؤلاء هو أنهم أتوا من خلفيات أيديولوجيّة متشابهة، تقدّس الدين وخدمته، وتتفانى في تقديم فروض الطاعة للمؤسسات المالية الدولية المشرفة على نشر "الموالة".

واليوم نرى حكومة من شكل آخر، وجوه جديدة، بعضها يحمل شهادات مهمورة من مؤسّسات أكاديمية غربية، وبعضها الآخر يأتي مع تاريخ خبرات تتوافق مع مسار النظام المالي العالمي، ونرى بعض هؤلاء الوزراء يبشّروننا بصندوق النقد الدولي، ويصنع ضرورة إيفاء واجبات لبنان تجاه الدائنين. وبينما الحلم "بوكانيغرا" لبناني يأتي ليمحو الدَّين بعيد المنال، سيكون القول بأن لا مجال سوى لتطبيق خطط صندوق النقد ووصفاته لإدارة الأزمة فعل خيانة لكل اللبنانيين، باستثناء الأقلية التي راكمت رأس المال منذ ثلاثين عاماً إلى اليوم. يجب ألّا نستسلم للادّعاء أن لا حلول إلّا من خلال اتباع وصفات صندوق النقد الدولي، لأنّ من ينادي بهذا اليوم مؤدلج في سياق قدسية خدمة الدَّين؛ خياراتنا كثيرة، ولكنّها تحتاج إلى عقول منفتحة تتقبّل الخروج من سياقات التفكير السائد.



## سندات اليوروبوندز

# سيادة المدين تناقض حصانة الدائن

**ماهر حسين**

في الآونة الأخيرة، كثُر الحديث عن استحقاقات لبنان المالية المقبلة، الداخلية والخارجية، وقدرة الدولة على تسديدها، وإذا كان يفترض تسديدها أو التخلّي عن ذلك. كلمة "يوروبوندز" باتت رائجة وتستحوذ على اهتمام واسع من اللبنانيين المشغولين بالأزمة الاقتصادية والمالية. بشكل عام الـ"يوروبوند" هو نوع من أنواع السندات الصادرة عن الدولة والتي تمثّل الشق الخارجي من ديونها.

السند هو شيء شبيه بالعقد بين طرفين، دائن ومدين. من خلاله يعطي الدائن للمدين رأسمالاً محدداً. وفي المقابل يتعهّد المدين بإعادة المبلغ بعد مدّة من الزمن تُحدّد في العقد بالإضافة إلى دفعات هي عبارة عن فائدة سنوية يُقسّم دفعها عادةً على كل نصف سنة. وقد يختلف توقيت الدفعات بحسب السند (بعضها سنويّ، والآخر كل ثلاثة أشهر أو شهرياً). الجهة المدينة التي أصدرت هذه السندات، قد تكون من شركات القطاع الخاص، أو جهة عامة (وزارة مال، بلدية، مؤسسة عامة...). أما الجهة الدائنة فهي عادةً تكون جهة خاصة مثل أفراد أو شركات الاستثمار الماليّة.

وللسند ثلاث خصائص أساسية: الأولى هي رأس المال المتفق عليه بين الطرفين، والثانية هي الفائدة على السند التي تُحدّد كنسبة مئوية من رأس المال، والثالثة استحقاقه، أي المدّة المتّفق عليها لتسديد رأس المال. هذه الخصائص الثلاث ثابتة لا تتغيّر إلا في بعض الحالات الاستثنائية التي تُذكر في بنود خاصة ضمن السند.

العامل الأهم بالنسبة إلى الجهة المدينة هو الفائدة لأنها تحدّد كلفة الاقتراض وهذا أمر أساسي لدراسة جدوى الاقتراض. وتُحدّد الفائدة من خلال تحديد المخاطر المترتّبة على الجهة الدائنة في عملية الإقراض هذه، فكلما ارتفعت المخاطر توقّعت الجهة الدائنة أن تحصل على عائدات أعلى من العمليّة. والمخاطر التي تُؤخذ في الحسبان عديدة، فمثلاً هناك مخاطر تغيّر سعر صرف العملة التي يصدر بها السند، أو المخاطر الائتمانيّة وهي التي تتعلق باحتمال تخلّف الجهة المدينة عن سداد الدين، وغيرها. وللسند عمليّة احتساب المخاطر تأتي شركات التصنيف الائتمانية وتحتسب وتحدد تصنيف الجهات المدينة مثل الدول والشركات، وعلى أساس هذا التصنيف يتم احتساب الفائدة على سندات هذه الجهات أو تلك. هذه الفائدة، هي ثابتة على طول مدّة السند وهي غير متعلقة بتغيّر فائدة السوق.

المتغيّر الناجم عن تقلّبات فائدة السوق، هو سعر السند في السوق الثانويّة؛ كلّما ارتفعت فائدة السوق انخفض سعر السند والعكس صحيح. فعلى سبيل المثال، إذا ارتفعت الفائدة السوقية، تصبح عائدات السندات التي صدرت سابقاً أدنى من عائدات السندات التي صدرت على الفائدة السوقية الجديدة، رغم أن المخاطر على السندين هي نفسها، فيصبح من المنطقي أن يقلّ الطلب على السند القديم، وهذا الأمر هو الذي يتسبّب بانخفاض سعره. هذا الأمر حصل مع لبنان عندما خُفّض تصنيفه الائتماني ما رفع درجة المخاطر الائتمانية على سنداته وارتفعت الفائدة عليها لتصبح أعلى من الفائدة على الإصدارات السابقة ما أدّى إلى انخفاض سعر الإصدار القديم، خاصة الـ"يوروبوند" أنه يصدر بعملة أجنبية بالنسبة إلى الطرف المدين. وقد جرت العادة أن تصدّر هذه السندات في الأسواق المالية الأوروبية، لذا أدخلت إليها كلمة "يورو". محلياً، أصدر لبنان سندات "يوروبوندز" بقيمة 32 مليار دولار، وبما أن إحدى مشاكل لبنان الحاليّة، نقص المخزون بالدولار، وهي عملة الغالبية الساحقة من إصدارات الـ"يوروبوندز" اللبنانية، بدأت حالة الشكّ في قدرة الدولة على الالتزام بتسديد الاستحقاقات، وانطلق نقاش عن وجوب سداد هذا الدين أو التخلّف عن سداده وإعادة جدولته أو هيكلته والنتائج المترتبة على خطوة كهذه قد تعرض لبنان للدعاوى أمام المحاكم المالية الخارجيّة والحجز على أصول الدولة وموجوداتها وأي عائدات مستقبلية يمكن أن تنتج عن قطاع النفط.

في البيان التمهيدي الأجدر لإصدارات الـ"يوروبوندز" اللبنانية (عام 2018)، وأيضاً في البيانات المكمّلة الخاصة بكل إصدار، تبيّن وجود بعض البنود في فقرة الأحكام والشروط تتحدث عن حالة التخلّف عن الدفع. أحد البنود يشير إلى أنه يحقّ لـ25% من حاملي السندات، على الأقل، في حال تخلّف الجهة المدينة عن الدفع، أن يطالبوها بتسديد جميع رؤوس الأموال المقترضة حالياً. وتذكر البنود أيضاً أنه يحق لـ50% من الدائنين على الأقل أن يبلغوا الدولة اللبنانية، أن طلب المجموعة السابقة مسحوب وبالتالي يكون الطلب الأول قد أبطل. من المفترض أن يكون هذا خبراً سارّاً لأن الجزء الأكبر من سندات الـ"يوروبوندز" مملوكة من جهات داخليّة لبنانية، وبشكل خاص المصارف المحليّة التي يسهل التفاوض معها مقارنة مع الجهات الخارجية. التفاوض مع المصارف اللبنانية أسهل، لأنها خالفت أول وأهم قاعدة في العلوم الماليّة، وهي أن لا تضع كل استثماراتك في مكان واحد، بينما هي قد وضعت معظم استثماراتها في سلّة واحدة وهي الدين العام اللبناني. وفي هذه الحالة من المهم عندها ألّا تخسر كل ما استثمرته في هذه السلّة.

> **هناك تناقض بين بند يتنازل عن الحصانة وآخر يؤكّد السيادة اللبنانية**

ولتضمين ذلك عليها أن تلجأ إلى حلّ سلمي مع الدولة اللبنانية. ومن الجهة الأخرى على الدولة اللبنانية، متمثّلة بوزارة المال، أن تلجأ إلى التفاوض مع هذه الجهات الداخليّة وأن تقتنع بأن هدر احتياطات الدولار المتبقية على الاستمرار في دفع مستحقات الـ"يوروبوندز"، من دون تغيير جذري فيها سيكون له وقع كارثي، ليس على الوضع الاقتصادي أو المالي فحسب وهذا من البديهيات، بل على تأمين الأساسيات للشعب اللبناني.

هنالك بند آخر، يجب الإضاءة عليه، يتكلم عن "تعهد سلبي" يمنع الجهة المدينة من استعمال أيّ من أصولها وإيراداتها الحالية أو المستقبليّة كضمانة لتغطية أي دين خارجي لها. هذا البند ليس سلبياً بالنسبة إلينا طالما أن اللجوء إلى المزيد من الاستدانة أصبح خياراً غير مطروح بعدما انخفض تصنيف لبنان الائتماني إلى "سندات خردة"، وبالتالي أصبحت كلفة الاستدانة، أي الفائدة على الدين، كبيرة جداً. بالإضافة إلى ذلك فإنّه من غير الأموال المقترضة حالياً. وتذكر البنود أيضاً أنه يحق لـ50% من الدائنين على الأقل أن يبلغوا الدولة لو كانت هذه الفكرة مطروحة فإن هذا البند يحمي أصولنا وإيراداتنا من أن تكون مرتهنة للخارج.

ومن البنود الموجودة في الأحكام والشروط، بند يفرض على الجهة المدينة أن تقبل بأن هذه السندات تخضع لقوانين محكمة "نيويورك" في حال وجود أي جدال أو ادعاء يخصها، و أن تقبل أيضاً أن تكون محكمة "نيويورك"، بشكل غير حصري، الجهة القضائية المختصة بهذه الادعاءات. ولكن يذكر البيان المكمّل الخاص بكل إصدار، وهو يختص بالمخاطر المتعلقة بالسند، أن الدولة اللبنانية دولة سياديّة ما يجعل تطبيق أي أحكام تصدر عن محاكم الولايات المتحدة الأميركية معقّداً. والتنازل عن الحصانة المذكور في البند أعلاه "من المحتمل أن يكون غير فعّال". وبالإضافة إلى ذلك يذكر البيان المكمّل أن تنفيذ أي حكم أجنبي على الأراضي اللبنانية يتضمن دفع رسوم خاصّة بالمحكمة تصل إلى 2,5% من قيمة رأس المال المُدّعى لأجله، وأن تنفيذ أي دعوة قضائيّة مباشرة على الدولة اللبنانية يتضمن رسوماً خاصّة بالمحكمة تصل إلى 5% من قيمة رأس المال المُدّعى لأجله.

هذا التناقض، بين بند يتنازل عن الحصانة وآخر يؤكّد السيادة اللبنانية، يجب أن يُدرس بشكل دقيق لفهم خيارات الدولة اللبنانية للتعامل مع "اليوروبوندز". وحسمه لصالح الدولة اللبنانية قد يشكّل مخرجاً للهروب من أي ادّعاءات عليها في المحاكم الأجنبيّة، فسيادة الدولة هي من العناصر الأساسية لوجود الدولة، وأي خرق لهذه السيادة لا يمكن أن يكون مقبولاً. وعلى الدولة اللبنانية أن تبادر إلى اتخاذ قرارات، ليس انطلاقاً من حتمية الاستسلام أمام حاملي السندات الأجنبية، بل انطلاقاً من البحث عن المصلحة العليا للشعب اللبناني.

### إحصاءات

## أجانب اشتروا سندات يوروبوندز استحقاق آذار 2020

في 9 آذار 2020 تستحق سندات يوروبوندز بقيمة 1,2 مليار دولار. قبل بضعة أسابيع كانت نسبة الأجانب الذين يحملون هذه السندات تبلغ 44,93% أو ما يوازي 539 مليون دولار، إلا أنها ارتفعت في الأيام الماضية بسبب بيع السندات التي كان يحملها بعض المصارف اللبنانية. سبب البيع يعود إلى كون المصارف اللبنانية تبحث عن سيولة دولارات، وهذا الأمر ليس مفاجئاً كما بات معلوماً من الجميع، في ظل الأزمة المالية والنقدية الراهنة وانخفاض سيولة المصارف الصافية في الخارج إلى حدود لم تشهدها سابقاً، حتى باتت المصارف مهدّدة بالتخلف عن الإيفاء بتسديد التزاماتها تجاه مصارف المراسلة من تسديد اعتمادات فتحتها للمستوردين أو غطّت بها عمليات تحويل إلى الخارج، علماً بأن هناك تحليلات تشير إلى أن المصارف تهرب من عملية الاستبدال التي عرضها عليهم مصرف لبنان. لكن المفاجئ أن هناك من يشتري سندات لبنان المأزوم والمهدّد بالإفلاس. هناك رأي يشير إلى أن سبب الشراء، ربما تسرّب معلومات عن أن مصرف لبنان ووزارة المال ورئيس الحكومة قرّروا تسديد الديون والإحجام حالياً عن فكرة التخلّف عن السداد، وهو ما دفع الأجانب إلى شراء السندات المعروضة بأسعار تعدّ بخسة، نظراً إلى ما يمكن أن تحققه من عوائد خلال فترة صغيرة. الإحصاءات التي تنشرها بلومبرغ تشير إلى أنه بين 30 أيلول 2019 و24 كانون الثاني 2020، اشترى 10 أجانب، يحملون أكبر سندات استحقاق آذار 2020، من المصارف سندات بقيمة 35,5 مليون دولار.

| الجهة | قيمة السندات التي تحملها بتاريخ 2019/9/30 (مليون دولار) | قيمة السندات التي تحملها بتاريخ 2020/1/24 (مليون دولار) |
|---|---|---|
| FMR LLC | 168,1 | 164,6 |
| Northern Trust Luxembourg | 163,8 | 189,8 |
| Ashmore Group PLC | 56,99 | 57,2 |
| AllianceBrenstein LP | 28,99 | 30,7 |
| JPMorgan Chase & Co | 19,8 | 23,7 |
| FTL Ltd | 11,9 | 24,1 |
| Pictet Funds SA | 11,4 | 6,2 |
| American Life Insurance | 10,6 | 10,6 |
| HSBC Holdings PLC | 5,6 | 5,6 |
| Nordea Bank Abp | 5,4 | 5,4 |

المصدر: إحصاءات بلومبرغ

مقال

# في النيوليبرالية
# الجذور السياسية والفكرية [2]

زياد حافظ *

السبب الرئيسي لتنامي الفكر النيوليبرالي هو لمواجهة الخطر الذي بدأ يهدّد الطبقة الرأس المالية. فالقيود المفروضة في السياسات الكينزية وغير الكينزية، أوجدت طبقة تستفيد من البيروقراطية المتنامية في أجهزة الدولة التي تتبع النهج الليبرالي المتضمّنة في السياسات الكينزية. ويمكن اعتبار النيوليبرالية مشروعاً مثالياً يعيد تنظيم الرأس المالية الدولية ويعيد الاعتبار إلى النخب الاقتصادية (أي رجال الأعمال والمال والمصرفيون والشركات الكبرى) التي فقدت الكثير من نفوذها خلال الحقبة الليبرالية المتضمنة في السياسات الكينزية، لمصلحة بيروقراطية تقرّر ما هو صالح وما هو غير صالح بذريعة الأمن القومي أو الوطني. وهدف النيوليبرالية هو إعادة تحفيز تراكم رأس المال الذي أصبح بطيئاً في حقبة السياسات الكينزية على حدّ زعم روّاد النيوليبرالية. وتعاظم البيروقراطية في الدول المتقدّمة التي اعتمدت السياسات الكينزية أصبح عائقاً للتنمية لما تجرف من موارد الدولة في مشاريع غير إنتاجية وغير داعمة لتراكم رأس المال. إذاً، هناك «حجة» اقتصادية وهي تباطؤ تراكم رأس المال وبالتالي النموّ، بينما الحجّة الفعلية هي إعادة الدور السياسي للنخب الاقتصادية. هنا أيضاً نشهد أن السياسة تستخدم الاقتصاد لمآربها، وفي هذه الحال، لمصلحة طبقة النخب الاقتصادية في المجتمعات المتقدّمة.

لكن أين نشأ هذا الفكر؟ يعتبر المؤرّخون الاقتصاديون أن مجموعة صغيرة من الجامعيين والاقتصاديين التفّت حول الفيلسوف الاقتصادي النمساوي فريدريش فون هايك لتأسيس جمعية جبل الحجّ (نسبة لجبل الحجّ أو الحجّاج في جبال الألب السويسرية Mount Pelerin) سنة 1947 ضمّت الاقتصاديين كفرانك نايت وميلتون فريدمان من جامعة شيكاغو ولودفيج فون ميسز من جامعة النمسا وجورج ستيغلر والفيلسوف كارك بوبر. الطريف في تسمية الجمعية تسميتها الأولى؛ كانت جمعية دي توكفيل، غير أن فرانك نايت اعترض على الاسم لأنه «أرستوقراطي كاثوليكي»، كما أن فون ميسز اعترض لعدم تحمّل «أخطاء» ارتكبها دي توكفيل! فكان التوافق على جمعية جبل الحجّ. الدلالة هنا، العداء عند النخب البروتستانتية الانكلوساكسونية للكنيسة الكاثوليكية! (أما الفيلسوف كارك بوبر فهو من جذور يهودية لكنه اعتنق البروتستانتية اللوثرية، بينما فرانك نايت بروتستانتي جنح إلى الإلحاد). جميع المؤسسين من دعاة الديمقراطية الليبرالية.

هذه المجموعة أصدرت «ميثاقاً» يرى أن القيم الأساسية للحضارة (لم يحدّدوا عن أي حضارة يتكلّمون) في حالة خطر. فالحرّية والكرامة الإنسانية، اختفت في أكثر بقع الأرض بسبب «سياسات». والمقصود هنا السياسات الكينزية والسياسات الماركسية. والإنسان الغربي على حدّ ما أتى به البيان التأسيسي مهدّد بفقدان أثمن ما لديه وهو حرّية التعبير والفكر من قِبل قوى «تدّعي التسامح عندما تكون أقليّة وتصبح ديكتاتورية عندما تصل إلى السلطة». وهذه التطوّرات حصلت عبر التاريخ من قِبل مجموعات اعتبرت أن التاريخ لا يعترف بالقيم المطلقة والمعايير الأخلاقية إضافة إلى نموّ نظريات تشكّك في ضرورة حكم القانون. وما يعزّز ذلك التوجّه تنامي الفكر الذي يرفض الملكية الخاصة وحرّية الأسواق على حدّ زعمهم.

ولا تعتقد المجموعة أنه بالإمكان الحفاظ على الحرّية في مجتمع تخلو منه المبادرة والقوّة المنتشرة (diffuse power) المتلازمة مع الملكية الخاصة والأسواق التنافسية. وبالتالي لا بدّ من دراسة طبيعة الأزمة القائمة لإبراز الأبعاد الأخلاقية والاقتصادية. كما يجب إعادة النظر في دور الدولة للتمييز بين الدولة الشمولية والنظام الليبرالي. هذا الدور يعني أن حكم القانون يجب أن يكون بشكل يمنع أيّ شخص أو مجموعة من قضم حرّية الآخر كما أن الحقوق الخاصة لا يمكن أن تشكّل قاعدة للتصرّفات العدوانية. لا شيء يجب أن يحدّ من حرّية الأسواق التي هي تعطي أحسن النتائج. كما لا يجب الاستناد إلى التاريخ وتوظيفه للتعدّي على الحرّية، فهي أساس كل شيء لسعادة الإنسان. أما على صعيد العلاقات الدوليّة فيجب أن تهدف إلى تمكين تبادل الآراء والحفاظ على المجتمعات الحرّة.

هذه المبادئ التي نصّ عليها ميثاق «جمعية جبل الحجّ» كانت بمثابة إعلان عالم طوباوي جديد أسوة بالعوالم الطوباوية الأخرى كعالم آدام سميت والفرد مارشال أو عالم الشيوعية أو الكينزية. غير أن العالم الحرّ الذي دعت إليه تلك المجموعة لا يخلو بدوره من التناقضات. فالنظريات تختلف كلّياً عن الممارسات التي تقوم باسمها. ويركّز منتقدو النظرية النيوليبرالية على تلك التناقضات بين الفكر والممارسة. هذا ما تدلّ عليه الوقائع التي أفرزتها سياسات باسم النيوليبرالية في كلٍّ من المملكة المتّحدة والولايات المتحدة وقبلهما في الشيلي نتيجة الانقلاب على سلفادور اللندي.

لكن قبل الخوض في تلك التجارب لا بدّ من الإشارة إلى الدعم الذي حصلت عليه «جمعية جبل الحجّ» من كبار المفكّرين والسياسيين في العالم الذين كانوا يرفضون الكينزية والشيوعية في آن واحد. وهذا الدعم كان سياسياً ومالياً من قِبل شركات ومجموعات رافضة لأيّ شكل أو نوع من تدخّل الحكومة في الشأن الاقتصادي، وأي تنظيم أو قيود منظّمة للنشاطات الاقتصادية والمالية. كما أنها كانت متحفّظة على أيّ تقارب مع الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية. لذلك دعمت الموجة المالك ـ كرثية في الولايات المتحدة في الخمسينات من القرن الماضي، عمليات تنفيذ وتطهير واسعة من النفوذ الشيوعي في الدوائر الحكومية وحتى في المجال الثقافي كالإعلام والجامعات والسينما والمسرح والآداب. كما دعمت تلك المجموعة مراكز التفكير والأبحاث النيوليبرالية التي نشأت في السبعينات كمعهد الشؤون الاقتصادية في لندن (Institute for Economic Affairs)، ومعهد «هريتاج فونداشن» (Heritage Foundation) ومعهد فون ميسز (Von Mises Institute) في الولايات المتحدة، وفي الجامعات وخاصة في جامعة شيكاغو حيث كان ميلتون فريدمان وفرانك نايت. فحصلت النيوليبرالية الاقتصادية على المصداقية والاحترام بعد فوز عدد من مروّجي ذلك الفكر على جائزة نوبل كفون هايك وميلتون فريدمان وجيمس بيوكانن وجورج ستيغلر وموريس الليه ورونالد كوس وغاري بيكر وفيرنون سميت على سبيل المثال. والعديد من الاقتصاديين المؤمنين بمبادئ الجمعية، يجلسون في لجان التحكيم لجائزة نوبل في الاقتصاد. كما التحق بالمجموعة العديد من الصحافيين البارزين كولتر ليبمان، ماكس ايتسمان وجون شامبرلين.

ظهر النفوذ السياسي للنيوليبرالية في عهد الرئيس الأميركي كارتر عندما بدأت سياسات تفكيك القيود الناظمة للنشاطات الاقتصادية. وفي عهد الرئيس ريغان انطلقت بشكل كثيف تلك الموجة كما انطلقت أيضاً في المملكة المتحدة مع مارغريت ثاتشر. حروبهما لإضعاف النقابات العمّالية المسيطرة على أسواق العمل (عمّال مناجم الفحم والصلب في المملكة المتحدة، وعمال مراقبي الطيران في الولايات المتحدة في الثمانينات) كانت في غاية الشراسة. فالأسواق يجب أن تكون حرّة من دون تدخّل الدولة أو تدخّل مجموعات تحدّ من حرّية الأسواق. وأهمية تأثير النيوليبرالية تمثّلت عندما تبنّتها أحزاب محسوبة على الطبقة العاملة وتركت الكينزية كنهج سياسي اقتصادي. حزب العمّال البريطاني مع طوني بلير والحزب الديمقراطي مع بيل كلنتون تحوّلا إلى أحزاب نيوليبرالية تحارب بشراسة أيّ فكرة لتنظيم الاقتصاد أو لإخضاعه لسيطرة الدولة. أكبر موجة من تفكيك القيود المنظّمة في الولايات المتحدة كانت في ولايتَي كلنتون كما كانت في حكومات طوني بلير في المملكة المتحدة وليست كما يعتقد الكثيرون في عهود حكومات محافظة في المملكة المتحدة أو إدارات الحزب الجمهوري في الولايات المتّحدة. طبعاً، تبنّت تلك الحكومات اليمنية السياسات المفكّكة للنظم المعمول بها ولكن لم تبادر بها!

> النيوليبرالية عالجت تباطؤ النموّ والتضخم عبر التركيز على أولوية محاربة التضخم على حساب مكافحة البطالة ما يتطلّب عدم وجود تضخّم في الأسعار من أجل تراكم رأس المال

النيوليبرالية عالجت مشكلة التباطؤ في النموّ والتضخّم عبر التركيز على محاربة التضخّم كأولوية، وإن كانت على حساب التوظيف. محاربة البطالة لم تعد أولويّة كما كانت بعد الحرب العالمية الثانية حتى منتصف السبعينات. النموّ هو الأولوية عبر تراكم رأس المال ويتطلّب عدم وجود تضخّم في الأسعار. هذه كانت فحوى سياسة بول فولكر، الذي سمّاه الرئيس جيمي كارتر، في الولاية الأولى لرونالد ريغان حيث رفع الفائدة بشكل حادّ لتصل إلى 20% في تموز 1981 مطلِقاً انكماشاً طويلاً أفرغ المصانع وكسر النقابات. أمّا الدول المدينة كالمكسيك وعدد من دول أميركا اللاتينية، فوصلت إلى حدّ الإفلاس بسبب ارتفاع الفائدة. عندئذ بدأت إجراءات إعادة الهيكلة الاقتصادية في تلك الدول بناء على توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

إجراءات بول فولكر كانت إجراءات ضرورية، ولكن غير كافية لترسيخ نهج النيوليبرالية. لم يكن كافياً الاعتماد على السياسات النقدية، بل كان ضرورياً اتخاذ إجراءات أخرى عبر تفكيك المنظومة الاقتصادية السائدة أي تفكيك القيود الناظمة أو deregulation. لذلك اعتمد الرئيس ريغان تسمية أشخاص في قطاعات البيئة وسلامة العمل والصحة والمواصلات والنقل على سبيل المثال، وهي قطاعات مليئة بالقيود المنظّمة ليخفّفوا من تلك القيود مع محاولات لإلغاء البرامج الإنفاقية الكبيرة، ثم يتراجع دور الدولة إلى أقصى الحدود الممكنة. في المقابل، ما رافق ذلك هو موجة إعادة توطين القاعدة الصناعية خارج الولايات المتّحدة للاستفادة من بيئات ليس فيها قيود على البيئة والعمالة وسلامة العمل. فالأخبار عن استغلال معامل نايك للملبوسات الرياضية في الدول النامية حيث كان تشغيل الأطفال بأسعار بخسة جدّاً، تشير إلى نموذج التحوّل الذي حصل في البنية والعلاقات الرأس المالية التي جنحت إلى «التوحّش» في تلك البيئات.

ما ساعد كل ذلك، ارتفاعُ أسعار البترول والاتفاق على تسعير برميل النفط بالدولار، ما جعل الطلب على الدولار يصل إلى مستويات عالية جدّاً وسهّل طباعة الدولار ونشره كعملة احتياط رئيسية، قبل أن تصبح العملة الأولى في العالم وتهيمن على مقدّرات الدول. السياسة النقدية التي اتُّبعت كانت ترجمة للتحوّل في التعامل والتبادل الدولي نحو تكريس سيطرة الدولار. هنا يمكن التساؤل بشكل جدّي حول فرضيات السياسة النيوليبرالية التي ارتكزت إلى قوامة السياسة النقدية بدلاً من السياسة المالية. لولا هيمنة الدولار في العالم بسبب الطلب الكبير لما كانت السياسات النقدية لتنجح في الولايات المتحدة لأن الضخّ النقدي هو بطبيعته تضخّمي لكن عبر السيطرة على الدولار، تمّ تصدير التضخّم إلى الدول الأخرى. كما أن إعادة تصدير المنتج الصناعي للولايات المتحدة، ساهم أيضاً في زيادة الطلب على الدولار. السياسة النيوليبرالية مدينة بـ«نجاحها» إلى سيطرة الدولار على التبادل الاقتصادي والمالي في العالم أكثر من الفرضيات التي اعتمدتها.

هذا يذكّرنا بمقولة نجاح «الثورة الصناعية» في أوروبا لتقدّمها، متناسية استعمار الدول الأفريقية والآسيوية لمصلحة المصانع الأوروبية. رخاء أوروبا كان بسبب الاستعمار أكثر مما كان بسبب نجاح الثورة الصناعية. وكذلك الأمر بالنسبة للنظرية النيوليبرالية التي «نجحت» بسبب هيمنة الدولار على التبادل الاقتصادي والمالي في العالم أكثر من أي عامل آخر تمّ ترويجه كحرّية الأسواق وحرّية حركة رأس المال...

*اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

انجل بوليغان ـ المكسيك